ISSN 1020-833X

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

الخطوط التوجيهية الفنية
لمنظمة الأغذية و الزراعة
بشأن الصيد الرشيد للأسماك

14

فهم وتنفيذ خطط التوثيق

دليل للسلطات الوطنية

الرسم التوضيحي للغلاف: Lorenzo Catena
تصميم الغلاف (النسخة العربية): شروق بنكبور

الخطوط التوجيهية الفنية
لمنظمة الأغذية و الزراعة
بشأن الصيد الرشيد
للأسماك

14

فهم وتنفيذ خطط التوثيق

دليل للسلطات الوطنية

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، 2022

التنويه المطلوب:
منظمة الأغذية والزراعة. 2022. *فهم وتنفيذ خطط التوثيق – دليل للسلطات الوطنية*. الخطوط التوجيهية الفنية لمنظمة الأغذية و الزراعة بشأن الصيد الرشيد للأسماك رقم 14. روما. https://doi.org/10.4060/cb8243ar

المسميات المستخدمة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرض المواد الواردة فيه لا تعبر عن أي رأي كان خاص بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) بشأن الوضع القانوني أو الإنمائي لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها وتخومها. ولا تعني الإشارة إلى شركات أو منتجات محددة لمصنعين، سواء كانت مشمولة ببراءات الاختراع أم لا، أنها تحظى بدعم أو تزكية المنظمة تفضيلا لها على أخرى ذات طابع مماثل لم يرد ذكرها.

إن وجهات النظر المعبر عنها في هذا المنتج الإعلامي تخص المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها.

ISBN 978-92-5-136360-7
© منظمة الأغذية والزراعة، 2022

بعض الحقوق محفوظة. هذا المصنَّف متاح وفقا لشروط الترخيص العام للمشاع الإبداعي نسب المصنف – غير تجاري – المشاركة بالمثل 3.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية (CC BY-NC-SA 3.0 IGO; https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/deed.ar).

بموجب أحكام هذا الترخيص، يمكن نسخ هذا العمل، وإعادة توزيعه، وتكييفه لأغراض غير تجارية، بشرط التنويه بمصدر العمل على نحو مناسب. وفي أي استخدام لهذا العمل، لا ينبغي أن يكون هناك أي اقتراح بأن المنظمة تؤيد أي منظمة، أو منتجات، أو خدمات محددة. ولا يسمح باستخدام شعار المنظمة. وإذا تم تكييف العمل، فإنه يجب أن يكون مرخصا بموجب نفس ترخيص المشاع الإبداعي أو ما يعادله. وإذا تم إنشاء ترجمة لهذا العمل، فيجب أن تتضمن بيان إخلاء المسؤولية التالي بالإضافة إلى التنويه المطلوب: "لم يتم إنشاء هذه الترجمة من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. والمنظمة ليست مسؤولة عن محتوى أو دقة هذه الترجمة. وسوف تكون الطبعة [طبعة اللغة] الأصلية هي الطبعة المعتمدة".

تتم تسوية النزاعات الناشئة بموجب الترخيص التي لا يمكن تسويتها بطريقة ودية عن طريق الوساطة والتحكيم كما هو وارد في المادة 8 من الترخيص، باستثناء ما هو منصوص عليه بخلاف ذلك في هذا الترخيص. وتتمثل قواعد الوساطة المعمول بها في قواعد الوساطة الخاصة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية http://www.wipo.int/amc/en/mediation/rules، وسيتم إجراء أي تحكيم طبقا لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL).

مواد الطرف الثالث. يتحمل المستخدمون الراغبون في إعادة استخدام مواد من هذا العمل المنسوب إلى طرف ثالث، مثل الجداول، والأشكال، والصور، مسؤولية تحديد ما إذا كان يلزم الحصول على إذن لإعادة الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق التأليف والنشر. وتقع تبعة المطالبات الناشئة عن التعدي على أي مكون مملوك لطرف ثالث في العمل على عاتق المستخدم وحده.

المبيعات، والحقوق، والترخيص. يمكن الاطلاع على منتجات المنظمة الإعلامية على الموقع الشبكي للمنظمة (http://www.fao.org/publications/ar) ويمكن شراؤها من خلال publications-sales@fao.org. وينبغي تقديم طلبات الاستخدام التجاري عن طريق: www.fao.org/contact-us/licence-request. وينبغي تقديم الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: copyright@fao.org.

إعداد هذه الوثيقة

هذه الوثيقة هي نتاج البرنامج العالمي لمنظمة الأغذية والزراعة لدعم تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء (اتفاق دولة الميناء) والصكوك الدولية التكميلية والآليات الإقليمية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

تم نشر هذه الوثيقة في الخطوط التوجيهية الفنية بشأن الصيد الرشيد، لأنه بموجب المادة 11-1-11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، يجب على الدول ضمان تحديد منشأ الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك. وإن لم تُذكَر صراحة في المادة، فإن خطط التوثيق (خطط التوثيق) معترف بها دوليًا باعتبارها إحدى الأدوات المستخدمة لضمان تحديد منشأ الأسماك والمنتجات السمكية. بتتبع الأسماك من مناطق الصيد إلى الأسواق، تم صياغة خُطَط التوثيق لتحديد ما إذا كانت الأسماك الآتية من المصيد تتماشى مع تدابير الحفظ والإدارة الوطنية والإقليمية والدولية المعمول بها، والتي تم إنشاؤها وفقًا للالتزامات الدولية ذات الصلة.

أعد الوثيقة فريق العمليات العالمية والإقليمية لمصايد الأسماك التابع لشعبة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع فريق تطوير سلسلة القيمة ودائرة قانون التنمية في منظمة الأغذية والزراعة.

وكتبت هذا المستند Shelley Clarke، بمساهمات من Sarah Fagnani وEszter Hidas وGilles Hosch. وتم تقديم الدعم الفني من قبل Blaise Kuemlangan، وMatthew Camilleri، وAlicia Mosteiro، وNianjun Shen.

خلاصة

تعد خطط توثيق المصيد (خطط التوثيق) مجرد أداة واحدة ضمن مجموعة من الأدوات المصممة لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتوفر الخطط وسيلة للدول للتعاون من أجل توفير المعلومات حول شرعية الأسماك أثناء انتقالها عبر سلسلة التوريد، من الصيد إلى السوق.

ويعد العديد من البلدان على دراية بمتطلبات المعلومات المحددة بشأن نماذج خطط التوثيق؛ ومع ذلك، فإن بعضها أقل وعياً بالحاجة إلى أنظمة وطنية قوية للتثبت من صحة هذه المعلومات والتحقق منها. وتسعى هذه الوثيقة إلى مواءمة أدوات النظام الفرعي للاتصالات البحرية الوطنية الحالية وتحسينها، بالإضافة إلى أنظمة تتبع المنتجات، من أجل دعم تنفيذ خطط توثيق المصيد الوطني الأكثر فعالية وتعزيزها عبر سلسلة التوريد الدولية.

تحتوي الوثيقة على فصول حول المعلومات الأساسية القانونية والسياساتية المتعلقة بخطط التوثيق، ومقدمة لميزات ومتطلبات الخطط الحالية، بالإضافة إلى إرشادات حول كيفية التعامل مع متطلبات معلومات وتحديد عناصر البيانات الرئيسية الوطنية. وأخيراً، تقدم سلسلة من التمارين لتقييم القدرات الوطنية ذات الصلة وعمليات التنسيق، بما في ذلك إدارة المعلومات وتبادلها.

المحتويات

إعداد هذه الوثيقة iii
خلاصة vi
شكر وتقدير iiiv
المختصرات xi
معلومات أساسية ix
موجز iiix

1– مقدمة 1

1–1 السياق والنطاق 1
1–2 كيفية استعمال هذه الوثيقة 2
1–3 التعاريف 2

2– الإطار القانوني والسياساتي الدولي المتعلق بخطط التوثيق 5

2–1 الصكوك الدولية لمصايد الأسماك ودور الدول في القضاء على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم 5
2–2 الصكوك الأخرى ذات الصلة 7
2–3 هيئات مصايد الأسماك الإقليمية: البرامج والنظم 8
2–4 النُّظُم دون الإقليمية والوطنية الداعمة لمتطلبات التجارة الدولية 9

3– فهم هندسة خُطط توثيق المصيد 11

3–1 تغطية خطط توثيق المصيد: الأنواع، ومصايد الأسماك، وتدفق المنتجات والشمولية 13
3–2 أدوار التوثيق والتصديق 15
3–3 التتبع وخطط توثيق المصيد 20
3–4 خطط التوثيق الورقية مقابل خطط التوثيق الرقمية 21

4- عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية الأساسية 23

4–1 عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية لتتبع الأسماك باعتبارها مصيداً 24
4–1–1 عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية المتعلقة بسفن الصيد 24
4–1–2 عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية المتعلقة بالمصيد 25
4–1–3 عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية المتعلقة بالمسافنة 27
4–1–4 عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية المتعلقة بالاستزراع: حالة خاصة 31
4–1–5 عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية المتعلقة بالإنزال 31
4–1–6 عناصر البيانات المتعلقة بسلاسل الإمداد المعقدة 32

4–2 المتطلبات الوظيفية المتعلقة بتتبع منتجات الأسماك 34
4–2–1منع الإفراط في استخدام شهادات المصيد 35
4–2–2 منع استبدال/خلط المواد غير المعتمدة بالمواد المعتمدة 37
4–2–3 الحفاظ على سلسلة محلية للمسؤولية خاضعة للمراجعة 37

4–3 التشغيل المتبادل وتقاسم البيانات 40

5– فرص تنفيذ مبادئ خطط توثيق المصيد على الصعيد الوطني 43

5–1 تمارين لتقوية عمليات التحقق من خطط توثيق المصيد 43

5–1–1 التمرين 1: عناصر البيانات لتتبع المصيد الوطني 43

5–1–2 التمرين 2: تقييم أنظمة تتبع المنتجات السمكية الوطنية 44

5–1–3 التمرين 3: تقييم أدوات وأنظمة وعمليات التحقق 46

5–2 ما بعد الامتثال: تحديد تغطية وتوقيت وثائق الأصل القانوني الوطني 50

6– الاستنتاج 53

المراجع 54

الملحق 1 تحليل مفصّل لعناصر البيانات الرئيسية الخاصة بسُفُن الصيد في خطط التوثيق 59

الملحق 2 تحليل مفصّل لعناصر البيانات الرئيسية الخاصة بالمصيد في خطط التوثيق 61

الملحق 3 تحليل مفصّل لعناصر البيانات الرئيسية الخاصة بإعادة الشحن في خطط التوثيق 63

الملحق 4 تحليل مفصّل لعناصر البيانات الرئيسية الخاصة بالاستزراع في خطط التوثيق 65

الملحق 5 تحليل مفصّل لعناصر البيانات الرئيسية الخاصة بالإنزال في خطط التوثيق 67

الجداول

1– خطط توثيق المصيد ووثائق المصيد والتجارة االمتعلقة بها 12

2– أدوار السلطات الوطنية بموجب خطط التوثيق القائمة 17

3– مسائل التغطية والتوقيت فيما يخصّ أنظمة شهادات المنشأ القانوني 51

الأشكال

1– رسم تخطيطي لخطط التوثيق يبيّن بعض المسارات والأحداث، وليس بالضرورة كلها 11

2– الاختلافات في خطط التوقيت الموجودة حسب الأنواع/مصايد الأسماك، تدفقات المنتجات والشمولية 13

3– سلاسل إمداد بسيطة ومعقدة للأسماك البرية 16

4– مثال على الإفراط في استخدام شهادات المصيد 36

5– العلاقة بين التوازن الكتلي وتتبع سلامة الدفعات عند تقييم إمكانية تتبع المنتجات 38

6– تقاسم البيانات المتعلقة بالأصل القانوني بين الجهات المختلفة المشاركة في سلسلة الإمداد الوطنية 41

7– نقاط التحقق التي يتم فيها التحقّق من صحة شهادات الصيد 52

الإطارات

إطارات الموجز

1– الإطار القانوني والسياسي الدولي المتعلق بخطط التوثيق 10
2– تغطية خطط التوثيق (الأنواع/مصايد الأسماك، وتدفقات المنتجات والشمولية) 15
3– وثائق خطط التوثيق والتحقّق من صحتها 19
4– خطط التوثيق والتّتبُّع 21
5– خطط التوثيق الورقية مقابل الخطط الرقمية 22
6– عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية المتعلقة بسفن الصيد 27
7– عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية المتعلقة بالمصيد 29
8– عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية المتعلقة بالمسافنة 30
9– عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية المتعلقة بالإنزال 33
10– عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية المتعلقة بسلاسل الإمداد المعقدة 34
11– المتطلبات الوظيفية لتتبع منتجات الأسماك 40
12– التشغيل المتبادل وتقاسم البيانات 42
13– تحديد عناصر البيانات لتتبع المصيد الوطني 44
14– تقييم أنظمة تتبع المنتجات السمكية الوطنية 46
15– جرد أدوات وأنظمة وعمليات التحقق 48
16– تغطية وتوقيت وثائق الأصل القانوني الوطني 52

الإطارات المواضيعية

1– الكتلة المتسلسلة وخطط التوثيق 12
2– ما هي المتطلبات الوظيفية؟ 24
3– تبسيط عناصر البيانات 26
4– الروابط القائمة بين المتطلبات الوظيفية 28
5– مثال على نظام تتبع الأغذية البحرية لضمان الأصل القانوني 39

أوراق العمل

ورقة العمل 1– تحديد عناصر البيانات لتتبع المصيد الوطني 45
ورقة العمل 2– تقييم أنظمة تتبع المنتجات السمكية الوطنية 47
ورقة العمل 3– جرد أدوات وأنظمة وعمليات التحقق 49

شكر وتقدير

يعترف المؤلفون بامتنان بالدعم الذي تلقوه عند الانتهاء من هذه الوثيقة للنشر؛ وعلى وجه الخصوص، يودون أن يشكروا Edward Fortes على التحرير، وLorenzo Catena لتصميم الغلاف وتخطيطه، وMarion Pulvano Guelfi للإشراف العام وتنسيق عملية النشر.

وساعد الموظفون من أمانات لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا (لجنة أنتاركتيكا) والهيئة الدولية لصيانة التونة زرقاء الزعانف (هيئة صيانة التونة) والهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي (هيئة التونة في الأطلسي) المؤلفين بصبر في فهم متطلبات خطط المنظمات الاقليمية لإدارة مصايد الأسماك الخاصة بها، بينما قدم ممثلو الحوار العالمي بشأن تتبع الأغذية البحرية مساعدة قيمة مع وصف دقيق لمهمة المبادرة. وكل هذه الجهود موضع تقدير كبير.

ويتقدم فريق عمليات مصايد الأسماك العالمية والإقليمية بالشكر إلى الاتحاد الأوروبي على دعمه المالي السخي، وكذلك المؤسسات الحكومية من شيلي والفلبين وتايلند التي شاركت في تجريب الوثيقة.

المختصرات

legal provenance	الأصل القانوني
supply chain	سلسلة الإمداد
functional requirements	المتطلبات الوظيفية
CTEs critical tracking events	حالات التتبع الحرجة (حالات التتبع)
transshipment	مسافنة
landing	تفريغ المصيد (التفريغ)
areas beyond national jurisdiction (ABNJ)	المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية
biodiversity beyond national jurisdiction (BBNJ)	التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية (هناك برنامج يسمى: البرنامج العالمي للإدارة المستدامة لمصايد الأسماك وصون التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية)
Commission for the Conservation of Antarctic Marine Living Resources (CCAMLR)	لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتكيا (لجنة أنتاركتيكا)
Catch Certification Scheme for Importation and Exportation of Fishery Products (CCS) (under the European Union's IUU Regulation)	نظام شهادات المصيد (في إطار لائحة الاتحاد الأوروبي لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه) (نظام الشهادات) وعندما يتعلق الأمر بـ Catch certification آنذاك نضع (شهادة المصيد)
Commission for the Conservation of Southern Bluefin Tuna (CCSBT)	الهيئة الدولية لصيانة التونة زرقاء الزعانف (هيئة صيانة التونة)
catch document programme (CDP)	برنامج وثائق المصيد
catch documentation scheme (CDS)	خطة توثيق المصيد (خطة التوثيق)
Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora (CITES)	اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (اتفاقية التجارة)
exclusive economic zone (EEZ)	منقطة اقتصادية خالصة
European Union (EU)	الاتحاد الأوروبي
Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO)	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة)
Global Dialogue on Seafood Traceability (GDST)	الحوار العالمي بشأن تتبع الأغذية البحرية (الحوار العالمي)
Global Record of Fishing Vessels (GR)	السجل العالمي لسفن الصيد (السجل العالمي) (السجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن التموين)
Inter-American Tropical Tuna Commission (IATTC)	هيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية (هيئة التونة الاستوائية)
International Commission on Conservation of Atlantic Tunas (ICCAT)	الهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي (هيئة التونة في الأطلسي)
International Guidelines for the Management of Deep-sea Fisheries in the High Seas (IGMDSFHS)	الخطوط التوجيهية الدولية لإدارة مصايد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار (الخطوط التوجيهية لمصايد أعالي البحار)
International Labour Organization (ILO)	منظمة العمل الدولية
International Maritime Organization (IMO)	المنظمة البحرية الدولية
Indian Ocean Tuna Commission (IOTC)	هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي (هيئة التونة في المحيط الهندي)
International Plan of Action (IPOA)	خطة العمل الدولية
international radio call sign (IRCS)	إشارة دولية للمكالمة بالراديو

illegal, unreported and unregulated (IUU) (fishing)	(الصيد) غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم
key data element (KDE)	عناصر البيانات الرئيسية (عناصر البيانات)
United Nations Convention on the Law of the Sea of 10 December 1982 relating to the Conservation and Management of Straddling Fish Stocks and Highly Migratory Fish Stocks (LOSC)	اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المؤرخة في 10 ديسمبر/كانون الأول 1982، بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (اتفاقية قانون البحار)
Port State Measures Agreement (PSMA)	الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء (اتفاق دولة الميناء)
regional fisheries management organization (RFMO)	المنظمة الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك (المنظمة الإقليمية)
statistical document programme (SDP)	برنامج الوثائق الإحصائية
Seafood Import Monitoring Program (SIMP) (United States of America)	برنامج رصد واردات الأغذية البحرية (برنامج رصد الواردات) (الولايات المتحدة الأمريكية)
United Nations (UN)	الأمم المتحدة
United Nations Fish Stocks Agreement (UNFSA)	اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية (اتفاق الأرصدة السمكية)
unique vessel identifier (UVI)	الرقم الوحيد لتحديد هوية السفن (رقم الهوية)
Voluntary Guidelines for Catch Documentation Schemes (VGCDS)	الخطوط التوجيهية الطوعية لخطط توثيق المصيد (الخطوط التوجيهية للتوثيق)
Voluntary Guidelines for Flag State Performance (VGFSP)	الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن أداء دولة العلم (الخطوط التوجيهية للأداء)
Western and Central Pacific Fisheries Commission (WCPFC)	هيئة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادي (هيئة المحيط الهادئ)
World Health Organization (WHO)	منظمة الصحة العالمية

معلومات أساسية

1. شكّل صيد الأسماك من المحيطات والبحار والبحيرات والأنهار، منذ قدم الزمن، مصدرًا رئيسيًا للأغذية وفرص العمل وغيرها من المنافع الاقتصادية بالنسبة إلى الإنسان. وإن الموارد المائية الحية، التي تعتبر جزءًا أساسيًا من النظام الإيكولوجي المائي، محدودة وينبغي إدارة استخدامها، على غرار الموارد الطبيعية المتجددة الأخرى، إدارة سليمة إذا أُريد لها أن تسهم بصورة مستدامة في تحقيق الرفاه التغذوي والاقتصادي والاجتماعي لسكان العالم الآخذ عددهم في التزايد.

2. وقد كان لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في عام 1982 دور أساسي في حماية الموارد البحرية الحية في البحار. فقد منح النظام القانوني للمحيطات حقوقًا للدول الساحلية وألقى على عاتقها مسؤوليات من أجل إدارة الموارد السمكية واستخدامها في المناطق الخاضعة لولايتها القانونية الوطنية.

3. وبدأت عمليات إنزال المصايد الطبيعية، بعد فترة طويلة من النمو، في الاستقرار اعتبارًا من نهاية ثمانينات القرن الماضي، بسبب القضايا المتعلقة بالاستدامة، بما فيها الصيد المفرط، ممّا شكّل نهاية نموذج التنمية المستمرة لمصايد الأسماك العالمية. فالصيد المفرط ينطوي على تبعات سلبية تطال الأمن الغذائي والتغذوي والتنمية الاقتصادية، وتقلّل في الوقت ذاته من الرفاهية الاجتماعية في البلدان في مختلف أنحاء العالم. وهذا ينسحب بشكل خاص على صغار صيادي الأسماك والعاملين في مجال الأسماك في البلدان النامية الذين يعتمدون على الأسماك كمصدر رئيسي للمغذيات الأساسية والبروتين الحيواني والدخل، في الوقت الذي يعتمد فيه غيرهم من صيادي الأسماك والعاملين في مجال الأسماك في القطاعين المتوسط والصناعي على مصايد الأسماك هذه لتأمين دخلهم وسبل عيشهم. ولذلك، ينبغي إدارة استغلال الموارد المائية الحيّة واستخداها إدارة سليمة، وتجديد الأرصدة المستنزفة والمعرضة للصيد المفرط، بما يكفل استمرارها في إفادة المجتمع.

4. وبدأت تربية الأحياء المائية، بعد التطور السريع الذي شهدته، في الاضطلاع بدور متزايد في توفير الإمدادات السمكية المخصصة للاستهلاك البشري في تسعينيات القرن الماضي.

5. وقد أوصت لجنة مصايد الأسماك في المنظمة، في دورتها التاسعة عشرة المعقودة في مارس/آذار 1991، بوضع نُهج جديدة في إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بحيث تشمل اعتبارات الصون والبيئة إلى جانب الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية. وطُلب من المنظمة بلورة مفهوم الصيد الرشيد ووضع مدونة سلوك لتعميم مبادئه وتشجيع تطبيقه.

6. وأدى إعلان كانكون، الذي أقرّه المؤتمر الدولي بشأن الصيد الرشيد الذي انعقد في كانكون في مايو/أيار 1992 وقمة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية التي انعقدت في ريو دي جانيرو في يونيو/حزيران 1992، إلى تعزيز مفهوم الصيد الرشيد ودعم إعداد مدونة سلوك بشأنه. كما أوصت المشاورة التقنية عن الصيد في أعالي البحار التي عقدتها المنظمة في سبتمبر/أيلول 1992 بإعداد مدونة لمعالجة القضايا الخاصة بمصايد أسماك أعالي البحار.

7. ووافق مجلس المنظمة رسميًا، في نوفمبر/ تشرين الثاني 1992، على إعداد مسوّدة لهذه المدونة، تمت صياغتها بفضل عملية تشاركية شملت أعضاء المنظمة، وتصميمها بحيث يمكن تفسيرها وتطبيقها بما يتفق مع قواعد القانون الدولي ذات الصلة، على نحو ما هو وارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة في 10 ديسمبر/كانون الأول 1982. كما تمت صياغتها بما يتماشى مع الاتفاق بشأن الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال لعام 1995، وضمن جملة صكوك أخرى، مع إعلان كانكون لعام 1992 وإعلان ريو لعام 1992 بشأن البيئة والتنمية، وخصوصًا الفصل 17 من جدول أعمال القرن 21.

8. واعتمد مؤتمر المنظمة، في دورته السابعة والعشرين التي انعقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 1993، اتفاقية تعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الصيانة والإدارة الدولية التي ينبغي، كما هو منصوص في قرار المؤتمر 93/15، أن تشكّل جزءًا لا يتجزأ من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.

9. واعتمدت مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد في 31 أكتوبر/تشرين الأول 1995 خلال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر المنظمة بموجب القرار 95/4 الذي طلب، في ما طلب، من المنظمة أن تضع الخطوط التوجيهية الفنية المناسبة دعمًا لتنفيذ المدونة بالتعاون مع الأعضاء والمنظمات المعنية المهتمة بالموضوع. وهذه الوثيقة هي واحدة من مجموعة من الوثائق تم إعدادها استجابةً لهذا الطلب.

10. وتتسم المدوّنة بطابع طوعي. ولكنّ بعض أجزائها يستند إلى القواعد ذات الصلة في القانون الدولي، وتتضمن أيضًا أحكامًا منحت بالفعل آثارًا ملزمة بواسطة صكوك قانونية ملزمة أخرى بين أطراف المدونة.

11. وبالنسبة إلى تنفيذ أحكام المدونة، يتيح تطبيق نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، على نحو ما عزّزه إعلان ريكيافيك (2001)، استراتيجيات لتنفيذ المدونة تنفيذًا فعليًا، بما يسهم في زيادة تنمية وإدارة مصايد الأسماك الطبيعية المستدامة في بيئات المياه العذبة والبحرية والتفاعل بين مصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية تحقيقًا للاستدامة، ومن ثم دعم الاستدامة التقنية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية لهذين القطاعين.

12. ورغم التقدم الملحوظ الذي أحرز في أماكن تنفذ فيها إدارة مصايد الأسماك الطبيعية، فقد أدى استمرار انتشار الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والاستخدام الجاري لتدابير إدارة غير فعالة إلى عدم تراجع النسبة المئوية العالمية للأرصدة السمكية المصنفة على أنها تعاني من الصيد المفرط.

13. وقد استكمل إطار المدونة، منذ اعتمادها في عام 1995، بصكوك أخرى تم التفاوض بشأنها دوليًا تتناول أحكامًا محددة من المدونة ومسائل أخرى ذات صلة بخصوص الصيد الرشيد وتربية الأحياء المائية، في شكل خطط عمل دولية وخطوط توجيهية طوعية واستراتيجيات. وعلاوة على ذلك، اعتمد مؤتمر المنظمة، في دورته السادسة والثلاثين المعقودة في عام 2009، الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه الذي دخل في وقت لاحق حيز النفاذ في يونيو/حزيران 2016.

14. ورغم أن مصايد الأسماك الداخلية تساهم بنسبة أقل في المصيد العالمي من الأسماك مقارنة بمصايد الأسماك البحرية، فإنها تساهم بشكل أساسي في الأمن الغذائي والتغذوي وسبل العيش والاقتصادات الريفية، خاصة في الكثير من البلدان النامية. ويشدّد وجود مجموعة واسعة من المصالح خارج قطاع مصايد الأسماك الداخلية على ضرورة قيام الدول بإنشاء آليات تفاوض لحماية مصايد الأسماك الداخلية في إطار نظم استخدام متعددة الأغراض. وتحظى أهمية ضمان الاستخدام المستدام والرشيد لمصايد الأسماك الداخلية والتحديات التي تكتنف ذلك باعتراف واضح في إعلان روما الذي انبثق عن المؤتمر العالمي بشأن مصايد الأسماك الداخلية في عام 2015: وتؤكد «الخطوات العشر لمصايد الأسماك الداخلية الرشيدة» على النُهج المشتركة بين القطاعات لضمان استدامة سبل العيش والأمن الغذائي والتغذوي والنظم الإيكولوجية المائية.

15. وقد تواصل تزايد دور تربية الأحياء المائية في توفير الأسماك للاستهلاك البشري، إذ بلغت في عام 2018 قرابة 50 في المائة من الأسماك العالمية المتاحة للاستهلاك البشري. وهو ما مكّن الأسماك من المساهمة في التحوّل إلى أنماط غذائية صحية ومغذية بدرجة أكبر بموازاة عدم زيادة الضغط على مصايد الأسماك الطبيعية. غير أن تنمية تربية الأحياء المائية قد بيّنت أيضًا، حينما تخضع لإدارة غير مناسبة، إمكانية التسبب في تبعات سلبية بيئيًا أو اجتماعيًا. وأما المسألة العالقة في مجال تربية الأحياء المائية فتكمن في أن المبادئ القائمة السارية للقانون الدولي وأحكام المعاهدات لا تقدم، على خلاف ما هو الحال بالنسبة إلى المصايد الطبيعية، إلّا القليل من التوجيهات بشأن سير عمليات تربية الأحياء المائية. وقد تعززت أهمية تنمية تربية الأحياء المائية وإدارتها على نحو مستدام لتأمين الأمن الغذائي والتغذوي والتخفيف من وطأة الفقر والحفاظ على سلامة واستدامة الموارد والبيئات المائية في إعلان بانكوك (2000) وتوافق آراء بوكيت (2010).

16. كما تعزّزت عناصر المدونة والإطار اللاحق للصكوك الدولية من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي انعقد في ريو دي جانيرو في عام 2012 وأطلق عملية لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة. وقد اعتمدت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مشفوعة بما مجموعه 17 هدفًا للتنمية المستدامة خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام 2015. وعلى وجه الخصوص، فإن هدف التنمية المستدامة 14 «حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة» يتضمن مقاصد تتعلق، ضمن جملة أمور أخرى، بإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بشكل مستدام، وضمان الوصول إلى الموارد والأسواق بالنسبة إلى صغار الصيادين والقضاء على الصيد المفرط وممارسات الصيد المدمرة والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وتنفيذ الخطط القائمة على أسس علمية لتجديد الأرصدة السمكية.

17. وتصدر المنظمة الخطوط التوجيهية الفنية بشأن الصيد الرشيد لمساعدة المجتمع الدولي على اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية لتنفيذ الأحكام المنصوص عليها في المدونة.

موجز

تعد خطط توثيق المصيد (خطط التوثيق) مجرد أداة واحدة ضمن مجموعة من الأدوات المصممة لمكافحة أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الصيد غير القانوني). وتستخدم هذه الخطط شهادات الصيد والوثائق التجارية المصدق عليها من قبل السلطات المختصة لتتبع الأسماك من مناطق الصيد إلى الأسواق، ولإثبات الحصول على المنتجات المعنية وفقًا لجميع المتطلبات القانونية المعمول بها. وقد تمّ اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن خطط التوثيق (الخطوط التوجيهية الطوعية؛ منظمة الأغذية والزراعة، 2017) في عام 2017 لمساعدة المنظمات الوطنية والدولية من خلال توضيح المبادئ والوظائف الأساسية لخطط التوثيق الجديدة والقائمة. والغرض من هذا المنشور هو توفير إرشادات عملية للسلطات الوطنية عندما تقوم بتوفير ومعالجة البيانات لوثائق خطط التوثيق والعمليات ذات الصلة. وعلى وجه التحديد، يسعى إلى مواءمة وتحسين أدوات رصد مصايد الأسماك الوطنية الحالية ومراقبتها والإشراف عليها، بالإضافة إلى أنظمة تتبع المنتجات، من أجل تلبية الطلبات الداخلية والخارجية لوثائق الأصل القانوني مثل خطط التوثيق.

وتعمل مجموعة من الأدوات والمبادرات والتدابير والنظم على المستويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية/الوطنية لدعم واستكمال خطط التوثيق. وتشمل هذه الأدوات على صكوك قانونية وسياساتية دولية للحفاظ على الموارد البحرية الحية واستخدامها المستدام، وكذلك لسلامة الأغذية وحماية الأنواع المهددة بالانقراض والسلامة في البحر. كما توجد التزامات أخرى على المستوى الإقليمي من خلال هيئات مصايد الأسماك الإقليمية، بينما على المستوى دون الإقليمي/الوطني تقدم السلطات المختصة تأكيدات حكومية عن طريق النظم التي تسهل التجارة الدولية وتدعمها. بدلاً من تمثيل التزام إضافي، من الأفضل التفكير في خطط التوثيق كأداة لتنظيم المعلومات والتأكيدات المقدمة من مختلف الأطراف – وغالبًا ما تكون مطلوبة بموجب أنظمة أخرى – في شكل موجز ومشترك يمكن تقاسمه بسهولة بين الشركاء.

على النحو المحدد في الخطوط التوجيهية الطوعية، أنشأت هيئات مصايد الأسماك الإقليمية (وبشكل أكثر تحديدًا المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك) خطط التوثيق في شكل خطط توثيق التجارة، تم تصميمها لجمع المعلومات عن الأسماك المصدّرة. أربعة من مخططات التوثيق التجاري هذه – يشار إليها الآن باسم برامج الوثائق الإحصائية – لا تزال سارية بالنسبة لسمك أبو سيف والتونة السندرية. هناك ثلاثة خطط أكثر شمولاً يشار إليها باسم خطط التوثيق أو برامج توثيق الصيد، تجمع معلومات عن كل من الأسماك المتداولة محليًا ودوليًا، وهي سارية الآن فيما يخصّ التونة الأطلسية والجنوبية زرقاء الزعانف ونوعين من الأسماك المسننة. وقد أنشأ الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لاحقاً نظامين دون إقليميين/وطنيين لحماية أسواقهما من منتجات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتشكل هذه الأنظمة التسعة أساس التحليل في هذا المنشور.

أهمّ سمات تصميم خطط التوثيق هي الأنواع أو مصايد الأسماك التي تغطيها، وتدفقات المنتجات (التجارة المحلية و/أو الدولية) التي تنطبق عليها. وتوفر خطط التوثيق القائمة على مصايد الأسماك، مثل تلك الخاصة بالأسماك والتونة الجنوبية زرقاء الزعانف، نظرة شاملة لمخاطر الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في كل مصايد الأسماك، ويمكنها التحقق من المصيد المبلغ عنه لاستخدامه في تقييمات المخزون. من ناحية أخرى، تتمتع خطط التوثيق القائمة على السوق، التي تهدف إلى منع منتجات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من الدخول إلى أسواق معينة (مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية)، بميزة «تسييج» تدفقات المنتجات المعتمدة قانونًا داخل سلسلة التوريد. ومع ذلك، يمكن أن تعمل هذه المخططات على دفع الأسماك غير القانونية دون إبلاغ ودون تنظيم إلى أسواق أخرى دون ضوابط قانونية للمصدر.

تم تصميم كل خطط التوثيق حول نقاط في سلسلة التوريد حيث يتمّ تداول في الأسماك (أحداث التتبع الحرجة). ويمكن تمييز أحداث التتبع الحرجة من خلال البيانات التي يجب التقاطها، والسلطة المسؤولة عن توفير البيانات، وما إذا كان لا بدّ من موافقة السلطات المختصة. قد تنطبق المخططات على سلاسل التوريد البسيطة التي تقتصر على عمليات الإفراغ والتجارة المحلية، أو على سلاسل التوريد المعقدة التي تشمل عدة بلدان ذات أدوار مختلفة. وفي معظم خطط التوثيق الموجودة، تقوم دول علم سفن الصيد بالتحقق من صحة وثائق الصيد، وتقوم البلدان المصدرة بالتحقق من الوثائق التجارية. ومع

ذلك، قد يكون للسلطات دور تؤديه في دول العلم لسفن النقل، والبلدان التي تتم فيها تربية الأحياء البحرية، ودول الميناء، والبلدان التي تتم فيها المعالجة، و/أو البلدان التي توجد بها أسواق نهائية. لذلك من المهم أن تحافظ السلطات المصادقة على المستوى اللازم من الرقابة من أجل تأكيد صحة المعلومات المقدمة إلى خطط التوثيق، حيث قد تكون هناك عقوبات على التحقق غير الملائم.

لا تحدد الخطوط التوجيهية الطوعية إمكانية التتبع في حدّ ذاتها، لكنها تنص على تحديد المستوى المطلوب من التتبع لكل خطط التوثيق من خلال أهدافه. ولا تهتم الخطط عمومًا إلاّ بمجموعة فرعية من معلومات التتبع ذات الصلة بتوثيق وتتبع المصدر القانوني للمنتوج. وتركز خطط التوثيق الحالية على تتبع الأسماك في النقاط التي تعبر فيها المواد الحدود الوطنية من أجل تشكيل سلسلة عهدة بين دولة وأخرى، وصولاً إلى حدث الصيد. لذلك فهي تعتمد على السلطات الوطنية لإنشاء أنظمتها الخاصة للتتبع المحلي للتأكد من أن المواد المستلمة بموجب شهادة صيد معينة هي نفس المادة التي تم إصدارها بموجب شهادة الصيد تلك. وتنشأ أكبر تحديات التتبع عندما يتم تقسيم المصيد ومعالجته، حيث يحدث هذا عندما تكون الأسماك أكثر عرضة للاستبدال أو الخلط.

كانت عملية رقمنة خطط التوثيق جارية على مدى العقد الماضي، حيث أصبحت بعض خطط التوثيق إلكترونية بالكامل بالفعل وبعضها الآخر يحتوي على مكونات إلكترونية. وتقدم خطط التوثيق الإلكترونية العديد من الفوائد المحتملة على نظيراتها الورقية، لكن على المدى القصير، قد تظل هذه الأنظمة تمثل تحديًا لصغار المتعهدين، لا سيما في البلدان النامية. في الوقت الحالي، من المرجح أن تعمل المخططات الإلكترونية بوظائف أقل بسبب مواصلة استعمال بعض المستخدمين لأنساق البيانات الورقية من قبل و/أو الحفاظ على الوظائف الورقية (فقط)، على الرغم من الرقمنة.

من خلال تجميع عناصر البيانات الرئيسية مثل الصيد وإعادة الشحن والإفراغ في أحداث التتبع الحرجة، تحدد خطط التوثيق إمدادات الأسماك من مناطق الصيد. وقد أنتجت عدة مصادر، بما في ذلك الخطوط التوجيهية الطوعية، قوائم عناصر البيانات الرئيسية (أو عناصر المعلومات) التي ينبغي تسجيلها في هذه النقاط. وقد كشف تحليل لمتطلبات بيانات خطط التوثيق الحالية وعناصر البيانات الرئيسية التي أوصت بها مصادر أخرى أنه لا يوجد اتفاق عام بشأن «أفضل» مجموعة من عناصر البيانات الرئيسية. لكن السلطات الوطنية التي تصدق، عبر خطط التوثيق، على أن الأنشطة التي تتم تحت رعايتها تتوافق مع المتطلبات القانونية، تحتاج إلى تأكيد بعض النقاط الأساسية (تسمى «المتطلبات الوظيفية») في جميع أحداث التتبع الحرجة. ويجب أن تكون السلطات الوطنية قادرة على تحديد وجمع أي بيانات ضرورية في السياق الوطني (أي عناصر البيانات الرئيسية الوطنية) لدعم تلك المتطلبات الوظيفية، بغضّ النظر عن عناصر البيانات الرئيسية التي تتطلبها خطط التوثيق محددة. وبمجرد تحديدها، يمكن تطبيق المتطلبات الوظيفية لسفن الصيد والمصيد وإعادة الشحن والإفراغ بسهولة على سلاسل التوريد البسيطة. وقد تمت مناقشة تطبيق المتطلبات الوظيفية على سلاسل توريد المأكولات البحرية الأكثر تعقيدًا – مثل تلك التي تتضمن أكثر من سفينة وسيطة بين الصيد والتفريغ، أو عندما يتم استيراد مخازن تبريد عبور الأسماك دون الخضوع لإجراءات التفريغ أولاً – أيضًا في هذا المنشور.

لابدّ من اتباع نهج مختلف لتتبع المنتجات السمكية. إذا تم التصديق على الأسماك بشكل مناسب في نقطة الإنزال، تم تأكيد حالة الأصل القانوني المتعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ويجب أن يكون الهدف من تتبع منتجات خطط التوثيق هو الحفاظ على شهادة المصدر القانوني طوال بقية سلسلة التوريد. إلا أن خطط التوثيق ليست مناسبة تمامًا لهذا الهدف لأنها لا تتبع الأسماك عن كثب داخل الحدود الوطنية ولا تعمل بدقة كافية لتتبع المنتجات بشكل موثوق عند تقسيم المصيد ومعالجته. يحدد التحليل الحالي ثلاثة متطلبات وظيفية للحفاظ على المطالبة بالمصدر القانوني من خلال التتبع على مستوى المنتوج الوطني. قد تكون بعض الوظائف اللاّزمة متاحة في الأنظمة الوطنية، تحتفظ بها الجمارك أو السلطات الصحية – وبالتالي يمكن الوصول إليها عن طريق الربط بهذه الأنظمة.

نظرًا لأن فعالية خطط التوثيق ستتحدد من خلال إمكانية تتبع الأصل القانوني عبر سلسلة التوريد بأكملها، يجب ضم المعلومات والتأكيدات من البلدان الفردية لمنع دخول الأسماك غير القانونية دون إبلاغ ودون تنظيم. تعد خطط التوثيق نفسها وسيلة لتجميع هذه المعلومات والتأكيدات على نطاق سلسلة الإمداد. وتشكل عمليات التحقق التي يطلبها المشاركون في خطط التوثيق لتأكيد نقاط محددة شكلاً آخر من أشكال تبادل المعلومات. ومن المتوقّع أن يساعد التطوير المستمر للأنظمة الرقمية في عمليات التحقق من خلال توفير المعلومات ذات الصلة عند الطلب، ولا سيما منها تلك التي تقوم

بفهرسة أرقام تعريف السفن الفريدة مثل السجل العالمي لسفن الصيد (السجّل العالمي)، أو تنفيذ أحكام اتفاقية تدابير دولة الميناء (النظام العالمي لتبادل المعلومات). هناك نهج آخر، يتوخاه الحوار العالمي بشأن تتبع المأكولات البحرية (الحوار العالمي)، يتمثل في إنشاء نظام بمعايير وبروتوكولات بيانات قابلة للتشغيل المتبادل للعمل كمستودع لمعلومات التتبع لجميع المستخدمين. رغم أنه لا يرجح، على ما يبدو، أن يحدث تنسيق خطط التوثيق الحالي في وقت قريب، إلا أن هذا لا يمنع السلطات الوطنية من تنظيم عناصر البيانات الرئيسية وأنظمتها الوطنية بطرق يمكن أن تلبي متطلبات كل من أنظمة خطط التوثيق الحالية والأنظمة المستقبلية.

يختتم هذا المنشور بمقترحات عملية للسلطات الوطنية لقياس قدراتها لدعم متطلبات خطط التوثيق الحالية، فضلاً عن بناء أنظمة وطنية أمتَن للحصول على شهادة المصدر القانوني. وتشمل هذه الاقتراحات ثلاثة تمارين (على تحديد عناصر البيانات الرئيسية لتتبع المصيد الوطني، وتقييم أنظمة تتبع المنتجات السمكية الوطنية، وتقييم أدوات وأنظمة وعمليات التحقق) المصممة للمساعدة في تحديد الأماكن حيث قد تكون هناك مخاطر متبقية من دخول الأسماك غير القانونية دون إبلاغ ودون تنظيم إلى سلسلة التوريد. وتُشجَّع السلطات الوطنية أيضًا على تقييم فوائد وتكاليف توسيع تغطية خطط التوثيق بما يتجاوز المتطلبات الحالية، والتي لا يمكن أن تعزز الامتثال فحسب، بل تعزز أيضًا التجارة والوصول بقيمة المنتجات السمكية الوطنية إلى الحد الأقصى. إن التحسين المستمر لشهادة المنشأ القانوني، سواء في أنظمة خطط التوثيق أو الأنظمة المشابهة لخطط التوثيق، وتنفيذها على المستوى الوطني، سيكون بمثابة رادع قوي لأنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

1– مقدمة

1–1 السياق والنطاق

شهد العقدان الماضيان مجموعة دائمة التوسع من الأدوات والتقنيات التي استخدمتها دول العلم والدول الساحلية للقضاء على التهديدات التي يشكلها الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (منظمة الأغذية والزراعة، 2020). وشهدت هذه الفترة أيضًا مجموعة واسعة من دول الميناء التي تعمل على ردع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الصيد غير القانوني) من خلال تطويرات مثل اعتماد ودخول اتفاق تدابير دولة الميناء (اتفاق دولة الميناء) حيز التنفيذ. خلال هذا الوقت، تم وضع خطط التوثيق التي تصادق على الأصل القانوني للمأكولات البحرية من خلال شهادات المصيد، والتي تتبع الأسماك من مناطق الصيد إلى الأسواق. وتوفر خطط التوثيق هذه آليات للبلدان التي يتم فيها الإنزال والمعالجة والاستهلاك لتوحيد الجهود مع دول العلم ودول الميناء في تحديد الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والقضاء عليه. تم اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية لخطط التوثيق (الخطوط التوجيهية للتوثيق) في عام 2017 للمساعدة في تطوير أو تنفيذ خطط توثيق جديدة، أو تنسيق أو مراجعة خطط التوثيق الحالية. لدعم الخطوط التوجيهية للتوثيق، ويسعى هذا المنشور إلى توفير إرشادات عملية للسلطات الوطنية عند توفير البيانات الخاصة بوثائق خطط التوثيق والعمليات ذات الصلة ومعالجتها.

على وجه التحديد، يسعى هذا المنشور إلى مواءمة وتحسين أدوات الرصد والمراقبة والإشراف (أدوات الرّصد) الوطنية الحالية لمصايد الأسماك، بالإضافة إلى أنظمة تتبع المنتجات، من أجل تلبية الطلبات الداخلية والخارجية لوثائق المصدر القانوني مثل خطط التوثيق. وهي بذلك تلتزم بالإطار الذي تم وضعه في الخطوط التوجيهية للتوثيق بعدّة طُرُق. أولاً، لا ينطبق هذا إلاّ على الأسماك الطبيعية التي يتم صيدها لأغراض تجارية في المناطق البحرية أو الداخلية، سواء كانت مُجهزة أم لا (منظمة الأغذية والزراعة، 2017، الفقرة 1–1). ثانيًا، مثل الخطوط التوجيهية للتوثيق، يوضح هذا المنشور إرشادات مصممة لتكملة الأدوات والمبادرات الحالية الموضحة في الجزء 2؛ وقد تختار البلدان تطبيق بعض المعلومات والتوصيات الواردة هنا لتعزيز أنظمتها الوطنية (منظمة الأغذية والزراعة، 2017، الفقرتان –1 و1–2). ثالثًا، نظرًا لأن خطط التوثيق لا تنطبق إلاّ على مصايد الأسماك المدارة، فإن الإرشادات الواردة هنا لن تساعد في تقليل مدى الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في مصايد الأسماك غير المنظمة؛ مثل هذه القضايا سوف تحتاج إلى معالجة من خلال آليات أخرى. رابعًا، تشجع الخطوط التوجيهية للتوثيق، الدول والمنظمات على إنشاء خطط التوثيق متعددة الأطراف أو إقليمية (منظمة الأغذية والزراعة، 2017، الفقرة 5–1) التي تتوافق مع الخطط الحالية وما يعادلها في النتائج، إن لم يكن بالضرورة في الشكل (منظمة الأغذية والزراعة، 2017، الفقرة 4–3). تمشيا مع هذا النهج، يقدم هذا المنشور المشورة على المستوى الوطني لتعزيز فعالية الامتثال وكفاءته فيما يخصّ الخطط الحالية وتوقع المتطلبات المتطورة – وليس لإنشاء خطط التوثيق جديدة. وأخيرًا، تقر الخطوط التوجيهية للتوثيق بأن كل خطط التوثيق ستنطوي على نقاط قوة ومكامن ضعف بما يتناسب مع المخاطر التي تعالجها وتكاليف التشغيل (منظمة الأغذية والزراعة، 2017، الفقرتان 4–4 و5–1). وإدراكًا أن الأداء سيختلف وفقًا لهذه العوامل، فإن هذا المنشور ليس مصممًا لمراجعة فائدة وفعالية مختلف خطط التوثيق قيد التشغيل حاليًا أو التعليق على ذلك. وإنما، يحال القراء إلى المراجعات التي أجرتها المنظمات التي تدير خطط التوثيق (لجنة أنتاركتيكا، 2019؛ هيئة التونة في الأطلسي، 2020؛ هيئة صيانة التونة، 2019أ؛ المنظمة الإقليمية، 2009، 2010) وإلى التحليلات المستقلة (Clarke, 2010; Clarke و Hosch, 2013; Hosch, 2016, 2018, 2019; Hosch و Blaha, 2017).

1–2 كيفية استعمال هذه الوثيقة

يُقدَّم هذا المنشور كدليل للسلطات الوطنية لفهم مبادئ خطط التوثيق على المستوى المفاهيمي، وكذلك لتطبيق متطلبات خطط التوثيق على أساس عَمَلي. ويتم ترتيب الموضوعات من الخلفية القانونية والسياسات إلى خطط التوثيق (الجزء 2) إلى مقدمة خطط التوثيق الموجودة (الجزء 3)، قبل التقدم إلى المزيد من المواضيع العملية، بما في ذلك كيفية التعامل مع متطلبات معلومات خطط التوثيق (الجزء 4)، والتمارين لتقييم القدرات الوطنية وتحديد أولويات العمل المستقبلي (الجزء 5). وتوجَز الأقسام الجزءية الفنية في إطارات نصية للقراء الذين يرغبون في فهم النقاط الرئيسية بسرعة.

يمكن للسلطات الوطنية المهتمة في المقام الأول بتطوير استجابات قوية لمجموعة متنوعة من خطط التوثيق (القائمة والمحتملة) التخطي إلى الأقسام المتعلقة بالدور (الأدوار) المحدد الذي تؤدّيه دولتها في خطط التوثيق. على سبيل المثال، يجب أن تركز دول علم سفن الصيد والنقل على معلومات تتبع المصيد في الأقسام من 4–1–1 إلى 4–1–3. وسوف تجد دول الميناء المناقشات ذات الصلة حول معلومات الإنزال والتعامل مع سلاسل التوريد البحرية المعقدة في القسمين 4–1–5 و4–1–6. ويتم تناول القضايا التي تهم الدول التي تخزن وتعالج و/أو تصدر الأسماك التي تغطيها خطط التوثيق في القسم 4–2. ويمكن الاطلاع على عمليات التقييم وتحديد الأولويات ذات الصلة لجميع أنواع الدول في الجزء 5.

وكبديل عن ذلك، يمكن للدول المهتمة بمقارنة قدراتها مع المتطلبات المحددة لاستراتيجيات خطط التوثيق القائمة التحقق من الجدول 1، لمعرفة أنواع مستندات محددة، والجدول 2، بالنسبة لأدوار التحقق/الإعلان للسلطات الوطنية بموجب كل خطط التوثيق، والملحقات 1–5 لتحليل عناصر البيانات الرئيسية في كل خطة[1]. وستستفيد هذه الدول أيضًا من عمليات التقييم وتحديد الأولويات الواردة في الجزء 5، والتي يمكن أن تعزز أدائها في ظل معايير خطط التوثيق الحالية.

تغطي خطط التوثيق مجموعة متنوعة من سلاسل التوريد وتحتوي على مجموعة متنوعة من متطلبات البيانات. نظرًا لأن هذه الوثيقة تهدف إلى تقديم مقدمة موجزة وعملية، يُحال القراء الباحثون عن معلومات أكثر تفصيلاً إلى المراجع للحصول على مزيد من المعلومات، ولا سيما Hosch وBlaha (2017).

1–3 التعاريف

في قائمة المصطلحات التالية، استُخرجت التعريفات المميزة بعلامة النجمة من الخطوط التوجيهية للتوثيق (منظمة الأغذية والزراعة، 2017، الفقرة 2).

سلامة الدُّفعة: تحديد فريد لوحدة معينة من مادة أو منتج غذائي والتأكد من أنها ليست مختلطة أو مستبدلة أو مغشوشة بمادة لا تشترك في المعرفات المخصصة[2].

شهادة مصيد*: مستندًا رسميا يصاحب شحنة وتصادق عليه السلطات المختصة ويسمح بالاطلاع على معلومات دقيقة وقابلة للتحقق بشأن الأسماك التي تمر عبر سلسلة الإمداد. شهادة المصيد هي الوثيقة الأساسية التي تشهد على الأصل القانوني للصيد داخل نطاق خطة توثيق المصيد[3].

مستند المصيد: مصطلح عام لوثيقة تقدم معلومات حول المناولة في البحر (بما في ذلك المصيد) وخصائص مصيد الأسماك حتى نقطة التفريغ (قارن مع «وثيقة التجارة» أدناه). إذا تم التحقق من صحة مستند المصيد، فيمكن الإشارة إليه على أنه شهادة مصيد (انظر أعلاه).

---

[1] يرجى ملاحظة أنه نظرًا لأن الإجراءات والتفسيرات قد تتغير بمرور الوقت، يجب تأكيد المتطلبات الحالية لخطط التوثيق الحالية مباشرةً مع المؤسسة المسؤولة عن كل خطة من خطط التوثيق.

[2] راجع وكالة المعايير الغذائية (2021) لمزيد من المعلومات حول وحدات التتبع والمعرفات.

[3] أُضيفت الجملة الثانية من هذا التعريف لتوضيح العلاقة بين شهادة الصيد ومفهوم الأصل القانوني.

خطة توثيق المصيد*[4]: نظامًا يهدف بشكل أساسي إلى المساعدة في القيام، على طول سلسة الإمداد، بتحديد ما إذا كان سمك يتأتى من مصيد تم اصطياده تماشيًا مع تدابير الصون والإدارة المعمول بها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، والموضوعة طبقًا للالتزامات الدولية ذات الصلة.

سلسلة العهدة: الجهات الفاعلة في سلسلة التوريد التي تمتلك زمام الأمور القانونية، أو تمارس السيطرة المادية، على المواد الخام السمكية أو المنتجات في جميع أنحاء سلسلة التوريد بأكملها أو جزء منها (على سبيل المثال داخل الحدود الوطنية، في حالة سلسلة العهدة المحلية).

شحنة*: الأسماك التي ترسل في وقت واحد من جهة مُصدرة واحدة إلى جهة مرسل إليها واحدة أو التي تكون مشمولة بمستند نقل واحد يغطي شحنها من الجهة المُصدرة إلى الجهة المرسل إليها.

حالات التتبع الحرجة: نقطة على طول سلسلة التوريد حيث يجب تسجيل المعلومات من أجل تتبع المنتج بصورة فعّالة؛ على سبيل المثال، عندما ينتقل المنتج من عند أحد المشاركين في سلسلة التوريد إلى آخر، أو يتم نقله بين أماكن العمل، أو يتم تحويله (GS1 US 2013).

الإقرار: بيان ينقل المعلومات المؤكدة على صحتها (قارن بـ»التحقق» أدناه).

الأسماك: يعني جميع أنواع الموارد المائية الحية الطبيعية سواء أكانت مجهزة أم غير مجهزة.

سفينة صيد*: أي سفينة من أي حجم تستخدم أو تجهز للاستخدام أو يعتزم استخدامها لأغراض الصيد أو أنشطة ذات صلة بالصيد، بما في ذلك سفن الدعم وسفن تجهيز الأسماك، والسفن العاملة في مجال المسافنة وسفن النقل المجهزة لنقل لمنتجات السمكية، باستثناء سفن الحاويات.

صيد غير قانوني دون إبلاغ ودون تنظيم*: الأنشطة المبينة في الفقرة 3 من خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة في عام 2001 .

عناصر البيانات الرئيسية: أنواع البيانات المطلوبة لتتبع منتج بنجاح من خلال جميع حالات التتبع الحرجة ذات الصلة في سلسلة التوريد (Hosch وBlaha، 2017).

الإنزال*: الحركة الأولى للأسماك من سفينة إلى الرصيف في ميناء أو منطقة للتجارة الحرة، حتى وإن تم بعد ذلك نقلها إلى سفينة أخرى. ويعتبر التفريغ أو النقل في ميناء للأسماك من سفينة إلى حاوية عملية إنزال. في هذا المنشور، يشمل استخدام مصطلح الإنزال، بالإضافة إلى الاتصال المادّي مع أي مرفق ميناء أو أرض كما هو مذكور في الخطوط التوجيهية، أن الأسماك قد خضعت لإجراءات أو متطلبات إدارية أو قانونية للموافقة على دخول الأسماك أو نقلها أو حركتها في الميناء أو على الشاطئ وفقًا للقانون الدولي و/أو الوطني ذي الصلة[5].

الأصل القانوني: حالة المنتوج المستمد من مصادر مشروعة، وفقًا للمتطلبات المحددة في القانون، وموثقة من خلال التسلسل الزمني للملكية و/أو العهدة و/أو الموقع.

توازن الكتلة: هو توازن أحجام دفعة منفصلة من منتجات مصايد الأسماك، يتم الحصول عليها عن طريق طرح الحجم الذي يترك قطاع سلسلة التوريد من الحجم الذي دخل نفس المقطع، مع مراعاة عوامل الإنتاج المطبقة (Hosch، 2016).

منظمة إقليمية لإدارة مصايد الأسماك*: منظمة أو ترتيبًا حكوميًا دوليًا لمصايد الأسماك، حسب الاقتضاء، يملك صلاحية وضع تدابير لصون مصايد الأسماك وإدارتها.

برنامج الوثائق الإحصائية: برنامج قد يشبه خطط التوثيق في كثير من النواحي، لكنه لا ينطبق إلاّ على جمع المعلومات عند التصدير، بالنسبة للأسماك التي تدخل التجارة الدولية[6].

---

[4] يشار أحيانًا إلى خططا توثيق المصيد ببرامج توثيق المصيد، على سبيل المثال برنامج وثائق هيئة التونة في الأطلسي لصيد التونة زرقاء الزعانف (هيئة التونة في الأطلسي، 2018أ).

[5] أُضيفت الجملة الثالثة من هذا التعريف إلى تعريف الخطوط التوجيهية لأجل التوضيح.

[6] يشار أيضًا إلى برامج الوثائق الإحصائية في بعض الأحيان باسم خطط التوثيق التجارية (المنظمات الإقليمية، 2007).

سلسلة إمداد*: سلسلة من العمليات التي ينطوي عليها إنتاج الأسماك وتوزيعها من المصيد إلى نقطة الاستيراد في السوق النهائية، بما في ذلك أحداث مثل الإنزال وعمليات المسافنة وإعادة التصدير والتجهيز والنقل.

إمكانية التتبع: القدرة على تتبع تاريخ أو تطبيق أو موقع كيان عن طريق التعريفات المسجلة (Blaha وKatafono، 2020).

اقتفاء الأصل: عملية تدقيق يتم من خلالها تتبع حركة موادّ أو منتجات و/أو شكلها و/أو حفظه بالرجوع إلى أصله.

مستند التجارة: مصطلح عام لوثيقة تقدم معلومات حول التعامل مع مصيد الأسماك من نقطة التصدير فما بعد، بما في ذلك أي عمليات إعادة تصدير (قارن مع «مستند الصيد» أعلاه).

المسافنة*: نقل الأسماك التي لم يسبق إنزالها من سفينة مباشرة إلى سفينة أخرى، في البحر أو في الميناء.

التفريغ: هو مصطلح عام لنقل الأسماك من سفينة صيد، والذي يمكن أن يحدث عن طريق الإنزال أو الشحن العابر أو نقل الأسماك الحية (إلى مزرعة، على سبيل المثال)، أو أي وسيلة أخرى (Hosch، 2016). لاحظ أن جميع عمليات الإنزال تعتبر عمليات تفريغ، ولكن لن تكون جميع عمليات التفريغ على الأرض عمليات إنزال (انظر تعريف «الإنزال» أعلاه).

المصادقة: وضع التوقيع و/أو الختم (الختم) على مستند الصيد أو التجارة من قبل سلطة معينة باستخدام وسائل مادية أو إلكترونية، وبالتالي تأكيد الموافقة الرسمية (Hosch، 2016).

التحقق: عملية طلب وتلقي تأكيد لنقاط محددة من المعلومات المقدمة. وقد يتم التحقق محليًا من قبل السلطات الوطنية قبل المصادقة أو بين دولتين بعد المصادقة.

نظام مراقبة السفن: نظام مراقبة قائم على الأقمار الصناعية يوفر على فترات منتظمة بيانات لسلطات مصايد الأسماك حول موقع السفن ومسارها وسرعتها.

العائد: وزن السمك المتبقي بعد المعالجة معبراً عنه كنسبة مئوية من الحجم الأصلي.

2– الإطار القانوني والسياساتي الدولي المتعلق بخطط التوثيق

يتسم الإطار القانوني والسياساتي الدولي لخطط توثيق المصيد (خطط التوثيق) بتعدد المستويات. على الصعيد العالمي، هناك صكوك دولية توفر أدوات تتعلق خصوصاً بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. هناك أيضًا عدد من المبادرات العالمية المتعددة الأطراف الأخرى التي تهدف إلى قضايا أخرى مثل سلامة الأغذية وحماية الأنواع المهددة بالانقراض والسلامة في البحر، والتي يمكن أن تساعد أيضًا في دعم القضاء على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وقد التزم العديد من الدول في جميع أنحاء العالم بالفعل بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقات العالمية الدولية. وفي الوقت نفسه، على الصعيد الإقليمي، تتعاون هذه الدول وغيرها من خلال المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك للحفاظ على موارد مصايد الأسماك وإدارتها. تمثل هذه الاتفاقات الخاصة بالمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك – التي تتخذ شكل تدابير للحفظ والإدارة – التزامات إضافية للبرامج والنظم التي توقف أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. أخيرًا، على المستوى دون الإقليمي/الوطني، تنشئ الدول وتدير أنظمتها الأحادية الجانب لتفتيش البضائع والتصديق على مطابقتها للمعايير الوطنية. كما سيتم وصفه أدناه، يمكن لهذه الأنظمة أيضًا أن تدعم الجهود المبذولة لردع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

2–1 الصكوك الدولية لمصايد الأسماك ودور الدول في القضاء على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم

قد ظهر إطار من الصكوك الدولية في العقود الأخيرة يحدد متطلبات ومسؤوليات الدول والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين لضمان حفظ الموارد البحرية الحية واستخدامها المستدام، بما في ذلك منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. تستند جميع هذه الصكوك إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 (اتفاقية قانون البحار) وتشمل ما يلي:

1– اتفاقية عام 1993 لتعزيز الامتثال لتدابير الحفظ والإدارة الدولية من قبل سفن الصيد في أعالي البحار (اتفاقية الامتثال)؛

2– اتفاق عام 1995 لتنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخ 10 كانون الأول / ديسمبر 1982 بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (اتفاق الأرصدة السمكية)؛

3– مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لعام 1995.

4– خطة العمل الدولية لعام 2001 لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه؛

5– الخطوط التوجيهية الدولية لعام 2008 لإدارة مصايد أسماك المياه العميقة في أعالي البحار (الخطوط التوجيهية لمصايد أعالي البحار)؛

6– اتفاقية منظمة الأغذية والزراعة لعام 2009 بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (**اتفاق دولة الميناء**)؛

7– الخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة لعام 2014 بشأن أداء دولة العلم (الخطوط التوجيهية للأداء)؛

8– الخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة لعام 2017 لخطط توثيق المصيد (الخطوط التوجيهية للتوثيق).

تم إدراج مفهوم التدابير المتعلقة بالسوق لتقليل أو القضاء على التجارة في الأسماك والمنتجات السمكية المشتقة من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في أوّل الأمر في خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (خطة العمل الدولية). تدعو هذه الخطة الدول بوضوح إلى التعاون، لا سيما من خلال المنظمات العالمية والإقليمية المعنية بإدارة مصايد الأسماك، و إلى اعتماد تدابير مناسبة ومتفق عليها متعددة الأطراف فيما يتعلق بالتجارة (منظمة الأغذية والزراعة،

2001، الفقرة 68)، بما في ذلك وثائق المصيد ومتطلبات إصدار الشهادات (منظمة الأغذية والزراعة، 2001، الفقرة 69). وعلاوة على ذلك، فإن خطة العمل الدولية تدعو الدول على وجه التحديد إلى اعتماد وتنفيذ مثل هذه التدابير التي تمنع الاتجار بمنتجات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أو استيرادها إلى أراضيها (منظمة الأغذية والزراعة، 2001، الفقرة 66) واتخاذ التدابير الرامية إلى تحسين شفافية أسواقها من أجل السماح بتتبع الأسماك أو المنتجات السمكية (منظمة الأغذية والزراعة، 2001، الفقرة 71). ومن شأن هذه التدابير أن تسهل أيضًا تحديد السفن التي تعمل بما يخالف تدابير الحفظ والإدارة المطبقة – وفقًا للفقرة 60 (1) من الخطوط التوجيهية لمصايد أعالي البحار (منظمة الأغذية والزراعة، 2009).

تهدف الخطوط التوجيهية للتوثيق، التي تم تطويرها من خلال عملية تشاورية واعتمدها مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في شهر يوليو/تموز 2017، إلى المساهمة في القضاء على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من خلال تقديم المساعدة للدول والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وغيرها من المنظمات عند تطوير وتنفيذ خطط التوثيق الجديدة، أو تنسيق أو مراجعة خطط التوثيق الحالية. تستند الخطوط التوجيهية الطوعية على مبدأ أن خطط التوثيق يجب أن: تتوافق مع أحكام القانون الدولي ذي الصلة؛ وأن لا تخلق حواجز غير ضرورية أمام التجارة؛ وأن تعترف بالتكافؤ؛ وأن تكون قائمة على المخاطر؛ وأن تكون موثوقة وبسيطة وواضحة وشفافة؛ وأن تكون في شكل إلكتروني، إن أمكن (منظمة الأغذية والزراعة، 2017، الفقرات3–1–3–6). علاوة على ذلك، يوصي الخطوط التوجيهية للتوثيق بأن تستند خطط التوثيق على المسؤولية الأساسية لدولة العلم لمنع وردع الصيد غير القانوني (منظمة الأغذية والزراعة، 2017، الفقرة 1–2)، وينبغي تنفيذ خطط التوثيق في سياق نظام فعال لإدارة مصايد الأسماك (منظمة الأغذية والزراعة، 2017، الفقرة 4–4)، وينبغي الاعتراف بشكل كامل بمختلف أدوار الدول ذات الصلة في الإذن بعمليات الصيد ورصدها ومراقبتها والتحقق من الصيد والإنزال والتجارة خلال عملية التحقق من خطط التوثيق، بما يتوافق مع القانون الوطني والدولي ذي الصلة، والتدابير والصكوك والالتزامات المتعددة الأطراف (منظمة الأغذية والزراعة، 2017، الفقرة 6–3). وأخيرًا، تقر المبادئ التوجيهية بأن خطط التوثيق تكون أكثر فاعلية عندما تتعاون جميع الدول المشاركة في الخطط (منظمة الأغذية والزراعة، 2017، الفقرة 5–1).

تم تحديد دور **دول العلم** في الحدّ من الصيد غير القانوني بالتفصيل في العديد من الصكوك الدولية (اتفاق الامتثال، واتفاق الأرصدة السمكية، وخطة العمل الدولية بشأن الصيد غير القانوني، واتفاق دولة الميناء، والخطوط التوجيهية للأداء) التي تدعو الدول إلى ممارسة ولايتها القضائية الفعالة على سفنها العاملة في الصيد أو ذات الصلة بالصيد، والتأكد من أن سفن الصيد التي يحق لها رفع علمها لا تشارك في الصيد غير القانوني أو تدعمه. والأهم من ذلك، أن دول العلم مسؤولة عن طلب تسجيل المعلومات المتعلقة بأنشطة الصيد والإبلاغ عنها في الوقت المناسب، بما في ذلك موقع السفينة، والمصيد، وجهود الصيد، فضلاً عن بيانات مصائد الأسماك الأخرى ذات الصلة وفقًا للمعايير دون الإقليمية والإقليمية والعالمية، على سبيل المثال، المادة 217–1 من اتفاقية قانون البحار (الأمم المتحدة، 1982) والمادة 3–7 من اتفاق الامتثال (منظمة الأغذية والزراعة، 1995 أ). وبالمثل، يجب على دول العلم أن تتحقق من المصيد من خلال برامج المراقبة، وخطط التفتيش، وتقارير التفريغ، والإشراف على الشحن العابر، ورصد محاصيل الصيد التي تم إنزالها، وإحصاءات السوق؛ والرصد والمراقبة والإشراف لأنشطة الصيد وفقا للمادة 18–3 من اتفاق الأرصدة السمكية (الأمم المتحدة، 1995).

يُعهد قانون ضوابط مكافحة الصيد غير المشروع إلى **الدول الساحلية** بمسؤولية الحفاظ على الموارد الحية في مناطقها الاقتصادية الخالصة (الأمم المتحدة، 1982، المادة 61–2)، التي قد تنطوي على تنفيذ مجموعة من التدابير للقضاء على الصيد غير القانوني بما في ذلك، من بين أمور أخرى، المراقبة الفعالة للرصد والمراقبة والإشراف والاحتفاظ بسجل تصاريح الصيد (منظمة الأغذية والزراعة، 2001، الفقرة 51). من أجل الحفاظ على الموارد الحية وإدارتها في أعالي البحار، يجب على الدول أن تتعاون وأن تنشئ منظمات لمصايد الأسماك دون إقليمية أو إقليمية (الأمم المتحدة 1982، المادة 118) بهدف وضع تدابير للحدّ من الصيد غير القانوني، على النحو المبيّن في القسم 2–3.

أخيرًا، يرد وصف الدور المحدد لدول الميناء في القضاء على الصيد غير القانوني بالتفصيل في اتفاق دولة الميناء. يجب على دول الميناء رفض دخول أي سفينة شاركت في أنشطة الصيد غير القانوني (منظمة الأغذية والزراعة، 2016، الجزء 2 والجزء 3).

2–2 الصكوك الأخرى ذات الصلة

الصكوك الدولية المتعلقة بالصيد غير القانوني المشار إليها أعلاه تستكمل بمجموعة متنوعة من الصكوك الأخرى ذات الصلة بشأن مواضيع تتراوح بين سلامة الأغذية إلى الأنواع المهددة بالانقراض، وإدارة المحيطات وظروف العمل. على الرغم من أن هذه الصكوك الإضافية لا تتعلق حاليًا بإدارة مصايد الأسماك وجهودها للحد من الصيد غير القانوني بموجب القانون، فقد تتم الإشارة إلى بعضها في المستقبل في تدابير الحفظ والإدارة التي اعتمدتها المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، وبالتالي ستنضم إلى مجموعة الصكوك الدولية لمصايد الأسماك الموضحة أعلاه.

اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (اتفاقية التجارة) هي اتفاقية دولية تضم حاليًا 183 طرفًا، مصممة لضمان ألاّ تهدد التجارة الدولية في الحيوانات والنباتات البرية بقاءها على قيد الحياة في البرية.وتتضح علاقتها بأنظمة مراقبة مصايد الأسماك من خلال الإشارة إلى اتفاقية التجارة في اتفاق دولة الميناء. الأداة الرئيسية المتاحة لاتفاقية الاتجار هي نظام تصاريح معاملات التجارة الدولية، بما في ذلك تحركات الأنواع المدرجة في اتفاقية اتفاقية التجارة إلى دولة من أعالي البحار (يشار إليها باسم «الإدخال من البحر») . تحظر القائمة في الملحق الأول من الاتفاقية التجارة في جميع الظروف ما عدا في الظروف الاستثنائية (مثل العينات للأغراض العلمية أو التعليمية)، في حين أن الملحق الثاني من اتفاقية التجارة يتطلب أن تكون جميع الصادرات، بما في ذلك عمليات الإنزال في الموانئ غير التابعة لدول العلم، مصحوبة بتصريح صادر عن سلطة إدارة اتفاقية التجارة المعينة من قبل دولة العلم. لكي تصدر السلطة تصريح التصدير، ينبغي تحديد أن التصدير المقترح لا يضر ببقاء النوع وأنه لم يتم الحصول على العينة بما يتعارض مع قوانين تلك الدولة لحماية الحيوانات والنباتات. وتنطبق المتطلبات المماثلة على العيّنات التي يتم إدخالها من البحر. وقد تم إدراج العديد من الأنواع التي يتم صيدها تجاريًا من أجل الغذاء إما في اتفاقية التجارة، الملحق الأول أو الثاني؛ وتشمل هذه الأعشاب وأسماك القرش وسمك الحفش وخيار البحر. يشبه نظام تصاريح التصدير هذا من نواحٍ عديدة شهادة المصيد بموجب خطط التوثيق، لكنه يتمتع حاليًا بقدرة أقل من بعض خطط التوثيق للتحقق من الكميات المتداولة ومراقبتها بشكل مستقل. لكن يمكن بموجبه معاقبة الجهات الموقعة غير الممتثلة بتعليق تجارتها مؤقتًا في الأنواع المدرجة في اتفاقية التجارة.

يعدّ **الدستور الغذائي** عبارة عن مجموعة من المعايير الغذائية المعتمدة دوليًا والنصوص ذات الصلة المصممة لحماية صحة المستهلكين وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية. ورغم كونه يركز على سلامة الأغذية وجودتها وعدالتها، فإن مبادئ أنظمة شهادات فحص استيراد وتصدير الأغذية في الدستور الغذائي متشابهة وذات صلة مباشرة بالمبادئ الكامنة وراء الأصل القانوني للمأكولات البحرية، وبالتالي بخطط التوثيق. وهذه المبادئ تشمل ما يلي:

- ملائم للغرض – فعال في توفير مستوى مقبول من الحماية؛
- قائم على المخاطر – قائم على العلم، مع عمليات تفتيش تتناسب مع المخاطر؛
- غير تمييزي – تجنب التمييز التعسفي أو غير المبرر؛
- فعال – إظهار الوعي بالتكاليف وعدم تقييد التجارة دون داع؛
- منسَّق – تعزيز التعاون حول المعايير المتفق عليها دولياً.
- التكافؤ – التعرف على المعادلات الوظيفية بين الأنظمة المختلفة.
- شفاف – الاستجابة لطلبات المستهلكين مع حماية البيانات السرية؛
- المتطلبات الخاصة – التعرف على المتطلبات الخاصة للدول النامية.
- إجراءات المراقبة والتفتيش – حدد ما هو ضروري لإثبات الامتثال للمتطلبات؛
- المصادقة والتحقق – وضع إجراءات في البلدان المستوردة والمصدرة لتأكيد تأكيداتها.

تضم هيئة الدستور الغذائي، التي تنظمها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية حاليًا 188 دولة عضو ومنظمة عضو واحدة (الاتحاد الأوروبي)، وفي كثير من الحالات تعمل معاييرها كأساس للتشريعات الوطنية التي تحكم التجارة الدولية في المنتجات الغذائية .

منذ عام 2017، ظلّت المفاوضات جارية عبر الأمم المتحدة لإنشاء صكّ دولي ملزم قانونًا (التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية – التنوع البيولوجي) في إطار اتفاقية قانون البحار الذي يركز على حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بشكل مستدام في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية. رغم التصور الخاطئ الشائع بأن منطقة البحر الكاريبي الكبرى غير منظمة إلى حد كبير، فإن معظم عمليات الصيد في هذه المناطق تدار من قبل الدول المتعاونة من خلال منظمات إدارة مصايد الأسماك الإقليمية. وقد اتفقت مفاوضات اتفاقية قانون البحار في مرحلة مبكرة على أن الصك الجديد يجب أن يعزز الاتساق والتكامل والتآزر مع الأطر والهيئات الأخرى. ونظرًا لأن خطط التوثيق الحالية توفر بالفعل أنظمة لتوثيق الأصل القانوني للأسماك بغض النظر عما إذا كان اصطيادها داخل المياه الوطنية أو في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، فمن المحتمل أن الاتفاق الأخير بشأن المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية ستعزز خطط التوثيق القائمة وتشجع على تطوير خطط أخرى جديدة.

عادة ما يتم تحديد الأصل القانوني للأغذية البحرية من حيث الامتثال لجميع لوائح الصيد المعمول بها ودعم الحدّ الأدنى من معايير العمل والسلامة التي ينظر إليها بشكل متزايد على أنها جزء لا يتجزأ من ممارسات الصيد القانونية. **اتفاق كيب تاون لعام 2021** مفتوح حاليا للتصديق؛ بمجرد دخولها حيز التنفيذ، ستضع الحدّ الأدنى من معايير السلامة وإجراءات التفتيش لسفن الصيد التي يتجاوز طولها 24 مترًا من خلال تحديث وتعديل بروتوكول توريمولينوس لعام 1993، والذي لم يدخل حيز التنفيذ بعد (يتعلق باتفاقية توريمولينوس الدولية لسلامة سفن الصيد من 1977). كما أصبحت رعاية ومعاملة الطاقم على متن سفن الصيد موضع تركيز أكبر حيث بدأ إدراج الحد الأدنى من متطلبات **اتفاقية العمل في قطاع صيد الأسماك (C188)** في شروط ترخيص الصيد في الدولة الساحلية. لذلك قد تخضع ظروف العمل والسلامة قريبًا لعمليات تفتيش الامتثال و/أو شهادات دولة العلم. ومن الواضح أن هذا مجال ناشئ للمناقشة بين دول العلم والدول الساحلية ودول الميناء، التي تتعاون بالفعل في توثيق الأصل القانوني.

3–2 هيئات مصايد الأسماك الإقليمية: البرامج والنظم

كانت هيئات مصايد الأسماك الإقليمية، وتحديداً المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك (المنظمات الإقليمية)، أول من أنشأ خطط التوثيق كواحدة من العديد من الأدوات للقضاء على الصيد غير القانوني. تم تنفيذ المفهوم في البداية في شكل مخططات توثيق التجارة تم تصميمها لجمع المعلومات في وقت التصدير عن كميات معينة من أنواع التونة والأسماك الخرامية التي تدخل التجارة الدولية. وقد تم وضع هذه المخططات في نهاية المطاف في أربعة من المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك الخمس (الهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي (هيئة التونة في الأطلسي)؛ والهيئة الدولية لصيانة التونة زرقاء الزعانف (هيئة صيانة التونة)؛ هيئة مصايد أسماك التونة في المحيط الهندي (هيئة التونة في المحيط الهندي)؛ هيئة التونة الاستوائية في البلدان الأمريكية (هيئة التونة الاستوائية). أربعة من خطط التوثيق التجارية هذه، والتي يشار إليها الآن باسم **برامج الوثائق الإحصائية**، لا تزال تعمل بالنسبة لأسماك أبو سيف (هيئة التونة في الأطلسي، 2001أ) والتونة الكبيرة (هيئة التونة الاستوائية، 2003؛ وهيئة التونة في الأطلسي، 2001ب؛ وهيئة التونة في المحيط الهندي، 2001، 2003).

رغم أن مخططات التوثيق التجاري لم تكن مصممة خصيصًا للكشف عن منتجات الصيد غير القانوني، إلا أنها حددت بشكل غير متوقع عددًا كبيرًا من السفن غير المصرح بها التي تصطاد الأنواع المدارة والتي دخلت التجارة الدولية لاحقًا. لذلك تقرَّر توسيع وظائف بعض المخططات لتشمل التجارة المحلية والدولية بحيث يمكن استخدامها كأداة أكثر فعالية للرصد والمراقبة والإشراف (الاجتماع المشترك المقبل لمنظمات أسماك التون الإقليمية، 2007؛ Hosch، 2016). هذه المخططات الأوسع نطاقاً، والتي تسمى **خطط توثيق المصيد** (خطط التوثيق) أو **برامج وثائق المصيد** قائمة الآن لدى هيئة التونة في الأطلسي للتونة زرقاء الزعانف (هيئة التونة في الأطلسي، 2018 أ، 2018ب) وفي هيئة صيانة التونة بالنسبة للتونة الجنوبية زرقاء الزعانف (هيئة صيانة التونة، 2019ب). خارج مصايد أسماك التونة، وضعت اتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا (اتفاقية أنتاركتيكا) خطط توثيق للأسماك المسننة (اتفاقية أنتاركتيكا، 2018) ودون استخدام مخطط التوثيق التجاري في البداية، كانت أول منظمة إقليمية لإدارة مصائد الأسماك تطلب توثيق المصيد للأسماك المتداولة محليًا ودوليًا (Clarke، 2010). ويلتزم كل من أعضاء المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وغير الأعضاء المتعاونين بمتطلبات هذه الخطط بموجب ترتيبات ملزمة أو طوعية.

كما تحتفظ المنظمات الإقليمية بعدد من البرامج والنظم التي تولد البيانات التي تدعم خطط المصيد أو التوثيق التجاري. ولئن اختلفت التفاصيل بين المنظمات الإقليمية، فإن معظمها يحتفظ بقوائم **السفن المصرح بها** (بالإضافة إلى قوائم السفن غير القانوني)، وتتطلب **أنظمة مراقبة السفن**، وتفرض متطلبات مراقبة المسافنة، وتدير **برامج الصعود والتفتيش في أعالي البحار**. يتم استكمال **أنظمة الرصد والمراقبة والإشراف** هذه بمتطلبات **الإبلاغ عن المصيد وبرامج المراقبة** التي تقدم تفاصيل عن الأنواع والكميات التي يتم صيدها. يقوم بعض أعضاء المنظمات الإقليمية والمتعاونين من غير الأعضاء المشاركين في هذه البرامج والأنظمة باستخدام هذه البيانات لتعبئة شهادات الصيد التي يصدرونها أو للتحقق من شهادات الصيد التي يتعاملون معها. ونتيجة لذلك، تعد خطط التوثيق بالفعل أحد مكونات مجموعة متكاملة من أدوات الرصد والمراقبة والإشراف في بعض مصايد الأسماك التي تديرها المنظمات الإقليمية.

2-4 النُّظُم دون الإقليمية والوطنية الداعمة لمتطلبات التجارة الدولية

توسعت التجارة الدولية وتحررت بشكل كبير في العقود الأخيرة، وقد ترافق هذا التغيير مع تطوير إجراءات ومعايير تجارية متزايدة التعقيد. تتطلب العديد من المنتجات، وخاصة المنتجات الغذائية الحيوانية مثل المأكولات البحرية، **ضمانات حكومية** من السلطات المختصة في البلد المصدر قبل قبول استيرادها. لذلك تحتفظ الدول المصدرة بأنظمة متنوعة لفحص البضائع والتصديق على مطابقتها للمعايير المعمول بها. قد تحتفظ البلدان المستوردة أيضًا بالبلد المؤهل وقوائم المنتجات المعتمدة ولا تقبل إلاّ المنتجات المُدرَجة من المصادر المدرجة. لذلك قد يحتاج مصدّرو الأغذية البحرية إلى الحصول على موافقة مسبقة قبل إقامة علاقات تجارية من خلال توفير معلومات حول ما سيتم تداوله، ومن أين يتم الحصول عليه، وكيفية معالجته. بالإضافة إلى أنظمة الضمان الحكومية المصممة لمعالجة قضايا سلامة الأغذية، ستعمل معظم البلدان على تشغيل أنظمة مراقبة الحدود لأغراض الأمن البيولوجي وأغراض التعريفات. بالنسبة لعمليات صيد الأسماك، غالبًا ما تتخذ شكل **تصاريح الإنزال وعمليات التفتيش في الموانئ**. وحيثما تكون العلاقات التجارية مهمة، فقد تتفاوض البلدان على **اتفاقيات تجارة حرة ثنائية أو متعددة الأطراف**، قد تحتوي على مواصفات إضافية تحكم إنتاج الأسماك وتجارتها.

في حين أن النظم الحكومية التي تدعم تجارة الأغذية البحرية من خلال عمليات الفحص الصحية والجمركية ليست جديدة، فقد تمّ في السنوات الأخيرة إنشاء بعض النظم دون الإقليمية والوطنية الإضافية لحماية أسواقها المحلية من منتجات الصيد غير القانوني. اثنان من هذه الأنظمة هما نظام الاتحاد الأوروبي لإصدار شهادات المصيد لاستيراد وتصدير المنتجات السمكية (الاتحاد الأوروبي –شهادات المصيد) (الاتحاد الأوروبي، 2008، الفصل الثالث) وبرنامج رصد واردات الأغذية البحرية (الولايات المتحدة الأمريكية) (برنامج رصد الواردات) (حكومة الولايات المتحدة، 2016). مع استلام الاتحاد الأوروبي للواردات ممّا يقرب من 150 بلداً حول العالم (هولند، 2019)، والولايات المتحدة الأمريكية بعدها ب 120 بلداً (Pramod وآخرون, 2014) ، فمن المحتمل أن يكون على معظم البلدان المنتجة للأغذية البحرية أن تمتثل لأحد المخططين أو كليهما.

إن العديد من هذه الأنظمة الوطنية هي إما خطط توثيق نفسها (بموجب تعريف الخطوط التوجيهية الطوعية) أو تتطلب نفس النوع من عمليات جمع المعلومات والتحقق منها مثل خطط التوثيق (في حالة الأنظمة الصحية أو الجمركية). وسواء تم ذلك بالفعل أم لا، فإن ثمّة إمكانية كبيرة لتعزيز هذه الأنظمة بعضها البعض من خلال التكامل الفعال والتدقيق الإسنادي. علاوة على ذلك، فإن الأنظمة الوطنية الموجودة حاليًا في العديد من البلدان حول العالم تتحمل بالفعل الكثير من عبء المعلومات الذي تفرضه خطط التوثيق. وفي كثير من الحالات، يمكن أن يكون الجهد الإضافي في توثيق الأصل القانوني صغيرًا، مما يوفر إمكانية عمل الأنظمة الحالية معًا بكفاءة.

إطار الموجز 1

الإطار القانوني والسياسي الدولي المتعلق بخطط التوثيق

- تمثل الصكوك والمبادرات والتدابير والنظم الدولية والوطنية الحالية التزامًا جوهريًا بمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.
- بدلاً من تمثيل التزام إضافي، من الأفضل التفكير في خطط التوثيق كأداة لتجميع المعلومات والتأكيدات المقدمة من مختلف الأطراف – التي غالبًا ما تكون مطلوبة بموجب أنظمة أخرى – في شكل موجز وموحد.
- يمكن أن تعزز خطط التوثيق تبادل المعلومات المتعلقة بالأصل القانوني بين الشركاء، وتقوية الأنظمة ذات الصلة في العملية.
- يمكن أن تعمل خطط التوثيق أيضًا كمنصة لتوسيع الالتزامات الموضحة أعلاه عبر سلسلة التوريد بأكملها، من نقطة المصيد إلى نقطة الاستهلاك.

3- فهم هندسة خُطط توثيق المصيد

تحدد الخطوط التوجيهية الطوعية المبادئ والوظائف والمعايير وعناصر المعلومات لخطط التوثيق؛ لكن تعترف أيضًا بضرورة اختلاف الخطط بما يتناسب مع المخاطر، مع تقليل الأعباء الواقعة على المستخدمين إلى الحدّ الأدنى والسماح لجميع الدول ذات الصلة بالمشاركة. باختصار، في إطار المعلمات العريضة التي ترسمها، توفر الخطوط التوجيهية الطوعية مرونة كبيرة في تصميم خطط التوثيق. يحلل هذا الجزء أربعة جوانب من خطط التوثيق الحالية لتوضيح هذه المرونة: التغطية (القسم 3-1)، أدوار التوثيق والتحقق من الصحة (القسم 3-2)، التتبع (القسم 3-3) والرقمنة (القسم 3-4).

ويمكن أن يساعد تحليل هذه البنية الأساسية (الشكل 1) الدول التي تعمل حاليًا مع واحدة أو أكثر من خطط التوثيق الحالية، أو التي تتوقع أنها ستفعل ذلك، لفحص كيف يمكن أن تستجيب أنظمتها الوطنية بشكل أفضل لمتطلبات المعلومات الحالية، وكذلك توقع المتطلبات المستقبلية.

الشكل 1- رسم تخطيطي لخطط التوثيق يبيّن بعض المسارات والأحداث، وليس بالضرورة كلها

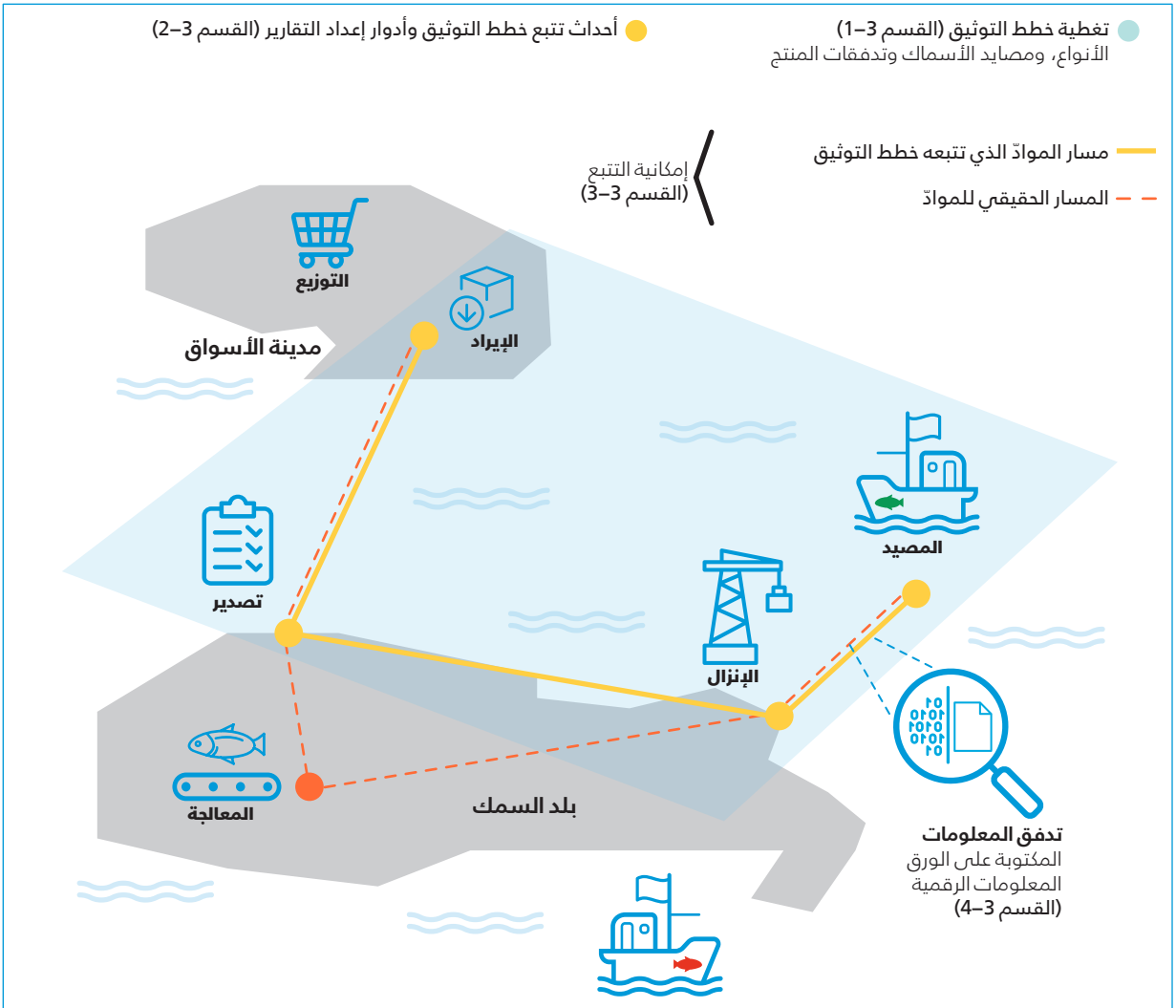

التغطية هي الأنواع ومصايد الأسماك وتدفقات المنتجات (التجارة المحلية و/أو الدولية) التي تنطبق عليها خطط التوثيق (القسم 3-1). في هذه الحالة، يتم تغطية الأنواع الخضراء بواسطة خطط التوثيق بخلاف الأنواع الحمراء. ويتم تتبع الأنواع الخضراء بواسطة خطط التوثيق حتى إنزالها في «بلد السمك»؛ وتتم معالجة الأسماك بعد ذلك في «بلد السمك» لكن لا يتم تتبعها بواسطة خطط التوثيق (بدون دائرة صفراء) حتى يتم تصديرها إلى «مدينة الأسواق» (القسم 3-2). يظهر المسار الفعلي للمادة بخط برتقالي متقطع، مع عرض جزء المسار الذي تتبعه خطط التوثيق كخط أصفر متصل (إمكانية التتبع، القسم 3-3). وتعدّ مسألة ما إذا كان المسار يتم تتبعه باستخدام المستندات الورقية أو رقميًا هو مكون آخر من مكونات بنية خطط التوثيق (تدفق المعلومات، القسم 3-4).

قبل الشروع في هذا التحليل، من المهم الإشارة إلى أن تعريف خطط التوثيق في الخطوط التوجيهية الطوعية يختلف قليلاً عن التعريف الذي تستخدمه المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك (المنظمات الإقليمية). كما هو موضح في القسم 2–3، هناك تمييز مهم في خطط المنظمات الإقليمية بين برامج الوثائق الإحصائية التي لا تنطبق إلاّ على الأسماك التي يتم تداولها دوليًا، وخطط توثيق المصيد (خطط التوثيق أو برنامج وثائق المصيد) المصممة لتطبيقها على الصعيدين المحلي والدولي. التجارة (المنظمات الإقليمية المشتركة لإدارة مصائد الأسماك في التونة 2007). فبموجب تعريف الخطوط التوجيهية الطوعية، يعتبر كلا النوعين من خطط المنظمات الإقليمية بمثابة خطط توثيق وبالتالي يرد كلا النوعين من الخطط في المناقشة التالية بشأن خطط التوثيق. خارج إطار المنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، يتم أيضًا تضمين الخطط الوطنية التي تفي بتعريف الخطوط التوجيهية الطوعية، أي نظام الشهادات التابع للاتحاد الأوروبي وبرنامج رصد الواردات التابع للولايات المتحدة الأمريكية. فيما يتعلق بالمصطلحات الأخرى، تتوافق تعريفات الكيانات والأحداث المتعلقة بخطط التوثيق المستخدمة في هذا المستند مع تلك الموجودة في الخطوط التوجيهية الطوعية ما لم يُذكر خلاف ذلك (انظر القسم 1–3). وتجدر الإشارة إلى أنه قد تكون هناك اختلافات في كيفية تطبيق هذه المصطلحات وما شابهها في فرادى خطط التوثيق في سياقات مختلفة.

يتم عرض خطط التوثيق التي تُناقَش في هذا المنشور في الجدول 1 (العمود الأيمن). ولم تؤخذ في الاعتبار في هذا الاستعراض الخطط التي تم استبدالها (كما تمت مناقشة ذلك في Clarke، 2010)، والخطط قيد التطوير أو قيد النظر أو التجربة من أجل التنفيذ[11] المحتمل في المستقبل.

الجدول 1- خطط توثيق المصيد ووثائق المصيد والتجارة االمتعلقة بها

خطط التوثيق والأنواع	خطط توثيق المصيد	الوثائق التجارية
لجنة أنتاركتيكا الأسماك المسننة (*Dissostichus* spp.)	وثيقة صيد السمك المسنن (*Dissostichus*)	وثيقة تصدير السمك المسنّن (*Dissostichus*)
	وثيقة صيد السمك المسنن (*Dissostichus*) مصدق عليها بشكل خاص	وثيقة إعادة تصدير السمك المسنّن (*Dissostichus*)
هيئة التونة في الأطلسي، التونة زرقاء الزعانف	وثيقة صيد زرقاء الزعانف (صيد زرقاء الزعانف)	شهادة إعادة تصدير التونة زرقاء الزعانف
هيئة صيانة التونة زرقاء الزعانف	استمارة تخزين المزرعة	استمارة إعادة التصدير/التصدير بعد إنزال المنتج المحلي
	استمارة تحويل المزرعة	
	استمارة رصد المصيد	
	استمارة وضع العلامات على المصيد	
برنامج الوثائق الإحصائية المتعلقة بالتونة السندرية وسمك أبو سيف، لهيئة التونة في الأطلسي، هيئة التونة في المحيط الهندي، هيئة التونة الاستوائية	الوثيقة الإحصائية للتونة السندرية	شهادة إعادة تصدير التونة السندرية
	الوثيقة الإحصائية سمك أوسيف	شهادة إعادة تصدير سمك أبوسيف
نظام الشهادات (الاتحاد الأوروبي)	شهادة صيد الاتحاد الأوروبي	بيان المعالجة
	شهادة الصيد المبسطة للاتحاد الأوروبي	شهادة إعادة التصدير
برنامج رصد الواردات (الولايات المتحدة الأمريكية)	(لا توجد تنسيقات مستندات محددة)	(لا توجد تنسيقات مستندات محددة)

المصدر: Hosch، 2016.

[11] تشمل هذه الخطط، من بين أمور أخرى، خطط التوثيق التجريبية للحوار العالمي بشأن المرجان الأحمر (الحوار العالمي، 2019) و خطط التوثيق للتونة الزرقاء الزعانف في المحيط الهادئ (هيئة المحيط الهادئ، 2020).

3–1 تغطية خطط توثيق المصيد: الأنواع، ومصايد الأسماك، وتدفق المنتجات والشمولية

إن أهم سمات تصميم خطط التوثيق هي تغطيتها. يمكن تعريف كل خطط التوثيق الموجودة (الجدول 1) من حيث الأنواع أو مصايد الأسماك التي تغطيها وتدفقات المنتجات التي تنطبق عليها، سواء كانت التجارة الدولية فقط، أو التجارة المحلية والدولية (الشكل 1، المضلع الأزرق). وتوفر الخطوط التوجيهية الطوعية المرونة في جميع هذه النقاط، ولا تذكر إلاّ أن تصميم خطط التوثيق يجب أن يأخذ في الاعتبار المخاطر التي يشكلها الصيد غير القانوني على المخزونات.

اتخذت تصميمات خطط التوثيق الحالية مناهج مختلفة للغاية فيما يتعلق بالأنواع وتغطية مصايد الأسماك (الشكل 2، الأنواع/لوحة مصايد الأسماك). وتركز كل خطة من خطط المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك على نوع واحد أو نوعين من الأنواع عالية القيمة مأخوذة من مصايد الأسماك الواقعة ضمن اختصاصها: التونة ذات الزعانف الزرقاء (برنامج وثائق المصيد لهيئة التونة في الأطلسي)، والتونة الجنوبية زرقاء الزعانف (خطة التوثيق لهيئة صيانة التونة)، وسمك باتاغونيا والسمك المسنن المسمّى

الشكل 2- الاختلافات في خطط التوقيت الموجودة حسب الأنواع/مصايد الأسماك، تدفقات المنتجات والشمولية

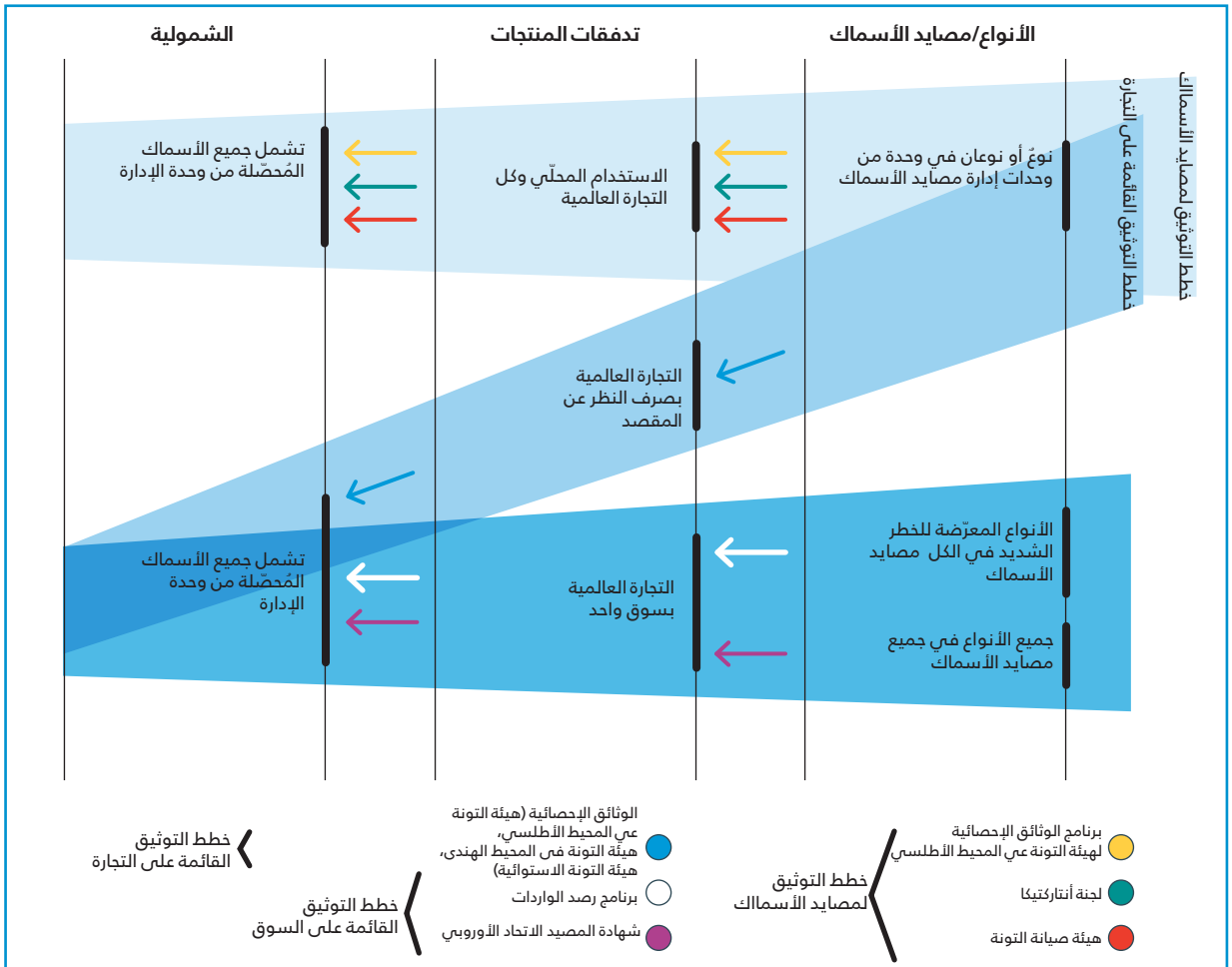

تغطي خطط التوثيق القائمة على مصايد الأسمااك (خطط التوثيق في هيئة التونة في الأطلسي، وخطط التوثيق في لجنة أنتاركتيكا، وخطط التوثيق في هيئة صيانة التونة (نوعًا أو نوعين في وحدة من وحدات إدارة مصايد الأسماك، وتغطي جميع التجارة المحلية والدولية وتحسب جميع الأسماك التي يتم حصادها من وحدة الإدارة. وتغطي خطط التوثيق القائمة على التجارة (هيئة التونة في الأطلسي وهيئة التونة في المحيط الهندي، وبرنامج الوثائق الإحصائية لهيئة التونة الاستوائية) أيضًا نوعًا أو نوعين في وحدة واحدة لإدارة مصايد الأسماك، لكن ليس إلاّ إذا تم تداولها دوليًا. وتغطي خطط التوثيق القائمة على السوق (شهادة المصيد الاتحاد الأوروبي وبرنامج رصد الواردات الولايات المتحدة الأمريكية) الأنواع المعرّضة للخطر الشديد في جميع مصايد الأسماك، أو جميع الأنواع البرية في جميع مصايد الأسماك، التي يتم تداولها دوليًا في سوق واحد محدد. لا تشمل خطط التوثيق القائمة على التجارة ولا تلك المبنية على أساس السوق جميع الأسماك التي يتم حصادها من وحدة الإدارة.

Dissostichus spp.، (خطة التوثيق للجنة أنتاركتيكا)، والتونة السندرية (برنامج وثائق المصيد لهيئة التونة في الأطلسي، وبرنامج الوثائق الإحصائية لهيئة التونة في المحيط الهندي، وبرنامج الوثائق الإحصائية لهيئة التونة الاستوائية) أو سمك ابو سيف (برنامج الوثائق الإحصائية لهيئة التونة في الأطلسي). وفي الطرف المقابل من طيف التصميم، يتطلب نظام الشهادات التابع للاتحاد الأوروبي توثيقًا لجميع الأسماك البحرية التي يتم صيدها في البرية، باستثناء المحار وسمك الزينة، بغضّ النظر عن المصايد التي يتم الحصول عليها منها. ومن الخطط الوطنية الأخرى، برنامج رصد الواردات الأمركي، ينطبق على 13 نوعًا من الأغذية البحرية التي تم تحديدها على أنها شديدة المخاطر بشكل خاص فيما يتعلق بالصيد غير القانوني أو الغش في الأغذية البحرية: سمك الأبالون، وسمك القد الأطلسي، والسلطعون الأزرق (الأطلسي)، والدلفين (ماهي ماهي)، والهامور، وسلطعون الملك (أحمر)، وسمك القد المحيطي، والنهاش الأحمر، وخيار البحر، وأسماك القرش، والجمبري، وسمك أبو سيف، والتونة (الباكور، الجيني، سكيبجاك، صفراء الزعانف، وزرقاء الزعانف). مثل نظام الشهادات للاتحاد الأوروبي، ينطبق برنامج رصد الواردات بغضّ النظر عن مصدر مصايد الأسماك.

وتعدّ تدفقات المنتج التي تغطيها كل من خطط التوثيق مختلفة أيضًا (الشكل 2، لوحة تدفقات المنتج). تهدف خطط المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك التي تم إنشاؤها مؤخرًا إلى تغطية ليس فقط الأسماك التي تدخل التجارة الدولية ولكن أيضًا تلك التي تدخل الأسواق المحلية. وهكذا، تم تصميم خطط التوثيق هذه بحيث تنطبق على جميع أنواع الأسماك ذات الأهمية بغضّ النظر عن كيفية نقلها أو تداولها من المصيد إلى السوق (أي خطط التوثيق القائمة على مصايد الأسماك). في المقابل، لا تنطبق برامج الوثائق الإحصائية للمنظمة الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك إلا على تلك الأسماك التي تدخل التجارة الدولية (أي خطط التوثيق القائمة على التجارة)، في حين لا تنطبق شهادة المصيد للاتحاد الأوروبي وبرنامج رصد الواردات التابع للولايات المتحدة الأمريكية إلا على الأسماك التي تدخل أسواقها المعنية (أي خطط التوثيق القائمة على السوق).

إن التمييز بين خطط التوثيق القائمة على مصايد الأسماك وبين تلك القائمة على التجارة أو على السوق تترتب عليه آثار هامة بالنسبة لقدرة النظم على حساب جميع الأسماك التي يتم حصادها من المخزون المُدار؛ يشار إلى هذا باسم «شمولية» المخطط (الشكل 2، لوحة الشمولية). على وجه الخصوص، تم تصميم خطط التوثيق القائمة على السوق لتوفير ضمانات بأن كمية معينة من الأسماك المتداولة لا تحتوي على منتجات الصيد غير القانوني (أي «السياج الدائري»؛ انظر الشكل 1 في Hosch وBlaha، 2017). ومع ذلك، في أسوأ السيناريوهات، يمكن لخطط التوثيق المستندة إلى السوق، من الناحية النظرية، دَفع جميع الأسماك غير القانونية إلى أسواق أخرى دون ضوابط قانونية على المصدر. لا يمكن لمقاييس التنمية المستدامة القائمة على السوق ولا القائمة على التجارة تحديد المدى الذي يمكن أن يحدث فيه الصيد غير القانوني في مصايد المصدر ككل أو المساعدة في الحدّ من الصيد المتبقي غير القانوني. بالإضافة إلى ذلك، لم تُصَمّم هذه الأنواع من خطط التوثيق لتوفير فحص شامل للمصيد المبلغ عنه لاستخدامه في تقييم المخزون. وقد أشارت هيئة التونة في الأطلسي إلى بعض هذه المسائل لأنها تدرس مقترحات مقدّمة لجنة مراجعة مستقلة ومن أعضائها لتوسيع نطاقي خطط التوثيق القائمة على التجارة (الوثائق الإحصائية المتعلقة بالتونة السندرية وسمك أبو سيف) بحيث تشبه هذه خططها الأكثر شمولاً لسمك التونة ذات الزعانف الزرقاء (هيئة التونة في الأطلسي، 2020). كما تشير هذه الاعتبارات، هناك العديد من المزايا الهامّة المرتبطة بخطط التوثيق لقائمة على مصايد الأسماك.

إطار الموجز 2

تغطية خطط التوثيق (الأنواع/مصايد الأسماك، وتدفقات المنتجات والشمولية)

- تهدف خطط التوثيق القائمة على مصايد الأسماك إلى تغطية نوع واحد أو نوعين بغضّ النظر عن وجهة السوق النهائية والحدّ من الصيد غير القانوني على مستوى الأنواع/مصايد الأسماك (على سبيل المثال خطة التوثيق لجنة أنتاركتيكا، وبرنامج وثائق المصيد لهيئة التونة في الأطلسي، وخطة التوثيق هيئة صيانة التونة).
- تهدف خطط التوثيق القائمة على التجارة أيضًا إلى تغطية نوع واحد أو نوعين في سياق مصايد أسماك محددة، لكنها لا تنطبق إلاّ إذا تم تداول الأسماك دوليًا في أي سوق (برنامج وثائق المصيد لهيئة التونة في الأطلسي، وهيئة التونة في المحيط الهندي، وهيئة التونة الاستوائية).
- تهدف **خطط التوثيق القائمة على التجارة** إلى تغطية العديد من الأنواع الموجهة لسوق واحد معيّن فقط ومنع منتجات الصيد غير القانوني من دخول تلك السوق (على سبيل المثال شهادة المصيد للاتحاد الأوروبي وبرنامج رصد الواردات التابع للولايات المتحدة الأمريكية).
- تحاول خطط التوثيق القائمة على السوق «تسييج» كل أو جزء كبير من سلسلة التوريد المحلية لمنع دخول الأسماك غير القانونية، لكن يمكن أن تعمل على دفع الأسماك غير القانونية إلى أسواق أخرى دون ضوابط قانونية للمصدر.
- تتمتع خطط التوثيق القائمة على مصايد الأسماك بالعديد من المزايا الهامة بما في ذلك إمكانية تحديد المدى الكامل للصيد غير القانوني في مصايد المصدر، وتحديد مكان وكيفية حدوث ذلك، وتوفير فحص شامل لتقدير عمليات الإزالة لأغراض تقييم المخزون.

3–2 أدوار التوثيق والتصديق

تتبع معظم خطط التوثيق جزأين متميزين من سلسلة التوريد: الصيد والتجارة. و عادةً ما تتضمن مستندات الصيد (الجدول 1، العمود الأوسط) معلومات ليس فقط عن فعل الصيد نفسه ولكن أيضًا عن الشحن العابر، والنقل إلى المزارع وحتى أول تصدير في سلسلة التوريد (خاصة إذا كان ذلك هو الإنزال). أما المستندات التجارية (الجدول 1، العمود الأيمن) فتتعامل عمومًا مع أول عملية تصدير بعد الإنزال ومع أي عمليات إعادة تصدير لاحقة. وفي كل نقطة في السلسلة، قد يُطلب من أمين معلومات سجلات المواد وسلطة حكومية مُبلغة التحقق من صحة تلك المعلومات[12]. ويناقش هذا الفرع خطط التوثيق الموجودة من حيث المستندات المستخدمة لتسجيل المعلومات ومن حيث الجهة التي تقوم بعمليات التصديق.

لا توفر الخطوط التوجيهة الطوعية إرشادات حول الأحداث التي ينبغي تتبعها، ولا حول أنواع المستندات التي يجب أن تستخدمها خطط التوثيق، رغم أنها تتوقع أن تكون شهادات الصيد وبعض أشكال إعادة التصدير أو بيان المعالجة ضروريًا (منظمة الأغذية والزراعة، 2017، المرفق). وإذ توفّر قدراً كبيراً من المرونة بخصوص ما يجب تتبعه، فإن الخطوط التوجيهة الطوعية تحدد الشروط التي يجب أن تفي بها سلطة المصادقة المبلغة لقبول وثائقها، وهي: أولاً المراقبة الوطنية الكافية لأنشطة الصيد؛ ثانيًا الكفاءة للتصديق والتحقق من معلومات شهادة المصيد ؛ ثالثًا نقاط الاتصال في حالة طلب التحقق (منظمة الأغذية والزراعة، 2017، الفقرة 5–3). وتحدد الخطوط التوجيهة الطوعية أيضًا أن الدول التي لا تقوم بالتحقق من صحة المستندات لكنها تشارك في سلسلة التوريد يجب أن «تعين سلطة مختصة لضمان توافر معلومات دقيقة ويمكن التحقق منها» (منظمة الأغذية والزراعة، 2017، الفقرة 5–3).

[12] يتّبع برنامج رصد الواردات الأمريكي نهجًا مختلفًا من خلال مطالبة المستورد بالحصول على المعلومات الأساسية وإدخالها في نظام عبر الإنترنت في وقت الاستيراد؛ ويُطلب من المستورد أيضًا الاحتفاظ بسجلات سلسلة العهدة التي تمتد إلى نقطة الحصاد لمدة عامين من تاريخ الاستيراد. على عكس خطط التوثيق الأخرى، نشأ برنامج رصد الواردات الأمريكي كنظام بلدون ورق ولم يكن لديه مستندات بحد ذاتها. فهو المخطط الوحيد الموصوف في هذا المنشور الذي لا يتطلب أي شكل من أشكال المصادقة الحكومية.

الشكل 3- سلاسل إمداد بسيطة ومعقدة للأسماك البرية

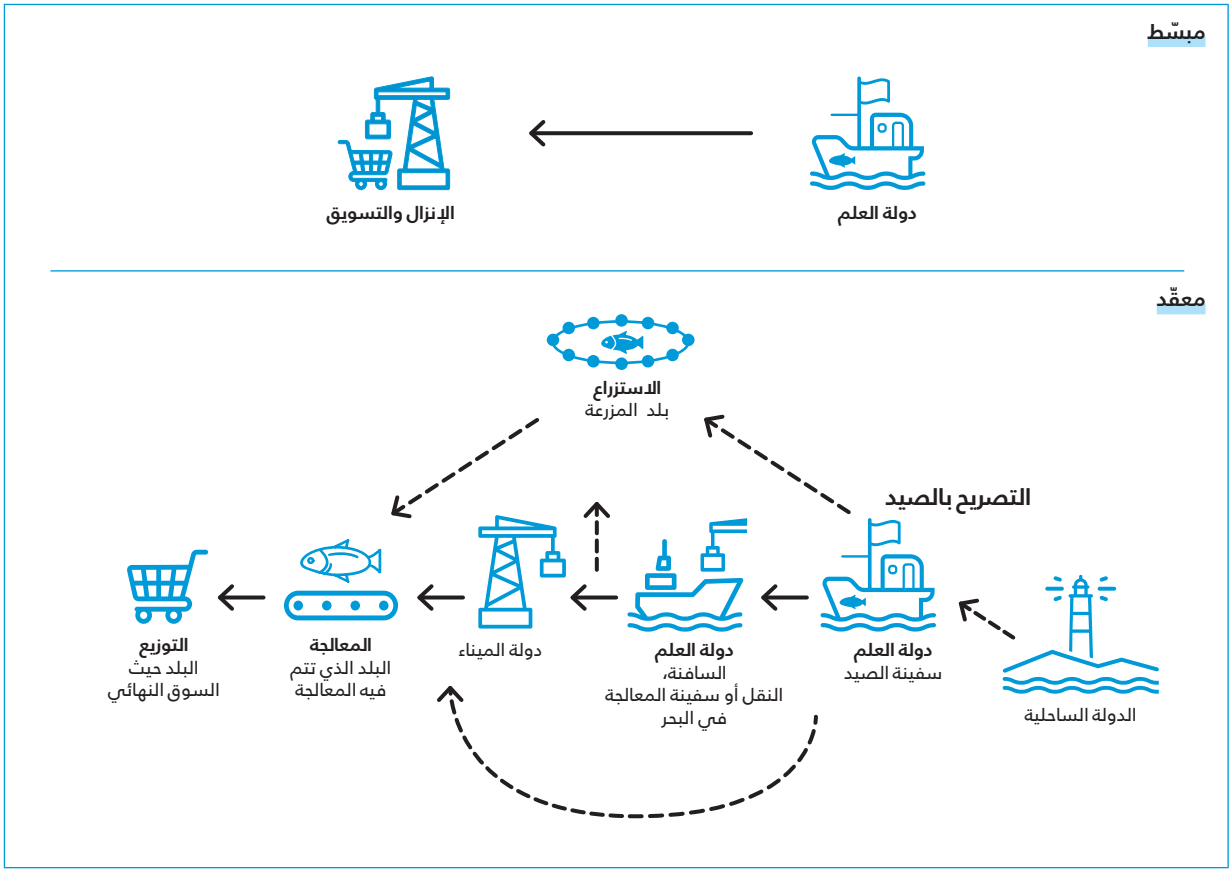

من أجل الوفاء بمسؤولياتها بموجب خطط التوثيق الحالية والمستقبلية، يجب على السلطات الوطنية أن تفهم أولاً الأدوار التي يمكن أن تؤدّيها ضمنها. وهذا بدوره يعتمد على مدى تعقيد سلسلة التوريد من الصيد إلى السوق (الشكل 3). تتكون سلسلة التوريد، في أبسط صورها، من سفينة صيد تقوم بإمساك المنتجات وإنزالها وتحويلها إلى دولة العلم التي تخضع لها، حيث يتم تسويقها بعد ذلك. يتم التقاط هذا النوع من سلسلة التوريد البسيطة بواسطة خطط التوثيق القائمة على مصايد الأسماك (مثل خطط التوثيق للجنة أنتاركتيكا وخطط التوثيق لهيئة صيانة التونة)، وإن لم يكن ذلك من خلال خطط التوثيق القائمة على التجارة أو السوق.

قد تنطوي سلاسل التوريد الأخرى على تعقيد أكبر بكثير (الشكل 3). على سبيل المثال، بعد أن تصطاد سفينة صيد الأسماك، قد تتم معالجتها جزئيًا، أو نقلها ميتة بواسطة سفينة إعادة شحن (ربما لدولة علم أخرى) أو إنزالها في دولة ميناء (أجنبية)؛ أو نقلها حية إلى مزرعة عن طريق سفينة نقل (ربما لدولة علم أخرى) يحتمل أن يتم تصديرها في هذه العملية (إذا كانت المزرعة في بلد آخر). من نقطة الإنزال، أو المزرعة، يمكن إرسال الأسماك إلى بلد آخر للمعالجة (الإضافية) ومن المحتمل شحنها إلى بلد آخر للتسويق. قد يُدرَج بعض أو كل هذه الخطوات في خطط التوثيق؛ وقد يتطلب بعض أو كل التصديق من قبل سلطة مبلغة، أو إعلان من قبل سلطة غير مبلغة أو مجرد توفير المعلومات.

يحدد الجدول 2 الأدوار والإجراءات التي تدعم كل خطط التوثيق، مع الإشارة غلى أن البلدان غالبًا ما تؤدّي أدوارًا متعددة في كل سلسلة إمداد. يرد في الصفّ السفلي من الجدول أيضًا ملخص للدور الذي من المحتمل أن يؤدّيه كل نوع من الجهات في أي من خطط التوثيق في المستقبل. وفي جميع الخطط الحالية، تقع المسؤوليات الأساسية للتحقق من صحة وثائق المصيد (الجدول 1، العمود الأوسط) على عاتق دولة علم سفينة الصيد – ما لم تكن سفينة الصيد مستأجرة، وفي هذه الحالة تسمح بعض خطط التوثيق بالتحقق من صحة وثائق الصيد من قبل مسؤولي البلدان بخلاف دولة العلم (الجدول 2). لا تتحمل دول علم سفن النقل عادة مسؤوليات التحقق. في خطط التوثيق التي تغطي عمليات الاستزراع الرئيسية (مثل أسماك التونة ذات

الجدول 2– أدوار السلطات الوطنية بموجب خطط التوثيق القائمة

إذا كانت بلدك هي:

خطط التوثيق/الأنواع	دولة العلم	بلد الكيان المستأجر	دولة العلم لسفينة النقل	الدولة الساحلية	بلد الاسترزاع	دولة الميناء	البلد الذي تتمم فيه المعالجة	البلد حيث السواق النهائية
لجنة أنتاركتيكا/السمك المسنن	■ ابدأ في وثيقة صيد الباتاغوني بمعلومات حول سفينة الصيد والمصيد وأي عملية مسافنة.	■ لا توجد متطلبات محددة بموجب خطط التوثيق هذه.	■ لا توجد متطلبات محددة بموجب خطط التوثيق هذه.	■ لا توجد متطلبات محددة بموجب خطط التوثيق هذه.	■	■ التحقق من صحة أي مسافنة في الميناء؛ التحقق من معلومات وثائق صيد الباتاغوني المقدمة من دولة علم سفينة الصيد والتحقق من صحة تفاصيل الإنزال عند الإنزال؛ إصدار وثائق تصدير/إعادة تصدير البتاغوني والتحقق منها في حالة التصدير؛ التحقق من وثائق تصدير/إعادة تصدير البتاغوني والتحقق منها في حالة في حالة الاستيراد.	■ التحقق من وثائق تصدير/إعادة تصدير الباتاغوني عند الاستيراد؛ إصدار وثائق تصدير/إعادة تصدير البتاغوني عند التصدير والمصادقة عليها	■ التحقق من وثائق تصدير/إعادة تصدير الباتاغوني عند الاستيراد
هيئة صيانة التونة/التونة زرقاء الزعانف	■ التحقق من صحة بيانات استمارة مراقبة المصيد ما لم يتم التصدير عبر الشحن في البحر. في حالة التصدير (ليس عبر الشحن البحري)، تحقق من صحة قسم التصديرفي استمارة مراقبة المصيد. الإقرارات المطلوبة بموجب استمارة وضع العلامات على المصيد وفي حالة الشحن العابر في البحر أو التصدير عن طريق الإنزال أو استلام المنتج المحلي.	■ (إذا كانت السفينة مستأجرة، تصبح الدولة المستأجرة دولة العلم).	■ إعلان من قبل مراقب الشحن وربان السفينة المستقبلة.	■ لا توجد متطلبات محددة بموجب خطط التوثيق هذه.	■ التحقق من صحة استمارة مخزون المزرعة و استمارة رصد المصيد (قسم الحصاد)، وتقديم تصريح بوثائق مخزون المزرعة واستمارة التحويل من المزرعة واستمارة وضع العلامات على المصي. وفي حالة التصدير، تحقق من استمارة رصد المصيد/ رصد المصيد أو إعادة التصدير/التصدير بعد إنزال المنتج المحلي	■ عند التصدير أو إعادة التصدير، تحقق من صحة استمارة رصد المصيد أو إعادة التصدير/التصدير بعد إنزال المنتج المحلي	■ عند التصدير أو إعادة التصدير، تحقق من صحة استمارة رصد المصيد أو إعادة التصدير/التصدير بعد إنزال المنتج المحلي	■ تقديم تصريح عند الاستيراد.
هيئة التونة في الأطلسي/التونة زرقاء الزعانف	■ التحقق من صحة معلومات وثيقة صيد زرقاء الزعانف	■ يحظر الاستئجار في شرق المحيط الأطلسي وصيد التونة زرقاء الزعانف في البحر الأبيض المتوسط بموجب توصية هيئة التونة في الأطلسي 19–4، الفقرة 11.	■ التحقق من صحة معلومات مسافنة مصيد التونة زرقاء الزعانف بشأن الأسماك الميتة.	■ لا توجد متطلبات محددة بموجب خطط التوثيق هذه.	إذا تم تصدير الأسماك الحية، التحقق من صحة وثيقة صيد زرقاء من قبل المصدر. التحقق من صحة وثيقة صيد زرقاء عند وضعها في المزارع وحصادها.	■ لا توجد متطلبات للإنزال في حد ذاته. في حالة التصدير، تحقق من صحة معلومات تصدير صيد زرقاء الزعانف.	■ في حالة التصدير، التحقق من صحة معلومات وثيقة صيد زرقاء الزعانف وفي حالة إعادة التصدير، التحقق من صحة شهادة إعادة التصدير.	■ التصريح بوثيقة صيد زرقاء الزعانف أو شهادة إعادة التصدير.

خطط التوثيق/الأنواع	إذا كانت بلدك هي: دولة العلم	بلد الكيان المستأجر	دولة العلم لسفينة النقل	الدولة الساحلية	بلد الاستزراع	دولة الميناء	البلد الذي تتمم فيه المعالجة	البلد حيث السواق النهائية
برامج خطط التوثيق التابعة لهيئة التونة في الأطلسي/أبوسيف وهيئة التونة في الأطلسي، و هيئة التونة في المحيط الهندي، وهيئة التونة الاستوائية/ التونة السندرية	■ لتحقق من صحة الوثيقة الإحصائية عند أوّل تصدير، ما لم تكن السفينة مستأجرة.	■ إذا كانت سفينة الصيد مستأجرة، تنتقل مسؤولية المصادقة إلى الدولة المصدرة.	■ لا توجد متطلبات محددة بموجب خطط التوثيق هذه..	■ لا توجد متطلبات محددة بموجب خطط التوثيق هذه.	■	■ إقرار الوثيقة الإحصائية في حالة الاستيراد، والتحقق من صحة شهادة إعادة التصدير في حالة إعادة التصدير.	■ إقرار الوثيقة الإحصائية عند الاستيراد وشهادة إعادة التصدير في حالة إعادة التصدير.	■ إقرار الوثيقة الإحصائية أو شهادة إعادة التصدير عند الاستيراد
نظام الشهادات للاتحاد الأوروبي /جميع أنواع الأسماك (باستثناء المحار واسماك الزينة) المستوردة إلى الاتحاد الأوروبي	■ التحقق من صحة شهادة الصيد في أو قبل وقت الإنزال أو التصدير إلى الاتحاد الأوروبي؛ يقدم ربان سفينة الصيد بيانات عن المصيد وإعادة الشحن والوزن الذي سيتم إنزاله.	■ لا توجد متطلبات محددة بموجب خطط التوثيق هذه.	■ تقديم تصريح لشهادة المصيد (في حالة استلام الأسماك في البحر أو في الميناء).	■ لا توجد متطلبات محددة بموجب خطط التوثيق هذه.	■ لا توجد متطلبات محددة بموجب خطط التوثيق هذه.	■ إذا كانت المادة في حالة عبور، اعلن أن الأسماك لم تتم معالجتها وقدم تفاصيل النقل المرفقة بشهادة الصيد. إذا تم استلام المواد ثم تصديرها، قدم بيان التصدير على شهادة الصيد (أو تحقق من صحة شهادة إعادة التصدير إذا كان ذلك داخل الاتحاد الأوروبي).	■ تقديم تصريح في شكل بيان معالجة لربط المنتجات بشهادة الصيد عند التصدير. إذا كانت الأسماك تمر مباشرة من البحر إلى المعالجة، يجب تقديم بيان تصدير على شهادة المصيد عند التصدير.	■ تقوم السلطات المختصة في الاتحاد الأوروبي بفحص شهادات الصيد عند الاستيراد والتحقق منها؛ ويتم التحقق من صحة عمليات إعادة تصدير الاتحاد الأوروبي من قبل السلطات المختصة في الاتحاد الأوروبي.
برنامج رصد الواردات الأمريكي/نوعًا من الأسماك المستوردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية (انظر الفرع 3–1، قائمة أنواع الأسماك)	■ لا توجد متطلبات محددة بموجب خطط التوثيق هذه.	■ لا توجد متطلبات محددة بموجب خطط التوثيق هذه.	■ لا توجد متطلبات محددة بموجب خطط التوثيق هذه.	■ لا توجد متطلبات محددة بموجب خطط التوثيق هذه.	■ لا توجد متطلبات محددة بموجب خطط التوثيق هذه.	■ لا توجد متطلبات محددة بموجب خطط التوثيق هذه.	■ لا توجد متطلبات محددة بموجب خطط التوثيق هذه.	■ يقوم المستورد في الولايات المتحدة الأمريكية بجمع البيانات من سفن الصيد، وسفن النقل، والمزارع، ومسؤولي الموانئ و/أو المعالجات، ويقدم البيانات عبر الإنترنت، ويحتفظ بوثائق سلسلة العهدة.
موجز	تتحمل دول العلم في معظم الحالات مسؤولية التحقق من صحة شهادات الصيد بما في ذلك معلومات الصيد والتحويل والإنزال والتصدير.	تتحمل الدول المُستأجرة عادة، ولكن ليس دائمًا، مسؤوليات التحقق من صحة دولة العلم عندما ترفع علمًا لسفينة مستأجرة .	لا تتحمل دول العلم عادة لسفن النقل مسؤوليات التحقق ولكن قد تضطر إلى تقديم إعلانات.	يُعرض على الدول الساحلية دور بموجب الفقرة 6–3 منا الخطوط التوجيهية، ولكن حاليا لم تذكر الدول الساحلية في اي من خطط التوثيق.	تقع على عاتق البلدان التي يتم فيها الاستزراع مسؤوليات التحقق بموجب خطط التوثيق القائمة على مصايد الأسماك من عمليات الاستزراع الرئيسية لكن ليس لديها مسؤوليات محددة بموجب خطط التوثيق القائمة على السوق.	إضافة إلى لجنة أنتاركتيكا، لا تتحمل دول الميناء مسؤوليات التحقق من صحة الإنزال، فقط للصادرات.	يجب على البلدان التي تحدث فيها المعالجة التحقق من صحة شهادات التصدير وإعادة التصدير، أو تقديم إعلانات تربط الصادرات بشهادات الصيد (مثل بيانات المعالجة).	في جُلّ خطط التوثيق، لا يقدم المستوردون سوى إقرارات بأنهم تلقوا المواد. لكن، في برنامج رصد الواردات الأمريكي يتم توفير جميع المعلومات من خلال إقرار المستورد.

ملاحظة: هذا الجدول للتوضيح فقط؛ يجب تأكيد جميع المتطلبات الحالية مباشرة مع المنظمة المسؤولة عن كل خطة من خطط التوثيق. انظر الجدول 1 للحصول على اختصارات اسم الوثيقة تحت كل خطة. تشير «المصادقة» (باللون الأخضر الداكن) إلى شهادة من سلطة حكومية مُبلغة أو من ينوب عن سلطة حكومية مُبلغة. ويشير «إعلان» (باللون الأخضر الفاتح) إلى شهادة من قبل مشارك في سلسلة التوريد بخلاف سلطة التصديق. وتشير الخلايا الرمادية الفاتحة إلى عدم وجود متطلبات محددة بموجب خطط التوثيق؛ وتشير الخلايا الرمادية الداكنة إلى سيناريوهات غير قابلة للتطبيق.

الزعانف الأطلسية والجنوبية)، تقع بعض مسؤوليات التحقق على عاتق الدولة التي تقع فيها المزرعة. إن دور الدول الساحلية التي ترخص لسفن الصيد الأجنبية بالصيد في مياهها غير مشمول صراحة في أي من خطط التوثيق القائمة، لكن الخطوط التوجيهية الطوعية توضح أنه ينبغي الاعتراف بأدوار جميع الدول ذات الصلة في الإذن بعمليات الصيد ورصدها ومراقبتها (منظمة الأغذية والزراعة، 2017، الفقرة 6–3). من المرجح أن تكون الطريقة التي ينبغي أن ينعكس بها دور الدول الساحلية في خطط التوثيق موضوعًا مهمًا موضع نقاش مستمر.

تقع مسؤوليات التحقق من صحة المستندات التجارية (الجدول 1، العمود الأيمن) عادة على عاتق الدول التي تقوم بالتصدير أو إعادة التصدير (الجدول 2). وقد تكون هذه دول الميناء، أو البلدان التي تتمّ فيها المعالجة، أو مزيج من الاثنين. وعندما يتم تغيير المادة بشكل كبير من خلال المعالجة، تكون هناك أحيانًا متطلبات إضافية لإعداد التقارير لربط المواد المعالجة بمستند الصيد الأصلي – كما هو الحال في بيان المعالجة المرفق بنظام الشهادات التابع للاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال. وفي معظم الحالات، لا تقدم البلدان التي توجد بها أسواق نهائية سوى إعلانات بأنها قد استلمت المواد[13].

يتفق العديد من خطط توثيق على الدول التي يجب أن تتحقق من المصيد والوثائق التجارية (الجدول 2)، ولكن غالبًا ما تكون هناك اختلافات دقيقة في أي سلطة داخل تلك الدولة يمكن أن تتحقق من صحتها. على سبيل المثال، يتطلب نظام الشهادات التابع للاتحاد الأوروبي (الاتحاد الأوروبي، 2008، المادة 12، الفقرة 4) وخطط توثيق للجنة أنتاركتيكا التحقق من صحة شهادة المصيد من قبل سلطة دولة العلم، دون استثناء. تتطلب وثيقة صيد التونة زرقاء الزعانف الصادرة عن هيئة التونة في الأطلسي المصادقة من قبل «مسؤول حكومي مفوض، أو فرد أو مؤسسة مُفوّضة أخرى»، ويسمح برنامج الوثائق الإحصائية المتعلقة بالتونة السندرية وسمك أبو سيف «لمؤسسة معترف بها» مثل غرفة التجارة الوطنية بالتحقق من صحتها (هيئة التونة في الأطلسي، 2001 أ، الفقرة 2؛ هيئة التونة في الأطلسي، 1993، الفقرة ألف). وتسمح خطط التوثيق التابعة لهيئة صيانة التونة بتفويض سلطة التحقق إلى شخص مرخص له من قبل مسؤول في الدولة/كيان صيد الأسماك ذي الصلة (هيئة صيانة التونة، 2019، الفقرة 5–2).

إطار الموجز 3

وثائق خطط التوثيق والتحقّق من صحتها

- صيغت خطط التوثيق حول: ما هي الأحداث في سلسلة التوريد التي يتم توثيقها، ومن يتحمل مسؤولية التوثيق، وما إذا كانت المعلومات تتطلب التصديق من قبل سلطة حكومية مُبلَغة.
- تتكون معظم خطط التوثيق من كل من وثائق الصيد والمستندات التجارية (الجدول 1)، لكن هناك اختلافات تتطلب فيها التحقق من صحة المعلومات (أو الإقرار) والجهة التي تقوم بذلك.
- حتى أبسط سلاسل التوريد يمكن أن تغطيها خطط التوثيق. قد تشمل سلاسل التوريد المعقدة عدة بلدان لكل منها دور محدد لتوفير معلومات خطط التوثيق (الشكل 3).
- في معظم خطط التوثيق الموجودة، تتحقق دول العلم من صحة وثائق الصيد وتتحقق البلدان المصدرة من الوثائق التجارية؛ لكن، فإن سلطات دول علم سفن النقل، والبلدان التي يتم فيها الاسترزاع، ودول الميناء، والبلدان التي تتم فيها المعالجة، والبلدان التي توجد بها أسواق نهائية، قد يكون لها أيضًا أدوار.
- وفقًا لـلخطوط التوجيهية الطوعية، عندما تتحقق البلدان من صحة وثائق خطط التوثيق، من المتوقع أن يكون لديها المستوى اللازم من الرقابة لتأكيد صحة المعلومات (منظمة الأغذية والزراعة، 2017، الفقرة 5–3)؛ يمكن أن يؤدي التصديق غير الصحيح إلى عقوبات تجارية أو عقوبات أخرى.

[13] ثمّة استثناء واحد هو برنامج رصد الواردات الأمريكي، حيث يكون المستورد مسؤولًا عن توفير جميع المعلومات المطلوبة من الصيد إلى الاستيراد.

كما هو موضح أعلاه، تحدّد الخطوط التوجيهية الطوعية مبدأ أن المدقق يجب أن يتمتّع بالمستوى الضروري من الرقابة لتأكيد صحة المعلومات. ويمكن أن تكون عواقب المصادقة غير الصحيحة وخيمة، كما في حالة نظام الشهادات التابع للاتحاد الأوروبي، الذي ينصّ على تحديد البلدان الثالثة غير المتعاونة على أساس، من بين جملة أمور، وثائق خطط التوثيق أو معلومات الصيد والتجارة الأخرى (الاتحاد الأوروبي، 2008، المادة 31)؛ ومن ثم يُحظر على البلدان المحددة استيراد منتجات مصايد الأسماك إلى الاتحاد الأوروبي (الاتحاد الأوروبي، 2008، مادة 38). وتحتوي خططالتوثيق التابعة للمنظمة الإقليمية أيضًا على أنظمة مراقبة الامتثال المصممة لضمان دعم متطلبات الخطط.

3–3 التتبع وخطط توثيق المصيد

في سياق خطط توثيق المصيد، فالتتبع لا يعدو أن يكون القدرة على تتبع منشأ الأسماك وسلسلة حيازتها، سواء أكانت كاملة أم مصنعة. ولا تحدد الخطوط التوجيهية الطوعية إمكانية التتبع في حد ذاته وإنما تنصّ على أن المستوى المطلوب من التتبع لكل خطة من خطط التوثيق يجب أن يتحدد من خلال أهدافه. وقد يعتبر الكثيرون أن إمكانية التتبع تتحقق عندما يمسح المستهلك رمزًا شريطيًا على ملصق منتج الأغذية البحرية ويتلقى معلومات حول سفينة الصيد وموقع المصيد، ومع ذلك لا توفر خطط المصيد هذا النوع من التتبع. هذا ليس فقط لأن خطط التوثيق لا توفر ملصقات موجهة للمستهلكين، لكن الأهمّ من ذلك أنها غير مصممة لتوفير تتبع على مستوى المنتج.

تعمل خطط التوثيق أساساً من خلال تجميع سلسلة من المصادقات (أو إعلانات أخرى) على الحدود الوطنية.[14] تم تصميم سلسلة العهدة من دولة إلى دولة لمنع منتجات الصيد غير القانوني من دخول كل سوق وطني في المقام الأول. بالنظر إلى أنها تركز على التوثيق عند عبور الأسماك للحدود الوطنية، تعتمد خطط التوثيق على كل سلطة وطنية لإنشاء نظامها الخاص لتتبع ما يجري في نطاق ولايتها القضائية. وبشكل أكثر تحديدًا، يُتوقع من السلطات الوطنية أن تضمن أن المواد المستلمة بموجب شهادة صيد معينة هي نفس المادة التي تم إصدارها بموجب شهادة الصيد تلك (كما هو موضح بالخط المتقطع بين الإنزال والتصدير، الشكل 1). ويتطلب الحفاظ على هذا الرابط تجاوز متطلبات وثائق خطط التوثيق – والتي عادةً ما تنشئ رابطًا أوليًا فقط بين مستندات خطط توثيق المصيد (الجدول 1، العمود الأوسط) ووثائق تجارة خطط التوثيق (الجدول 2، العمود الأيمن) – من خلال تنفيذ نظام التتبع المحلي لتوثيق الأصل القانوني.

بينما يمكن من الناحية النظرية استبدال الأسماك القانونية أو مزجها بمنتجات الصيد غير القانوني في أي مرحلة، فإن البلدان التي يتم فيها تقسيم المصيد ومعالجته تواجه التحدي الأكبر في الحفاظ على سلامة الرابط بين شهادات صيد خطط التوثيق والمنتجات المصنعة (الشكل 1؛ Hosch وBlaha، 2017). ستحدد متانة معايير التتبع المحلية في مثل هذه البلدان (على النحو المطبق على المشترين المحليين، والمخازن المبردة، والمعالجات، والمصدرين) مقدار المخاطر التي يواجهها البلد عند التحقق من صحة وثائق خطط التوثيق، فضلاً عن فعالية خطط التوثيق ككل. مزيد من المعلومات حول الحفاظ على إمكانية التتبع داخل الحدود الوطنية على وجه التحديد لأغراض خطط التوثيق متوفرة في القسم 4–2.

[14] هناك استثناء واحد لهذا هو برنامج رصد الواردات الأمريكية حيث يتحمل المستورد، الذي يجب أن يكون مواطنًا للولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية سلسلة التوريد بأكملها من نقطة الحصاد إلى نقطة الدخول إلى تجارة البلد.

إطار الموجز 4

خطط التوثيق والتّتبُّع

- تركز خطط التوثيق على تتبع الأسماك في النقاط التي تعبر فيها المواد الحدود الوطنية من أجل تشكيل سلسلة عهدة بين دولة وأخرى رجوعا إلى حدث الصيد.
- تعتمد خطط التوثيق بالتالي على السلطات الوطنية لإنشاء أنظمة تتبع ما يجري ضمن ولايتها القضائية للتأكد من أن المواد المستلمة بموجب شهادة صيد معينة هي المادة نفسها التي تمّ إصدارها بموجب شهادة الصيد تلك.
- تواجه الدول المسؤولة عن تقسيم المصيد ومعالجة الأسماك التحدي الأكبر عند الحفاظ على سلامة شهادات خطط توثيق المصيد: خلال هذه الأنشطة تكون الأسماك أكثر عرضة للاستبدال أو الاختلاط.
- لا تعتبر خطط التوثيق إلزامية حول كيفية الحفاظ على إمكانية تتبع المنتجات السمكية داخل الحدود الوطنية، لكن أنظمة التتبع المحلية هذه ستحدد مقدار المخاطر التي يواجهها البلد عند التحقق من صحة وثائق خطط التوثيق، وكذلك فعالية خطط التوثيق ككل.

4–3 خطط التوثيق الورقية مقابل خطط التوثيق الرقمية

ظلت رقمنة خطط التوثيق قيد التنفيذ طوال العقد الماضي، مع وجود أشكال ورقية زائدة عن الحاجة بالفعل في بعض الحالات. وقد أصبح التنسيق الإلكتروني بالكامل في خطط توثيق لجنة أنتاركتيكا إلزاميًا في عام 2010، وتم تنفيذ برنامج وثائق المصيد لهيئة التونة في الأطلسي الإلكتروني بالكامل في عام 2016 (باستخدام النماذج الورقية فقط في ظروف خاصة). منذ يناير/كانون الثاني 2018، تتطلب برنامج رصد الواردات الأمريكية استخدام بوابة إلكترونية لتسجيل المعلومات الأساسية مع السماح بالاحتفاظ بالسجلات الأخرى في نُسَخ ورقية. وأعلن الاتحاد الأوروبي عن إطلاق نظام إلكتروني لشهادات المصيد التي حصل عليها نظام المصيد التابع للاتحاد الأوروبي في مايو/أيار 2019؛ سيعمل على أساس تطوعي حتى يحين الوقت الذي يصبح فيه إلزامي (Pramod، 2019). بالنسبة لبقية خطط التوثيق ومكوناتها لا يتعلق الأمر كثيرًا بما إذا كانت ستصبح رقمية وإنما بمتى. علاوة على ذلك، يستمر تطوير التقنيات الجديدة في توسيع إمكانيات وظائف خطط التوثيق (الإطار المواضيعي 1).

الإطار المواضيعي 1

الكتلة المتسلسلة وخطط التوثيق

من بين أولئك الذين يتبنون بالفعل أنظمة التتبع الرقمي، هناك اهتمام متزايد باستخدام تقنية الكتلة المتسلسلة لتعزيز قدرات المشاركة الآمنة للبيانات (Probst، 2020). بينما توفر هذه التقنية مزايا قوية، فهي واحدة من عدة خيارات لتنفيذ منصة مركزية عبر الإنترنت لتسجيل ومشاركة بيانات المصدر القانوني وسلسلة التوريد. في حالة خطط التوثيق، يعد دفتر الحسابات المركزي أمرًا بالغ الأهمية، لكن يمكن إدارته بواسطة وكالات وطنية أو حكومية دولية، في حين أن وظائف دفتر الحسابات الموزع في الكتلة المتسلسلة مفيدة بشكل خاص في حالة عدم وجود كيان إدارة واحد موثوق به. وكما هو الحال بالنسبة لاعتماد أي تقنية جديدة، من الضروري النظر في الوظيفة المُعَزَّزة مقابل التكاليف والعيوب. في حالة الكتلة المتسلسلة، من المهم تحديد ما إذا كانت جوانب مثل تكاليف التطوير والمعاملات، والقيود المرتبطة بعدم ثبات البيانات بمجرد إدخالها، ومتطلبات الوصول لجميع المستخدمين، مناسبة لنظام خطط التوثيق أو نظام التتبع الوطني المعني (Blaha وkatafono، 2020).

من الواضح أن خطط التوثيق الرقمية توفّر مزايا عديدة مقارنة بنظيراتها الورقية (Pramod، 2019؛ الحوار العالمي، 2020أ؛ Hosch، 2017، 2018؛ Hosch وBlaha، 2017؛ التحالف الأوروبي الأمريكي، 2020). تتيح الرقمنة إقامة روابط فورية بين سجلات سلسلة التوريد الضخمة التي قد يستغرق فحصها وقتًا طويلاً، مما يساعد في الكشف الفوري عن الاحتيال. كما أنه يتيح التحقق من أخطاء إدخال البيانات أو التنبيهات المضمنة أو الإنذارات عندما تظهر حسابات توازن الكتلة أو العائد غير طبيعية ووظائف التحليل والتلخيص الآلي لتقليل أعباء إعداد التقارير. قد تساعد هذه الوظائف أولئك الذين يتاجرون بالأسماك ويقومون بمعالجتها على إدارة عملياتهم الداخلية والعمليات التجارية بين الشركات بشكل أفضل، فضلاً عن مساعدة أولئك الذين يديرون خطط التوثيق من خلال التحليل والإشراف في الوقت الفعلي.

في حين أن الكثيرين في صناعة الأغذية البحرية يعتمدون فعلاً على الأنظمة الرقمية كممارسة تشغيلية معيارية، إلا أن هناك مشغلين من صغار الحجم لم ينتقلوا بعد من الأنظمة الورقية، لا سيما في البلدان النامية (الحوار العالمي، 2020أ). لا يمكن اعتبار القضايا الإضافية مثل تغطية الإنترنت والتكلفة والموثوقية أمرًا مفروغًا منه عند العمل في بيئات منخفضة التقنية أو نائية. في حين أن الخطوط التوجيهية الطوعية تبيّن العديد من الوظائف التي يجب أن تقدمها الخطط التوجيهية الإلكترونية للحدّ من مخاطر التزوير (منظمة الأغذية والزراعة، 2017، الفقرة 4–6) فإنها تؤكد أيضًا على أهمية تجنب إنشاء حواجز غير ضرورية أمام التجارة، وتنص على أن «خطط التوثيق ينبغي أن «تكون إلكترونية إذا أمكن ذلك» (منظمة الأغذية والزراعة، 2017، الفقرتان 3–2 و 3–6). تدرك مبادرة صناعية حديثة لتطوير معايير لمشاركة بيانات التتبع عبر سلاسل توريد الأغذية البحرية أن الرقمنة الشاملة لا تزال تمثل تحديًا لعدد كبير من المشاركين في الصناعة (الحوار العالمي، 2020أ).

في الوقت الحالي، من المرجح أن تستمر خطط التوثيق وأنظمة التتبع ذات الصلة في العمل كنظم هجينة رقمية ورقية لتلبية احتياجات جميع المستخدمين. كما يفيد (Hosch، 2019)، لا يمكن أن تعمل الخطط الورقية بالطريقة نفسها التي تعمل بها الخطط الإلكترونية، ويجب تخفيض التوقعات الخاصة بنوع الضوابط والتوازنات التي يمكن توفيرها من خلال الخطط الورقية. لكن التقاط البيانات الخاصة بالعناصر الرئيسية للسجلات الورقية من أجل دمجها مع البيانات الإلكترونية الأخرى بالكامل يمكن أن يخفف من ذلك إلى حد ما. ومع ذلك، ما لم وحتى تستفيد الخطط الإلكترونية استفادة كاملة من تنسيقها لتوفير وظائف مراقبة وإبلاغ آلية أكثر قوة (Hosch، 2019)، فإن الحصول على المزيد من البيانات بتنسيق رقمي لن يمثل سوى تحسين جزئي.

إطار الموجز 5

خطط التوثيق الورقية مقابل الخطط الرقمية

- ظلت رقمنة خطط التوثيق قيد التنفيذ طوال العقد الماضي، مع وجود بعض خطط التوثيق إلكترونية بالكامل فعلاً وبعضها الآخر مزود بمكونات إلكترونية.
- توفّر خطط التوثيق الإلكترونية العديد من الفوائد بالمقارنة مع نظيراتها الورقية بما في ذلك وظائف الإدخال والإبلاغ الآلي للبيانات، وتوازن الكتلة في الوقت الفعلي وتنبيهات مراقبة العائد لاكتشاف الاحتيال في شحنات معينة، فضلاً عن قدرة معززة لأصحاب المصلحة في جميع أنحاء سلسلة التوريد لتمييز الأنماط و الاتجاهات لتقييم المخاطر على مستوى النظام والاستجابة لها.
- أقرت العديد من المبادرات المتعلّقة بخطط التوثيق وإمكانية التتبع أنه في الوقت الذي تتسارع فيه الرقمنة، فإنها تظل تحديًا لمشغلي النطاق الصغير، لا سيما في البلدان النامية.
- في الوقت الحالي، من المرجح أن تعمل الأنظمة الإلكترونية بوظائف أقل بسبب الاستخدام المستمر لتنسيقات البيانات الورقية من قبل بعض المستخدمين، فضلاً عن عدم وجود إجراءات مراقبة وإبلاغ شاملة ومؤتمتة للبيانات الإلكترونية.

4- عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية الأساسية

عُرضت في الفروع السابقة عناصر تصميم خطط التوثيق، بالاستناد إلى الخطوط التوجيهية للتوثيق والخطط القائمة باعتبارها نقاطاً مرجعية. واستيعاب هذه المفاهيم خطوةٌ أولى أساسيةٌ للمشاركة الفعالة في خطط التوثيق. غير أن أداء هذه الخطط، يومياً، يجري على صعيد عملي أكثر، مما يعني أن على أصحاب المصلحة الوطنيين أن يتيحوا أنواعاً محددة من المعلومات في مراحل شتى على طول سلسلة الإمداد. وأنواع المعلومات اللازمة للنجاح في اقتفاء أثر المنتج عبر جميع حالات التتبع الحرجة (حالات التتبع) ذات الصلة تسمى عناصر البيانات الرئيسية (عناصر البيانات؛ Hosch وBlaha، 2017). وفي سياق خطط التوثيق، يمكن التفكير في عناصر البيانات باعتبارها طلبات البيانات الجماعية الواردة في تلك الخطط عبر فرادى حالات التتبع التي يديرها المشاركون في الخطط.

وبالنسبة للسلطات الوطنية المشاركة في خطط التوثيق، فإن الحاجة الأشد إلحاحاً هي فهم مكان استقاء عناصر البيانات اللازمة أو التحقق منها. غير أن ما تفعله السلطات الوطنية لا يقتصر على ملء استمارة أو وضع علامة في خاناتها، بل هي تُصْدر، عبر خطة توثيق، شهادة تدل على أن الأنشطة المضطلع بها تحت إشرافها تمتثل للمقتضيات القانونية. وكما سيُبيَّن في هذا الجزء، فإن عناصر البيانات المحددة التي تتطلبها كل خطة من خطط التوثيق تختلف اختلافاً شديداً جداً، سواء من حيث أنواع البيانات اللازمة أو من حيث شكل هذه البيانات أو مستوى تفصيلها. ومع ذلك، فإن النقاط الأساسية التي ينبغي تأكيدها فيما يتعلق بسفن الصيد، والمصيد، والمسافنة، والإنزال، وتتبع المنتجات – أي المتطلبات الوظيفية، على النحو الوارد في الإطار المواضيعي 2 – هي نقاط منسجمة في الخطط كافة. ولذلك، ففضلاً عن توفير عناصر البيانات المطلوبة في استمارات خطة التوثيق، ينبغي أن تكون السلطات الوطنية قادرة على جمع أي من البيانات اللازمة في السياق الوطني لدعم هذه المتطلبات الوظيفية، بصرف النظر عما إذا كانت خطة التوثيق تسجل جميع عناصر البيانات تلك. وإذا تمكّن بلد من استيفاء المتطلبات الوظيفية في كل مرحلة من مراحل سلسلة الإمداد التي يديرها، ينبغي أن يكون قادراً على الاستجابة بقوة لطلبات المعلومات المبينة في كل خطة من خطط التوثيق – في الحاضر والمستقبل.

وبغية توضيح هذه المتطلبات الوظيفية، تسعى الفروع التالية إلى تجميع قائمة أساسية بعناصر البيانات لكل مرحلة على طول سلسلة الإمداد. وكمنطلق، تُحدَّد مجموعة "أساسية" من عناصر البيانات المستخدمة في خطتين على الأقل من خطط التوثيق القائمة. وتُستكمل المجموعة بعناصر بيانات (أو عناصر معلومات) مستخدمة في خطة واحدة على الأقل من خطط التوثيق القائمة (مجموعة "معزَّزة") وبعناصر بيانات مقترحة من مصادر أخرى ولكنها لا ترِد حالياً في أي خطة من خطط التوثيق القائمة (مجموعة "متقدمة"؛ تحالف الاتحاد الأوروبي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، 2020؛ وBlaha وKatafono، 2020؛ والحوار العالمي، 2020ج؛ ومنظمة الأغذية والزراعة، 2016، و2017).

وتبيّن هذه العملية أن المصادر لا تتفق عموماً على 'أفضل' مجموعة من عناصر البيانات. ومع ذلك، فإن الهدف ليس هو تشجيع السلطات الوطنية على تتبع جميع عناصر البيانات الممكنة، بل تشجيعها على تحديد الحد الأدنى من أنواع البيانات الأساسية اللازمة لدعم المتطلبات الوظيفية في إطار الأنشطة التي تديرها – ومن ثم تأكيد قدرتها على إصدار شهادة الأصل القانوني. ويمكن للسلطات الوطنية، من خلال وضع مجموعتها الخاصة من عناصر البيانات الوطنية لاستيفاء المتطلبات الوظيفية، أن تعطي الأولوية لأنواع البيانات وعمليات التحقق الأهم لوضع خطط التوثيق الفعالة لحالات التتبع التي تديرها.

ولدى النظر في عناصر البيانات، من المهم أن يوضع في الحسبان أيضاً أن خطة التوثيق تتيح الأداة اللازمة لمراكمة المعلومات والضمانات بشأن الأصل القانوني بموازاة مرور الأسماك عبر سلسلة الإمداد. وتتخذ هذه الأداة شكل شهادة المصيد التي تشمل المراحل من الصيد إلى الإنزال. ويتسلسل التصريح المتعلق بالأصل القانوني، الذي يرد في شهادة المصيد، تسلسلاً زمنياً على طول سلسلة الإمداد، بحيث يصبح من غير المعقول الحديث عن مصيد تم الحصول عليه بشكل قانوني من سفينة غير قانونية، أو الحديث عن مسافنة قانونية لمصيد غير قانوني. وبعبارة أخرى، إذا كانت أي خطوة من خطوات سلسلة الإمداد تمثل صيداً غير قانوني، فلا يمكن آنذاك ضمان الأصل القانوني في أي خطوة لاحقة سواء أكانت الإجراءات السليمة قد اتُّبعت في تلك الخطوة أم لا. وتؤكد الصلة بين الضمانات في خطة التوثيق كذلك مسؤولية السلطات الوطنية عن رصد عناصر البيانات الضرورية

الإطار المواضيعي 2

ما هي المتطلبات الوظيفية؟

المتطلبات الوظيفية، في إطار خطة من خطط التوثيق، هي الضمانات الأساسية التي يقدمها كل بلد مشارك لدى كل حالة من حالات التتبع الحرجة (حالات التتبع) باستخدام عناصر بيانات رئيسية محددة (عناصر البيانات). فعلى سبيل المثال، بينما قد تختلف المصادر في مدى ضرورة إدراج عنصر بيانات، من قبيل إشارة دولية للمكالمة بالراديو، في استمارة خطة التوثيق، يتعين على السلطات الوطنية أن تتيح عنصر البيانات هذا عندما تنص عليه خطة التوثيق بالتحديد. غير أن المتطلب الوظيفي في هذا الصدد هو أن تُقرر السلطات الوطنية هوية سفينة الصيد على نحو لا لبس فيه، قبل التصديق على شهادة المصيد. ومن ثم، فبالإضافة إلى بيان الإشارة الدولية للمكالمة بالراديو في استمارة خطة التوثيق (عندما يكون ذلك مطلوباً)، ينبغي للسلطات أن تبيّن عناصر البيانات التي لا بد منها لتحديد هوية سفينة الصيد بموجب نظمها الوطنية. وبالنسبة لبلد من البلدان، قد تكون تلك الإشارة الراديوية ضرورية أو لا لأن توافر أرقام تحديد هوية السفن قد يختلف من بلد إلى آخر. ويجوز للبلد أن يختار التركيز على تأكيد رقم تسجيل السفينة الوطني، أو رقم رخصة السفينة الممنوحة من المنظمة الإقليمية، أو الرقم الدولي الوحيد لتحديد هوية السفن (رقم الهوية)، حتى إذا لم تكن خطة التوثيق تقتضي عناصر البيانات تلك. ويتعلق الأمر بتأكيد كل بلد هوية السفينة - وهذا هو المتطلب الوظيفي - باستخدام أرقام تحديد الهوية (عناصر البيانات) الأوثق صلة بنظامه الوطني. ويكفل ذلك متانة الشهادة الأساسية التي تتيحها خطة التوثيق حتى إذا لم تكن بعض عناصر البيانات الوجيهة من الناحية الوطنية مطلوبة في كل خطة من خطط التوثيق.

لدعم التصديق في كل خطوة والتحقق من تلك العناصر (أي المتطلبات الوظيفية)، حتى إذا لم تكن تلك العناصر مسجلة في استمارات خطة التوثيق؛ والسبب في ذلك هو أن أوجه القصور في أي مرحلة من المراحل في السلسلة تؤثر في سلامة التصريح المتعلق بالأصل القانوني برمته.

ويتناول ما تبقى من الجزء المجالات التالية:

- عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية لتتبع الأسماك باعتبارها مصيداً إلى مرحلة الرسو (القسم 4-1)؛ وهذا المجال مشمول عادة بوثائق المصيد المحددة في خطة التوثيق (انظر الجدول 1، العمود الأوسط)؛
- المتطلبات الوظيفية لتتبع الأسماك أثناء تحولها إلى منتجات وتوزيعها على الأسواق (القسم 4-2)؛ وهذا المجال مشمول عادة بالوثائق التجارية المحددة في خطة التوثيق (انظر الجدول 1، العمود الأيسر)؛
- التشغيل المتبادل وتقاسم البيانات (القسم 4-3)، الذي يُظهر الطرق الكفيلة بالجمع بين ضمانات فرادى البلدان لمنع دخول منتجات الصيد غير القانوني إلى سلسلة الإمداد برمتها.

بعد عرض تمهيدي لعناصر تقنية محددة في خطط التوثيق في الجزء 4، وتقديم طريقة جديدة لتحديد أساس متين لإصدار شهادة الأصل القانوني على الصعيد الوطني، يستند الجزء 5 إلى هذه المواد بشرح العمليات التي يمكن أن تساعد السلطات الوطنية على وضع هذه المفاهيم موضع التنفيذ.

4-1 عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية لتتبع الأسماك باعتبارها مصيداً

4-1-1 عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية المتعلقة بسفن الصيد

تتناول عناصر بيانات سفينة الصيد خصائص سفن الصيد والرخص الممنوحة لها وأنشطتها (الملحق 1)، بصرف النظر عن محتويات مصيدها. وتُعرَّف مجموعة "أساسية" من عناصر بيانات سفينة الصيد باعتبارها عناصر البيانات المحددة في خطتين

أو أكثر من خطط التوثيق، وهي:

- اسم السفينة؛
- علم السفينة؛
- رقم تسجيل السفينة (الوطني)؛
- رقم 'رخصة الصيد' الممنوحة للسفينة (رقم المنطقة الإقليمية)؛
- رقم الترخيص لسفينة الصيد؛
- ميناء القيد؛
- الإشارة الدولية للمكالمة بالراديو (الإشارة الراديوية).

وتشير عناصر البيانات الأساسية هذه المتعلقة بسفينة الصيد، فضلاً عن عناصر البيانات المجمعة في الملحق 1، إلى أن الغرض من جمع بيانات عن سفينة الصيد في إطار خطة التوثيق هو كالآتي:

أولاً– تحديد هوية سفينة الصيد (المتطلب الوظيفي V1)؛

ثانيًا– التأكيد على أن سفينة الصيد تملك جميع الرخص اللازمة لإنتاج الأسماك (المتطلب الوظيفي V2).

قد يستلزم المتطلب الوظيفي الذي يقتضي تحديد هوية سفينة الصيد (V2) في الوقت الموثق في شهادة المصيد عدداً متبايناً من عناصر البيانات، بحسب توافر رقم الهوية أو رقم مماثل لتحديد هوية السفينة. ويتيح رقم الهوية رقماً دائماً موثقاً غير قابل للتحويل لكل سفينة، ويشكل الأساس الذي تستند إليه منظمة الأغذية والزراعة في وضع سجل عالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن التموين (السجل العالمي). وعلى الرغم من أن أرقام الهوية أدوات حاسمة الأهمية في مكافحة الصيد غير القانوني، يظل إدراجها في خطة التوثيق في الوقت الراهن أمراً اختيارياً لأن بعض سفن الصيد ما زالت تفتقر إلى أرقام الهوية (مؤسسة استدامة الأطعمة البحرية، 2020). ومع ذلك، يمكن للسلطات الوطنية أن تنظر في استخدام أرقام الهوية لاستيفاء المتطلب الوظيفي V1 بدلاً من التحقق من مجموعة أكبر من عناصر البيانات، بما فيها عناصر البيانات الأساسية المذكورة أعلاه فضلاً عن عناصر بيانات أخرى (الإطار المواضيعي 3).

أما عناصر البيانات الضرورية لاستيفاء المتطلب الوظيفي الثاني (V2) – أي ما إذا كانت لدى السفينة جميع تراخيص الصيد المناسبة – فمن الصعب تحديدها مسبقاً، لأن أشكال الترخيص يمكن أن تختلف باختلاف المصائد والبلدان. وعندما تعمل السفينة في سياق منظمة إقليمية لديها قائمة بالسفن المرخص لها، قد يكون من الممكن الاقتصار على استخدام عنصر البيانات المتعلق برقم "رخصة الصيد" الممنوحة للسفينة لتقرير ما إذا كانت السفينة مرخصة للصيد (V2)[15]. أما عندما تعمل السفينة خارج إطار المنظمة الإقليمية، فقد يكون من الضروري طلب عناصر بيانات أخرى تتعلق بأرقام رخصة الصيد، وما إذا كانت هناك حصة مخصصة، و/أو أرقام الرخصة الصحية. ويمكن أن تكون هناك أيضاً تراخيص ذات صلة مخصصةٌ وطنياً (مثل الرخص الخاصة)، أو متطلبات نظام رصد السفن والتغطية من المراقبين، من المهم تحديدها أيضاً فيما يتعلق ببعض المصائد (انظر الملحق 1).

4-1-2عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية المتعلقة بالمصيد

تُعنى عناصر بيانات المصيد بنوع الأسماك المصيدة وكميتها ومكان صيدها ووقت صيدها (الملحق 2). وتتألف المجموعة الأساسية من عناصر بيانات المصيد (وهي العناصر المحددة في خطتين أو أكثر من خطط التوثيق القائمة) بما يلي:

[15] تختلف الأرقام الواردة في قواعد البيانات هذه عن رقم الهوية المسند من المنظمة البحرية الدولية، ولا تظل بالضرورة مرتبطة بالسفينة عندما يتغير عَلمها أو مالكها أو اسمها. ومع ذلك، فلأغراض تحديد هوية السفينة في الوقت المبيّن في وثيقة الصيد، قد تكون تلك الأرقام كافية (ما دامت محدَّثة).

الإطار المواضيعي 3

تبسيط عناصر البيانات

تعطي عناصر بيانات سفينة الصيد مثالاً جيداً على الحاجة إلى التفكير بعناية في عدد عناصر البيانات الوطنية اللازمة لتناول كل متطلب وظيفي. فعلى سبيل المثال، إذا أمكن تقديم رقم الهوية، وأمكن الوصول إلى قاعدة بيانات تضم أرقام الهوية، من قبيل السجل العالمي، فقد لا يكون من الضروري التحقق من العديد من عناصر البيانات الأخرى المتعلقة بسفينة الصيد (مثل اسم السفينة، وعلم السفينة، وميناء القيد، والإشارة الراديوية، وحجم السفينة) لتحديد هوية سفينة الصيد (المتطلب الوظيفي V1). والسبب وراء ذلك هو أن عناصر البيانات الإضافية تُربط تلقائياً بالسفينة وتؤكَّد من خلال رقم الهوية، مما يؤدي بالفعل إلى تبسيط عملية التحقق. وبالمثل، وفي غياب رقم الهوية، من المرجح أن تحتوي قواعد البيانات الوطنية المتعلقة بتسجيل السفن أو بـ "رخص الصيد" الممنوحة من المنظمة الإقليمية على قدر كبير من المعلومات الأخرى الواردة في عناصر البيانات الرئيسية المتعلقة بسفينة الصيد. ولذلك، فإن توفير هذه الأرقام ورابطاً يسهِّل الاتصال بقاعدة بيانات يمكن أن يسمح أيضاً باستيفاء المتطلب الوظيفي V1 بواسطة عدد من عناصر البيانات أصغر بكثير مما هو معروض في المجموعة الأساسية أعلاه. ويمكن للسلطات الوطنية النظر في عناصر البيانات هذه وعناصر أخرى مرتبطة بها فيما يتعلق بجميع المتطلبات الوظيفية لتبسيط عملية التحقق وتعزيزها.

- الأنواع؛
- الوزن المقدر من الأسماك المقرر إنزالها؛
- نوع المنتجات (مثل الأسماك المنزوعة الغلاصم والمنزوعة الأحشاء)؛
- منطقة الصيد؛
- شهر و/أو تاريخ الصيد؛
- عدد الأسماك؛
- المعدات.

توجز هذه المجموعة الأساسية من عناصر بيانات المصيد، إلى جانب عناصر البيانات التي تُستخدم بوتيرة أقل في خطط التوثيق القائمة والتي توصي بها دراسات أخرى (المجموعة "المعززة" والمجموعة "المتقدمة"؛ انظر الملحق 2)، وظيفتين أساسيتين من وظائف عناصر بيانات المصيد:

أولاً– تحديد هوية الأسماك وكميتها (المتطلب الوظيفي C1)؛

ثانيًا– تأكيد ما إذا كان توقيت الصيد وموقعه وأسلوبه قانونياً (المتطلب الوظيفي C2).

يتناول المتطلب الوظيفي C1 الحاجة إلى منع خلط و/أو استبدال الأسماك غير المعتمدة بالأسماك المعتمدة، وذلك بتحديد هوية فريدة للمواد في أول مرحلة ممكنة، أي على متن سفينة الصيد. وتُلزم (أو تسمح) بعض خطط التوثيق بتحديد صارم من خلال ترقيم كل سمكة[16]. ويتيح الترقيم رقمًا فريداً لتحديد الهوية يمكن أن يبسّط عناصر بيانات المصيد، لكنه ليس عملياً على الأرجح في معظم الحالات، ولا سيما في المصائد الكبرى[17]. وتعتمد معظم خطط التوثيق على تسجيل وزن تقديري (يمكن

[16] وفقاً لخطة التوثيق التابعة لهيئة صيانة التونة يجب ترقيم جميع الأسماك. وبموجب برنامج وثائق مصيد التونة زرقاء الزعانف الذي وضعته هيئة التونة في الأطلسي يجوز ترقيم الأسماك، وهذا ما يفعله بعض الأعضاء في العادة. وفي هذه الحالة، لا يلزم تصديق شهاد المصيد، ولا تُقدَّم إلى الأمانة.

[17] لم تُقدَّر التكاليف المترتبة على الترقيم، لكن المرجح أنها ضخمة، ولا سيما في الحالات التي قد تتدهور فيها نوعية المنتجات بسبب إبقائها وقتاً إضافياً على

إطار الموجز 6

عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية المتعلقة بسفن الصيد

- المتطلبان الوظيفيان اللذان تستند إليهما عناصر البيانات المتعلقة بسفن الصيد في خطة التوثيق هما: أولاً تحديد هوية سفينة الصيد (V1)؛ وثانيًا التأكيد على أنها تملك جميع الرخص اللازمة لإنتاج الأسماك المبينة في شهادة المصيد (V2).
- يختلف عدد عناصر البيانات الضرورية لتحديد هوية سفينة الصيد (V1) بحسب مدى توافر رقم الهوية أو رقم مماثل لتحديد هوية السفينة. ويمكن أن يؤدي الربط بهذا الرقم إلى تبسيط شديد لعملية التحقق من هوية السفينة.
- يمكن بالمثل، في بعض الحالات، التحقق من مدى امتلاك السفينة للرخصة اللازمة (V2) باستخدام رقم ترخيص واحد (مثل قوائم السفن المرخص لها التي تمسكها المنظمة الإقليمية). والظروف التي تستدعي رخصاً متعددة أو خاصة قد تتطلب تحقق السلطات الوطنية من مجموعة أكبر من عناصر البيانات لضمان الأصل القانوني.

التحقق منه فيما بعد لدى الإنزال) وذِكر شكل المنتج (ليتسنى تطبيق عوامل تحويل الوزن الإجمالي إلى وزن المنتج). وسيتعين على السلطات الوطنية أن تنظر في خيارات تحقيق التوازن بين الدقة والطابع العملي عند تحديد عناصر البيانات من أجل وصف الأنواع والحجم وشكل المنتجات وكميتها في إطار المتطلب الوظيفي C1[18].

أما المتطلب الوظيفي الثاني (C2) المتصل بالمصيد فلا يتعلق بالأسماك نفسها، بل بعملية صيدها، أي منطقة الصيد، ووقت الصيد، وخصائص المعدات. وعناصر البيانات التي تصف كيفية صيد الأسماك ضرورية لأن من الممكن أن تكون لدى سفينة الصيد الرخص اللازمة ولكنها تظل تصطاد بطريقة غير قانونية. ويمكن أن تشمل بعض الأمثلة في هذا الصدد البقاء في مناطق محظورة، أو الصيد خارج الأوقات المسموح بها؛ أو استخدام نوع محظور من المعدات. والقدرة على استيفاء المتطلب الوظيفي C2 على نحو متين تتوقف، في معظمها، على دقة عناصر البيانات. واشتراط تسجيل موقع المصيد بالضبط من شأنه أن يتيح أكثر المعلومات فائدة لتحديد الأصل القانوني، غير أن القواعد الوطنية المتعلقة بسرية البيانات قد تحول دون نشر هذه المعلومات في الفضاء العام. ونتيجة لذلك، لا تقتضي بعض خطط التوثيق القائمة سوى تسجيل حوض المحيط، بينما تستخدم خطط أخرى المناطق الإحصائية التابعة للمنظمة الإقليمية، التي تمثل كل واحدة منها آلاف الأميال البحرية المربعة. وتسجيل منطقة شاسعة (مثل المحيط الأطلسي) باعتبارها عنصر البيانات المتعلق بموقع الصيد لا يُحتمل أن يكون مفيداً في تحديد ما إذا كان موقع الصيد قانونياً. ومن ثم، فإن من المهم كفالة تأكيد موقع الصيد بأكبر قدر من الدقة يسمح به القانون: وإذا تعذر بيان الموقع بالضبط، قد يكون أحد البدائل المتاحة حينئذ اعتماد مربعات إحداثيات خريطة بقيمة 1°×1° أو 5°×5°. وقد يكون من المفيد أيضاً تأكيد حصول الموظف المعني بالتصديق على إحداثيات الصيد بالضبط (انظر الملحق 2). علاوة على ذلك، ففي المصائد التي قد ترتبط فيها شرعية المصيد بتوقيته أو بنوع المعدات المستخدمة، قد تكون هناك حاجة إلى عناصر بيانات إضافية لدعم المتطلب الوظيفي C2.

4-1-3عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية المتعلقة بالمسافنة

لدى انتقال الأسماك من موقع الصيد إلى موقع إنزالها الأول، قد يشمل مسارها عملية المسافنة إما في البحر أو في الميناء. وتتضمن خطط التوثيق القائمة متطلبات مختلفة جداً فيما يتعلق بتسجيل المعلومات عن المسافنة – بما في ذلك عدم تسجيلها إطلاقاً (الملحق 3).

ظهر السفينة. علاوة على ذلك، قد لا يكون الترقيم ممكناً من الناحية العملية في المصائد الكبرى (Hosch، 2016).

[18] إن إمكانات تعزيز عناصر بيانات المصيد المتعلقة بتحديد هوية المصيد وكميته على متن سفينة الصيد (C1) ستختلف باختلاف المصائد والبلدان؛ ومع ذلك، يمكن أن تشمل تلك العناصر تسجيل تقديرات متوسط حجم الأسماك أو متوسط وزنها (الملحق 2)، وتتضمن وصلة للربط بسجلات المراقب أو الوثائق الفوتوغرافية أو وسائل أخرى.

الإطار المواضيعي 4

الروابط القائمة بين المتطلبات الوظيفية

ثمة رابط أساسي بين حالة رخص (شرعية) سفينة الصيد وشرعية مصيدها (A): فشرعية كلا العنصرين شرط لا بد منه من أجل المسافنة (B) والإنزال (C) القانونيين. وبالمثل، فإن تحديد هوية المصيد وكميته عنصر حاسم الأهمية للتحقق من هويته وكميته أثناء المسافنة (D) والإنزال (E). وتحدد كمية المصيد وهويته، إلى جانب هوية سفينة الصيد (F) وهوية سفينة المسافنة (G) هوية حدث الإنزال (E). وأخيراً، فإن تحديد هوية المشتري الأول أثناء الإنزال (H) هو الذي يعطي انطلاق عملية التتبع على مستوى المنتج (انظر القسم 4–2) ويربط الجزء البحري من سلسلة الإمداد بالتجهيز النهائي والتجارة. وفهم هذه الروابط يبرز أهمية اختيار عناصر البيانات المناسبة لدعم المتطلبات الوظيفية في كل مرحلة، من أجل تفادي إقامة صلات ضعيفة في توثيق الأصل القانوني.

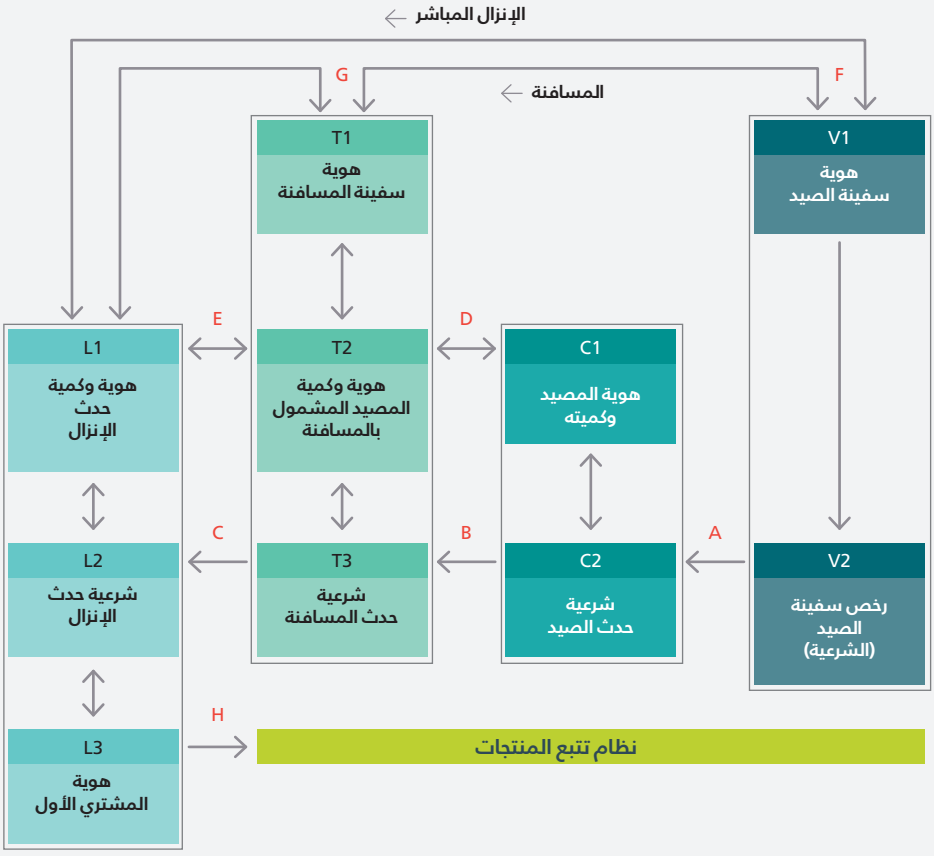

إطار الموجز 7

عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية المتعلقة بالمصيد

المتطلبان الوظيفيان اللذان تستند إليهما عناصر بيانات المصيد في خطة التوثيق هما: أولاً تحديد هوية الأسماك وكميتها (C1)؛ وثانيًا تأكيد ما إذا كان توقيت الصيد وموقعه وأسلوبه قانونياً (C2).

في حالة عدم ترقيم كل سمكة للتحقق من علاقتها بشهادة مصيد معيّنة (C1) – وهو إجراء تقتضيه بعض خطط التوثيق القائمة لكنه ليس إجراءً عملياً في المصائد الكبرى – قد يكون من الضروري الاعتماد على تقديرات الأعداد أو الأوزان بحسب الأنواع وشكل المنتج.

يمكن استيفاء المتطلب الوظيفي المتعلق بشرعية حدث الصيد (C2) من خلال عناصر بيانات تحدد منطقة الصيد وتوقيته ومعداته. غير أن فائدة عناصر البيانات هذه ستتوقف على دقة تسجيلها: فعلى سبيل المثال، تتيح إحداثيات الصيد أكثر المعلومات فائدة لتحديد الأصل القانوني، غير أنها قد تكون محمية بموجب القواعد الوطنية المتعلقة بسرية البيانات. ومن أجل إصدار شهادة توثيق شرعية المصيد، ينبغي للسلطات الوطنية أن تسجل المعلومات وتتحقق منها بأكبر قدر من الدقة يسمح به القانون.

عند وجود مشاكل أخرى حرجة تتعلق بالامتثال في بعض المصائد، قد يكون على السلطات الوطنية أن تحدد عناصر بيانات إضافية للتحقق منها، بما فيها عناصر البيانات غير المسجلة في استمارات خطط التوثيق.

وتضم المجموعة الأساسية من عناصر بيانات المسافنة (أي العناصر المحددة في خطتين أو أكثر من خطط التوثيق القائمة) ما يلي:

- اسم السفينة المتلقية؛
- الإشارة الدولية للمكالمة بالراديو (الإشارة الراديوية) التابعة للسفينة المتلقية؛
- علم السفينة المتلقية؛
- اسم قبطان السفينة المتلقية؛
- موقع المسافنة؛
- تاريخ المسافنة؛
- الهيئة المشرفة على المسافنة (إذا كانت في الميناء)؛
- الوزن المقدّر المشمول بعملية المسافنة؛
- اسم قبطان سفينة الصيد.

ويكشف بحث هذه المجموعة الأساسية من عناصر بيانات المسافنة، فضلاً عن العناصر الأخرى التي تُستخدم بوتيرة أقل في خطط التوثيق القائمة والتي توصي بها دراسات أخرى (المجموعة "المعززة" والمجموعة "المتقدمة"؛ انظر الملحق 3)، عن وجود ثلاثة متطلبات وظيفية هي:

أولاً– تحديد هوية سفينة النقل التي تتلقى الأسماك (المتطلب الوظيفي T1)؛

ثانيًا– تأكيد هوية وكمية الأسماك المتلقاة في إطار المسافنة (المتطلب الوظيفي T2)؛

ثالثًا– توثيق حدث النقل وتحديد مدى امتثاله لأي قواعد واجبة التطبيق (المتطلب الوظيفي T3).

وكما هو موضح في الإطار المواضيعي 4، فإن المتطلبات الوظيفية الواردة في سياق خطة من خطط المصيد تترابط في مراحل مختلفة على طول سلسلة الإمداد، بحث يتوقف الأصل القانوني في أي مرحلة على شرعية جميع المراحل السابقة. ويسمح ذلك بتركيز المتطلبات الوظيفية المتعلقة بالمسافنة على المسائل المرتبطة بالمسافنة على وجه التحديد، والإحالة إلى المعلومات المتعلقة بسفينة الصيد وبالمصيد المسجلة في مكان آخر من الاستمارة نفسها.

ويُرجح أن يقتضي تحديد هوية السفينة المتلقية (المتطلب الوظيفي T1) نفس عناصر البيانات المطلوبة في تحديد هوية سفينة الصيد (المتطلب الوظيفي V1). ومن ثم، فإن العديد من الاعتبارات نفسها ينطبق أيضاً على المسافنة، مثل إمكانية استخدام عناصر تحديد هوية السفينة، من قبيل رقم الهوية، بغية الربط على نحو مفيد بعناصر بيانات أخرى من بينها اسم السفينة وعلمها وإشارتها الراديوية واسم قبطانها (انظر القسم 4-1-1).

وتأكيد هوية الأسماك المتلقاة في إطار المسافنة (المتطلب الوظيفي T2) يرتبط، بالمثل، بكيفية تحديد هوية الأسماك بموجب المتطلب الوظيفي C1 (انظر الإطار المواضيعي 4 والحاشية 18). وما لم تكن الأسماك مرقَّمة، يمكن أن تتيح المسافنة فرصة لخلط الأسماك المعتمدة بالأسماك غير المعتمدة إما من خلال مسافنة جزء فقط من المصيد الأصلي أو من خلال مسافنة مصيد مجهز، وتتيح هاتان العمليتان كلتاهما فرصة زيادة حجم الأسماك المعتمدة بإضافة أسماك غير معتمدة لمطابقة الوزن المبيّن في شهادة المصيد. ولهذه الأسباب، فبالإضافة إلى تسجيل الوزن المشمول بالمسافنة باعتباره عنصراً أساسياً من عناصر البيانات، لا بد أن توضح السلطات الوطنية ما إذا كان أي تغيير في الوزن ناتجاً عن التجهيز أو المسافنة الجزئية (عمليات تقسيم المصيد)، أو عن كليهما. وحتى إذا كان الوزن المشمول بالمسافنة مطابقاً للوزن المبين على شهاد المصيد، ينبغي أن تكون هناك وسائل للتحقق من هوية الأسماك لتفادي المبادلة.

ويتعلق المتطلب الوظيفي النهائي (T3) بتوثيق حدث النقل وامتثاله لأي قواعد واجبة التطبيق. وتهدف المجموعة الأساسية من عناصر بيانات المسافنة إلى تحديد تلك العملية من خلال الموقع والتاريخ والهيئة المشرفة (إذا جرت المسافنة في الميناء)، فضلاً عن تحديد قبطان سفينة الصيد (مع التذكير بأن سائر خصائص سفينة الصيد تُسجل عادة في مكان آخر من استمارة خطة التوثيق). وإذا كانت هناك آلية رسمية للإبلاغ عن المسافنة - في إطار منظمة إقليمية، على سبيل المثال (هيئة المحيط الهادئ، 2009) أو في الميناء (Blaha وKatafono، 2020) - يمكن أن تضع السلطات الوطنية عنصر بيانات استناداً إلى الرقم الوحيد لتحديد الوثيقة الخاص بتصريح المسافنة أو تقرير المراقب أو رقم رخصة المسافنة، فتبسِّط من ثم عدد عناصر البيانات التي ينبغي التحقق منها. ولما كان من المتوقع أن تتعزز هذه النظم بمرور الوقت، فقد تكون هناك حاجة إلى تطور عناصر بيانات المسافنة لتتبع هذا التقدم. وقد تكون هناك حاجة أيضاً إلى تحديد مسائل أخرى مرتبطة بمصائد الأسماك و/أو نظم أخرى تسمح بالمسافنة باعتبارها عناصر بيانات في إطار المتطلب الوظيفي T3.

إطار الموجز 8

عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية المتعلقة بالمسافنة

- هناك ثلاثة متطلبات وظيفية أساسية تستند إليها عناصر بيانات المسافنة في خطة التوثيق هي: أولاً تحديد هوية سفينة النقل التي تتلقى الأسماك (T1)؛ وثانيًا تأكيد هوية وكمية الأسماك المتلقاة في إطار المسافنة (T2)؛ وثالثًا توثيق حدث النقل وتحديد مدى امتثاله لأي قواعد واجبة التطبيق (T3).
- نظراً إلى إمكانية خلط الأسماك المعتمدة بالأسماك غير المعتمدة خلال المسافنة، لا بد أن تحافظ السلطات الوطنية على صلة وثيقة بين عناصر بيانات المصيد وعناصر بيانات المسافنة التي تتعلق بهوية الأسماك وكيمتها (المتطلبان الوظيفيان C1 وT2؛ الشكل 4)، ولا سيما فيما يتعلق بتوثيق عمليات تقسيم المصيد والتغييرات في الأوزان المسجلة.
- يمكن أن يسترشد المتطلبان الوظيفيان الآخران المتعلقان بالمسافنة (T1 وT3)، في بعض الحالات، بعناصر البيانات المتاحة من خلال النظم القائمة (مثل أرقام الهوية، و/أو تصاريح/رخص المسافنة، و/أو برامج المراقبين). علاوة على ذلك، فمع توسُّع هذه النظم يمكن تعزيز وتبسيط إجراءات التحقق من شرعية عمليات المسافنة.

4–1–4 عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية المتعلقة بالاستزراع: حالة خاصة

يؤدي تسمين أسماك الصيد الطبيعي في المزارع إلى إضافة عنصر تعقيد شديد إلى عملية تتبع الأصل القانوني. فأولاً، يتطلب نقل أسماك الصيد الطبيعي إلى المزارع عادة تغيير الجهة المسؤولة عندما تُنقل أسماك حية إلى سفينة قطْر تتولى نقلها إلى المزرعة. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون النقل إلى مزرعة بمثابة عملية تصدير إذا عبرت سفينة حدود بلد لا تحمل جنسيته. وأخيراً، لا ينطوي الاستزراع على خطوات إضافية في سلسلة المسؤولية فحسب، بل إن أوجه عدم اليقين إزاء عدد الأسماك المخزونة ومعدلات نموها أثناء وجودها في المزرعة أثارت جدلاً بشأن احتمال استخدام الاستزراع لتبييض المنتجات المتأتية من أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

وقد وضعت بعض خطط التوثيق القائمة التي تضم عناصر استزراع الأسماك على نطاق كبير (برنامج وثائق المصيد الخاص بهيئة التونة في الأطلسي وخطة التوثيق الخاصة بهيئة صيانة التونة) عناصر بيانات مصممة للتصدي للمخاطر المحتملة المتمثلة في تبييض المنتجات المتأتية من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم عن طريق أنشطة الاستزراع. وعناصر بيانات برنامج وثائق المصيد الخاص بهيئة التونة في الأطلسي هي الأشمل في هذا الصدد، حيث تعكس تنوع ترتيبات الاستزراع التي تجري في إطار هذه المنظمة الإقليمية. وعلى العكس من ذلك، فإن أغلبية خطط التوثيق الأخرى القائمة وعناصر البيانات المقترحة إما لا تنطبق على الأنواع المستزرعة (على سبيل المثال، لجنة أنتاركتيكا، وبرامج الوثائق الإحصائية) أو لا تتضمن أي إشارة إلى عناصر بيانات ترتبط تحديداً باستزراع أسماك الصيد الطبيعي (على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي، 2008؛ أو حكومة الولايات المتحدة، 2016؛ أو منظمة الأغذية والزراعة، 2017؛ أو منظمة الأغذية والزراعة، 2016؛ أو Blaha وKatafono، 2020). واعترافاً بالطابع المتخصص لأنشطة الاستزراع هذه والحجم المنخفض نسبياً من أسماك الصيد الطبيعي المسمَّنة في المزارع كنسبة من إمدادات الأغذية البحرية العالمية، يرد في الملحق 4 فقط تحليل إضافي لعناصر بيانات الاستزراع.

5–1–4 عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية المتعلقة بالإنزال

الإنزال هو اللحظة التي يحدث فيها أول تماس للأسماك بسلسلة الإمداد البرية (انظر التعريف الوارد في القسم 1–3). ويعرض هذا القسم عناصر البيانات التي ينبغي أن تنطبق على جميع عمليات الإنزال، بصرف النظر عما إذا كانت تحدث في دولة علم سفينة الصيد[19,20]. وتضم المجموعة الأساسية من عناصر بيانات الإنزال (أي العناصر المحددة في خطتين أو أكثر من خطط توثيق المصيد) ما يلي:

- التحقق من الوزن المنزَل بحسب نوع المنتجات؛
- اسم الجهة المشترية/المتلقية للأسماك المنزلة ومعلومات الاتصال بها؛
- موقع الإنزال؛
- تاريخ الإنزال؛
- اسم قبطان سفينة الصيد.

[19] انظر القسم 4–1–6 للاطلاع على مناقشة للسيناريوهات التي تنطوي على أول تماس بين الأسماك والأرض من دون المرور بإجراءات الإنزال.

[20] إذا لم تسجل خطة توثيق أحداث الإنزال في حد ذاتها، فإنها تسمح بـ "اختفاء" الأسماك عند إنزالها محلياً وبيعها في السوق المحلية (Hosch، 2019). وتُسدّ هذه الثغرة نسبياً إذا تلت الإنزالَ غير المسجل عملية تصدير، ذلك أن هذه العملية تخضع، من الناحية النظرية، للتتبع باعتبارها حدث تصدير في إطار خطة التوثيق. ومع ذلك، تظل هذه الثغرة كبيرة في سلسلة المسؤولية فضلاً عن أنها فرصة للاستبدال أو الخلط، إذ يمكن أن تكون هناك مراحل تُحفظ فيها الأسماك أو تُنقل غير أنها ليست عمليات تصدير (على سبيل المثال، إنزال الأسماك في مستودعات جمركية) ومن ثم لا تُسجَّل (Clarke، 2007؛ Clarke وHosch، 2013). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تقوض هذه الثغرة الدور الأساسي لدول الموانئ في كبح الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم بالسماح بأن تحل عمليات مراقبة التصدير محل عمليات مراقبة الإنزال.

وتشير هذه المجموعة الأساسية من عناصر بيانات الإنزال، التي تُستكمل بعناصر البيانات التي تُستخدم بوتيرة أقل في خطط التوثيق القائمة وعناصر البيانات التي توصي بها مصادر أخرى (الملحق 5)، إلى أن وظيفة عناصر بيانات الإنزال هي كالآتي:

أولاً– تحديد تفاصيل (مَن وماذا ومتى وأين) حدث الإنزال (المتطلب الوظيفي L1)؛

ثانيًا– تأكيد امتثال الإنزال لجميع اللوائح الواجبة التطبيق (المتطلب الوظيفي L2)؛

ثالثًا– تحديد أول جهة مشترية/متلقية للمصيد توجد عادة في البر (المتطلب الوظيفي L3).

يتعلق المتطلب الوظيفي L1 بتفاصيل حدث الإنزال وبالأسماك المنزلة على حد سواء. ويُحدَّد حدث الإنزال في الغالب الأعم بموقعه وتاريخه (أي بالمجموعة الأساسية من عناصر البيانات المذكورة أعلاه)، وإن كانت السلطات الوطنية قد ترى أن من الضروري إدراج تاريخ الدخول إلى الميناء، وجنسية قبطان سفينة الصيد، والميناء الذي رست فيه السفينة لآخر مرة وتاريخ هذا الرسو، أو غير ذلك من عناصر البيانات (المجموعة "المعززة" والمجموعة "المتقدمة"؛ انظر الملحق 5)، وذلك للتحقق من شرعية عمليات الإنزال. وفيما يتعلق بهوية الأسماك، من المهم إثبات الصلة بين المصيد المسجل في مكان آخر من استمارة خطة التوثيق والمصيد الذي يجري إنزاله (على سبيل المثال، الصلتان 'D' و'E' في الإطار المواضيعي 4). وهذا عنصر حاسم الأهمية لخفض – أو على الأقل لتحديد – فرص خلط الأسماك المعتمدة بالأسماك غير المعتمدة. وعلى الرغم من أن المجموعة الأساسية من عناصر بيانات الإنزال تعتمد على التحقق من وزن المصيد واسم قبطان سفينة الصيد، ينبغي استكشاف سبل أخرى أمتن لتحديد هوية الأسماك (انظر الحاشية 18).

ولكي يكون الإنزال قانونياً، يجب أن يمتثل لجميع اللوائح الواجبة التطبيق (المتطلب الوظيفي L2). ولا يتعلق بهذه المسألة أي عنصر بيانات من عناصر المجموعة الأساسية المبينة أعلاه. ومع ذلك، فمع تعزز التدابير المعتمدة بموجب اتفاق دولة الميناء، قد ترغب السلطات الوطنية في التحقق من عناصر بيانات أخرى، من قبيل اسم الهيئة المعنية بالإنزال، أو رقم رخصة التفريغ، أو الرخصة الصحية المقدمة من الميناء، أو عناصر بيانات إضافية مقترحة من مصادر أخرى (على سبيل المثال، المجموعة "المعززة" والمجموعة "المتقدمة"؛ انظر الملحق 5)، وذلك لدعم الضمان الأساسي المتعلق بعمليات الإنزال القانونية. أما بخصوص رقم الهوية، فإذا كان رقم رخصة التفريغ مدرجاً في نظام لرخص الإنزال، يمكن ربط هذا النظام بعدة حقول أخرى مما يمكّن من تبسيط عناصر بيانات الإنزال على نحو كبير (على سبيل المثال، الموقع والتاريخ ووزن المصيد المنقول، وما إلى ذلك).

ويقتضي المتطلب الوظيفي L3 تحديد أول جهة مشاركة في سلسلة الإمداد تحصل على المصيد وتوجد عادة في البر. وقد تكون أول جهة مشترية/متلقية للأسماك المنزلة هي شركة الصيد (على سبيل المثال، في حالة اضطلاع الشركة نفسها بعملية التجهيز)، أو الجهة المعنية بالتجهيز، أو شركة تجارية تسعى إلى بيع الأسماك من أجل تجهيزها أو تصديرها. ويعتبر عنصر البيانات هذا حاسم الأهمية لتحديد الصلة في سلسلة المسؤولية بين سفينة الصيد أو المسافنة وباقي أطراف سلسلة الإمداد، حيث تُحوَّل الأسماك من مصيد إلى منتجات (انظر القسم 4–2).

4–1–6 عناصر البيانات المتعلقة بسلاسل الإمداد المعقدة

من السهل نسبياً تطبيق عناصر البيانات على سلاسل الإمداد البسيطة التي تشمل إنزال سفن الصيد مصيدها وبيعه في السوق المحلية. أما عندما لا تقوم السفينة التي تصيد الأسماك بإنزالها مباشرة، فإن أطرافاً فاعلة جديدة تدخل إلى سلسلة المسؤولية ويصبح توثيق الأصل القانوني أشد تعقيداً. ومن أكثر الأمثلة شيوعاً في هذا الصدد عمليات المسافنة التي أصبحت عنصراً أساسياً من الناحية الاقتصادية في بعض مصائد الأسماك (Mosteiro Cabanelas وآخرون، 2020). وإدراكاً لهذا الوضع، تتيح معظم خطط التوثيق القائمة – وسائر مصادر عناصر البيانات المحللة في هذا المنشور – عناصر بيانات تتعلق بالمسافنة (القسم 4–1–3 والملحق 3). ويُفترض، في معظم الحالات، أن السفينة المانحة هي سفينة الصيد، والسفينة المتلقية هي سفينة ناقلة تتولى بعد ذلك إنزال الأسماك. ويعرض هذا القسم ثلاثة سيناريوهات يمكن أن تصبح فيها سلسلة الإمداد الأساسية المتمثلة في سفينة الصيد ← سفينة المسافنة ← الإنزال، سلسلة معقدة بإضافة مراحل إلى سلسلة الإمداد أو حذف بعضها. ومن المتوقع زيادة تطوير الإجراءات المرتبطة تحديداً بهذه السيناريوهات، وترِد أدناه إرشادات مؤقتة بشأن كيفية التعامل مع هذه الحالات من حيث عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية.

إطار الموجز 9

عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية المتعلقة بالإنزال

عناصر بيانات الإنزال ضرورية لاستيفاء ثلاثة متطلبات وظيفية هي: أولاً تحديد تفاصيل حدث الإنزال (L1)؛ وثانيًاتأكيد امتثال الإنزال لجميع اللوائح الواجبة التطبيق (L2)؛ وثالثًا تحديد أول جهة تشتري المصيد توجد عادة في البر (L3).

بالإضافة إلى تأكيد تفاصيل الإنزال نفسه، من المهم إثبات الصلة بين المصيد المنزل والمصيد المسجل في مكان آخر من استمارة خطة التوثيق، من أجل تفادي خلط الأسماك المعتمدة بالأسماك غير المعتمدة (L1).

نادراً ما توثق عناصر بيانات الإنزال إجراءات الترخيص للإنزال، غير أن هذه الإجراءات تكتسي أهمية حاسمة لضمان شرعية عمليات الإنزال، ويُتوقع أن تتعزز بمرور الوقت (L2).

تسجيل أول جهة مشترية/متلقية للمصيد (L3) يشكل حلقة الوصل في سلسلة المسؤوليات، من عناصر البيانات البحرية، التي تتتبع المصيد، إلى العمليات البرية حيث تُحوَّل الأسماك إلى منتجات.

ويتمثل أحد أشكال التعقيد في تدخل أكثر من سفينة وسيطة واحدة بين سفينة الصيد ونقطة الإنزال (انظر التعريف الوارد في القسم 1–3). ويمكن أن تشمل الأمثلة في هذا الصدد انتقال المصيد إلى ناقلتين قبل الإنزال، أو دخول المصيد إلى الميناء (أو المرسى) على متن ناقلة ونقله إلى سفينة أخرى للمضي نحو وجهة أخرى. وينبغي لسلاسل الإمداد التي تشمل عمليات النقل المتعددة هذه أن تطبق عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية المتعلقة بالمسافنة لكل عملية نقل على حدة.

وينشأ تعقيد آخر عند وضع الأسماك في مرفق للتخزين البارد. وغالباً ما تقع مرافق التخزين البارد داخل مناطق جمركية (معفية من الرسوم) يمكن أن تتولى حفظ السلع و/أو فرزها و/أو إعادة تعبئتها دون الحاجة إلى توريدها إلى الإقليم الجمركي في البلد. وتوجد المخازن الباردة عادة في البر، غير أن موستيرو كابانيلاس وآخرين (2020) يبلغون عن حالتين تتمثلان في سفن مبردة راسية أو بوارج راسية تُستخدم باعتبارها مخازن باردة عائمة. ويمكن أيضاً اعتبار إنزال المصيد في حاوية مبردة توجد في البر شكلاً من أشكال التخزين البارد. ويُتوقع أن يكون هناك شكل من أشكال الرخص اللازمة لكي تتمكن سفينة صيد أو ناقلة من تفريغ مصيدها في مخزن بارد، تبعاً للبلد والمرفق (رصيف عام/خاص، ومرسى، وبارجة، ومستودع، وحاوية مبردة، على سبيل المثال)، غير أن هذه الرخص قد لا تتيح جميع المعلومات ومتطلبات التصديق اللازمة للإنزال. والنقطة الأساسية لإصدار شهادة الأصل القانوني هي تضمين عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية كل مرحلة من مراحل سلسلة الإمداد (نقل المسؤولية)، بما فيها المخازن الباردة. وإذا كانت المخازن الباردة تقع في بداية نقطة عملية البيع الأولى – أي قبل انطباق عملية تتبع المنتجات (القسم 4–2) – آنذاك ينبغي أن تُطبَّق إما عناصر بيانات المسافنة أو عناصر بيانات الإنزال (أيهما كان أنسب)، على الرغم من أن وضع المنتجات في مخزن بارد قد لا يشكل، من مناحي أخرى، مسافنة أو إنزالاً.

ويتعلق نوع أخير من أنواع التعقيد بالحالات التي تنطوي على استيراد الأسماك من دون إنزالها أولاً. ووفقاً للممارسة المتبعة حالياً، ولا سيما في السيناريوهات التي تشمل استخدام الحاويات (Mosteiro Cabanelas وآخرون، 2020)، تلمس بعض الأسماك البر لأول مرة من دون أن تكون قد خضعت للإجراءات القانونية المتعلقة بالموافقة على نقل الأسماك إلى البر بموجب القانون الدولي ذي الصلة. وتتخطى هذه العملية في واقع الأمر مرحلة الإنزال في سلسلة الإمداد وتخاطر بعدم إكمال عمليات تتبع المصيد في مرحلة يمكن أن تمارَس فيها مراقبة معقولة[21]. وبغية ضمان عملية تتبع كاملة للأصل القانوني، من المستصوب دائماً الاضطلاع بإجراءات الإنزال في أقرب فرصة ممكنة. وفي حالات استخدام الحاويات من دون إنزال، ينبغي للبلدان أن توثق عملية استخدام الحاويات

[21] قد يكون ممكناً، من الناحية النظرية، ممارسة نوع من المراقبة المتمثلة في تتبع المصيد في مرحلة الاستيراد، غير أن هذا العملية لا يوصى بها لأن فرص كشف مشاكل الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم تقل حسبما يقال بسبب زيادة المسافة الفاصلة عن أماكن الصيد وزيادة طول سلسلة المسؤولية التي ينبغي التحقق منها.

بواسطة عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية المتعلقة بالمسافة من أجل الاحتفاظ بسلسلة المسؤولية. وينبغي للبلدان التي تتلقى أسماكاً لم تخضع لإجراءات الإنزال أن توثق عملية التلقي باستعمال عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية المتعلقة بالإنزال من أجل تحديد أول جهة مسؤولة عن المصيد في البر (القسم 4–1–5، المتطلب الوظيفي L3)، إلى جانب تفاصيل وشرعية عملية الحيازة (القسم 4–1–5، المتطلبان الوظيفيان L1 وL2).

إطار الموجز 10

عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية المتعلقة بسلاسل الإمداد المعقدة

- يمكن لعناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية المعروضة في القسم 4–1 أن تستوعب بسهولة سلاسل الإمداد البسيطة نسبياً التي تشمل عملية مسافنة واحدة تعقبها عملية إنزال.
- ينبغي معالجة سلاسل الإمداد التي تشمل أكثر من سفينة وسيطة واحدة بين سفينة الصيد ونقطة الإنزال من خلال تطبيق عناصر بيانات المسافنة على كل عملية نقل على حدة.
- ينبغي تسجيل عملية التفريغ في مرفق تخزين بارد باستخدام عناصر بيانات المسافنة أو عناصر بيانات الإنزال، أيهما أنسب، بصرف النظر عما إذا كان التفريغ في المخزن البارد يشكل مسافنة أو إنزالاً من مناحي أخرى.
- بغية ضمان التتبع الكامل للأصل القانوني، من المستصوب دائماً الاضطلاع بإجراءات الإنزال في أقرب فرصة ممكنة. أما في الحالات التي تنطوي على تخطي إجراءات الإنزال وعلى استيراد الأسماك باعتبارها منتجات، فينبغي توثيق عناصر البيانات والمتطلبات الوظيفية المتعلقة بعمليات الإنزال لإكمال إجراءات تتبع المصيد.
- توضح هذه الأمثلة على سلاسل الإمداد المعقدة أهمية تسجيل جميع مراحل سلسلة الإمداد باستخدام عناصر بيانات لدعم المتطلبات الوظيفية من أجل توثيق الأصل القانوني في كل خطوة.

4–2 المتطلبات الوظيفية المتعلقة بتتبع منتجات الأسماك

تناول القسم السابق المتطلبات الوظيفية وعناصر البيانات الرئيسية الوطنية التي ينبغي أن تتحقق منها السلطات الوطنية حتى مرحلة الإنزال. وفي هذه المرحلة من مراحل سلسلة الإمداد، تكون الأسماك متأتية إما من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم أو من الصيد القانوني. وبعبارة أخرى، فحتى لو اعتُمدت الأسماك على النحو المناسب في مرحلة الإنزال، قد تصبح فيما بعد منتجات غير قانونية بطرق أخرى (إذا هُربت أو إذا لم تُوسم توسيماً سليماً، على سبيل المثال)، غير أن وضع أصلها القانوني فيما يتعلق بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يظل على حاله. ولذلك، فمع مضي مصيد الأسماك عبر سلسلة الإمداد بعد الإنزال، لا تعود وظيفة خطة التوثيق هي تحديد الأصل القانوني، بل تتبعه والحفاظ عليه.

ومع ذلك، فإن الحفاظ على شهادة الأصل القانوني، بينما يتحول مصيد الأسماك إلى منتجات أسماك، يتطلب نوعاً من التتبع أدق من النوع المطبق حتى الآن. وتقع المسؤولية عن هذا النوع من التتبع على عاتق السلطات الوطنية (انظر القسم 3–3)، كما أنه لا يسترشد على وجه خاص بعناصر البيانات المدرجة في الوثائق التجارية المحددة في خطة التوثيق (الجدول 1، العمود الأيسر). ولهذا السبب، فإن القسم التالي لا يحلل عناصر البيانات المستخدمة في خطط التوثيق القائمة - من قبيل رقم تسجيل مصنع التجهيز أو سند الشحن أو رقم رخصة الاستيراد/التصدير. وبدلاً من ذلك، فإن المتطلبات الوظيفية المتعلقة بتتبع منتجات الأسماك لأغراض خطة التوثيق تُحدَّد بمدى حاجة السلطات الوطنية إلى الحفاظ على العلاقة بين شهادات المصيد الواردة في خطة التوثيق والمنتجات التي تعتمدها أثناء التصدير. وتحدد الفروع التالية وتوضح، على وجه الخصوص، ثلاثة متطلبات وظيفية للحفاظ على تصريح الأصل القانوني من خلال إمكانية تتبع المنتجات على الصعيد الوطني:

أولاً– منع الإفراط في استخدام شهادات المصيد (المتطلب الوظيفي P1؛ القسم 4–2–1)؛

ثانيًا– منع استبدال/خلط المواد غير المعتمدة بالمواد المعتمدة (المتطلب الوظيفي P2؛ القسم 4–2–2)؛

ثالثًا– الحفاظ على سلسلة محلية للمسؤولية خاضعة للمراجعة (المتطلب الوظيفي P3؛ القسم 4–2–3).

وكما أن عناصر بيانات الأصل القانوني المعمول بها لدى كل سلطة وطنية لإصدار الشهادات المتعلقة بسفينة الصيد والمصيد والمسافنة والإنزال لا تبيَّن بالضرورة في وثائق المصيد المحددة في خطة التوثيق، فإن المعلومات التي يستند إليها كل متطلب وظيفي لتتبع المنتجات لا تُسجَّل بالضرورة في الوثائق التجارية المحددة في خطة المصيد (الجدول 1، العمود الأيسر). بل إن هذه المعلومات تشكل أساس ضمان الأصل القانوني المطلوب من كل جهة مشاركة في سلسلة الإمداد (أي شهادات اعتماد الجهة المجهِّزة أو المصدِّرة أو المستوردة)، وتبيّن الوثيقة التجارية المحددة في خطة التوثيق الصلة بين الجهات المشاركة. ويتناول القسم 4–3 فرص التشغيل المتبادل وتقاسم البيانات بين الجهات المشاركة، بدل الاقتصار على تقاسم المعلومات الواردة في استمارات توثيق المصيد.

4–2–1 منع الإفراط في استخدام شهادات المصيد

المتطلب الوظيفي الأول فيما يتعلق بتتبع المنتجات هو منع الإفراط في استخدام شهادات المصيد (المتطلب الوظيفي P1). ويحدث الإفراط في الاستخدام عند إساءة استخدام شهادة المصيد لإثبات الأصل القانوني لكمية من الأسماك تتجاوز الكمية المبينة في شهادة المصيد بالفعل. ويعتبر الإفراط في استخدام شهادات المصيد قضية رئيسية بالنسبة لخطط التوثيق التي لا تعتمد مستودعاً مركزياً لتسوية التوازن الكتلي. وتُعتبر خطة التوثيق التي تعتمد مستودعاً مركزياً إلكترونياً مفيدة للغاية في المساعدة على إجراء عمليات التحقق من التوازن الكتلي لأن من الممكن تصميمها لكي تتتبع، على غرار خطة التوثيق الخاصة بلجنة أنتاركتيكا، الكمية المتبقية "المتاحة للبيع" في شهادة المصيد، بموازاة تقسيمها وتوزيعها[22]. ويمكن أيضاً أن تتيح خطط التوثيق الورقية الوظيفة اللازمة وأن تستجيب للطلبات المتعلقة بتسوية التوازن الكتلي إذا كانت كميات الأسماك المتداولة صغيرة نسبياً، كما هو الحال مثلاً في خطة التوثيق الخاصة بهيئة صيانة التونة. أما خطط التوثيق الورقية المتبقية فلا تتيح إمكانية مراقبة التوازن الكتلي، وتعتمد من ثم اعتماداً ضمنياً على السلطات الوطنية لإنشاء آليات كفيلة برصد العلاقة بين كميات المواد الواردة والخارجة، وضمان عدم الإفراط في استخدام شهادات المصيد.

ومن الطرق الشائعة التي يمكن أن ينشأ بها الإفراط في الاستخدام في خطط التوثيق الورقية الحالة التي تُستنسخ فيها شهادات المصيد في الوقت الذي يُقسَّم فيه المصيد بين شتى الجهات المشترية بينما لا يُسجل الحجم الموزع بموجب كل شهادة مصيد في مستودع مركزي. ويتيح ذلك فرصة لكل جهة تتلقى شهاد المصيد لزيادة كمية الأسماك المعتمدة بإضافة أسماك غير معتمدة كي تطابق الكمية المبينة في شهادة المصيد (الشكل 4). أما الطريقة الأخرى التي يمكن الإفراط بها في استخدام شهادات المصيد فتنطوي على المغالاة في غلال التجهيز. ولا تقتصر هذه المشكلة على خطط التوثيق الورقية التي تتيح إمكانية النسخ. فبموجب أي خطة من خطط التوثيق، يمكن للجهة المعنية بالتجهيز اشتراء 10 أطنان من المواد المعتمدة وإنتاج 5 أطنان من المنتجات النهائية (الغلة 'الحقيقية' = 50 في المائة)، غير أنها يمكن أن تضيف طنين من المنتجات غير المعتمدة إلى الأطنان الخمسة من المنتجات المعتمدة وتبلغ عن غلة نسبتها 70 في المائة. ولا يمكن كشف هذا الشكل من أشكال الإفراط في استخدام الكميات المعتمدة إلا عندما تُفهم غلال المنتج 'الحقيقية' فهماً جيداً[23]. وقد يكون من الصعب رصد الغلال لأنها لن تختلف باختلاف الأنواع وأصناف المنتجات فحسب، بل تختلف أيضاً من حيث مهارات وخبرات طاقم التجهيز. وتحتفظ بعض خطط التوثيق، فضلاً عن بعض السلطات الوطنية، بقواعد بيانات بشأن غلال منتجات الأسماك، ويمكن أن تحدد نطاقات الغلال المتوقعة (أو الحدود المسموح بها) لاستخدامها في تقييم العلاقة بين شهادة المصيد وكميات الصادرات. وبالإضافة إلى تجميع عوامل الغلة من الوثائق المقدمة، قد يكون هناك ما يسوغ إجراء رصد مستمر أو تفتيش دوري لمصانع التجهيز.

[22] أقرت هيئة التونة في الأطلسي، في ورقة عمل صادرة في عام 2016 (هيئة التونة في الأطلسي، 2016) بوجود مشاكل مرتبطة بعمليات التقسيم الواردة في شهادة المصيد في وثائق مصيد التونة زرقاء الزعانف.

[23] انظر الحاشية السابقة؛ تناولت هيئة التونة في الأطلسي أيضاً، في الورقة نفسها، الحاجة إلى رصد مردود المنتجات (عوامل التحويل).

الشكل 4– مثال على الإفراط في استخدام شهادات المصيد

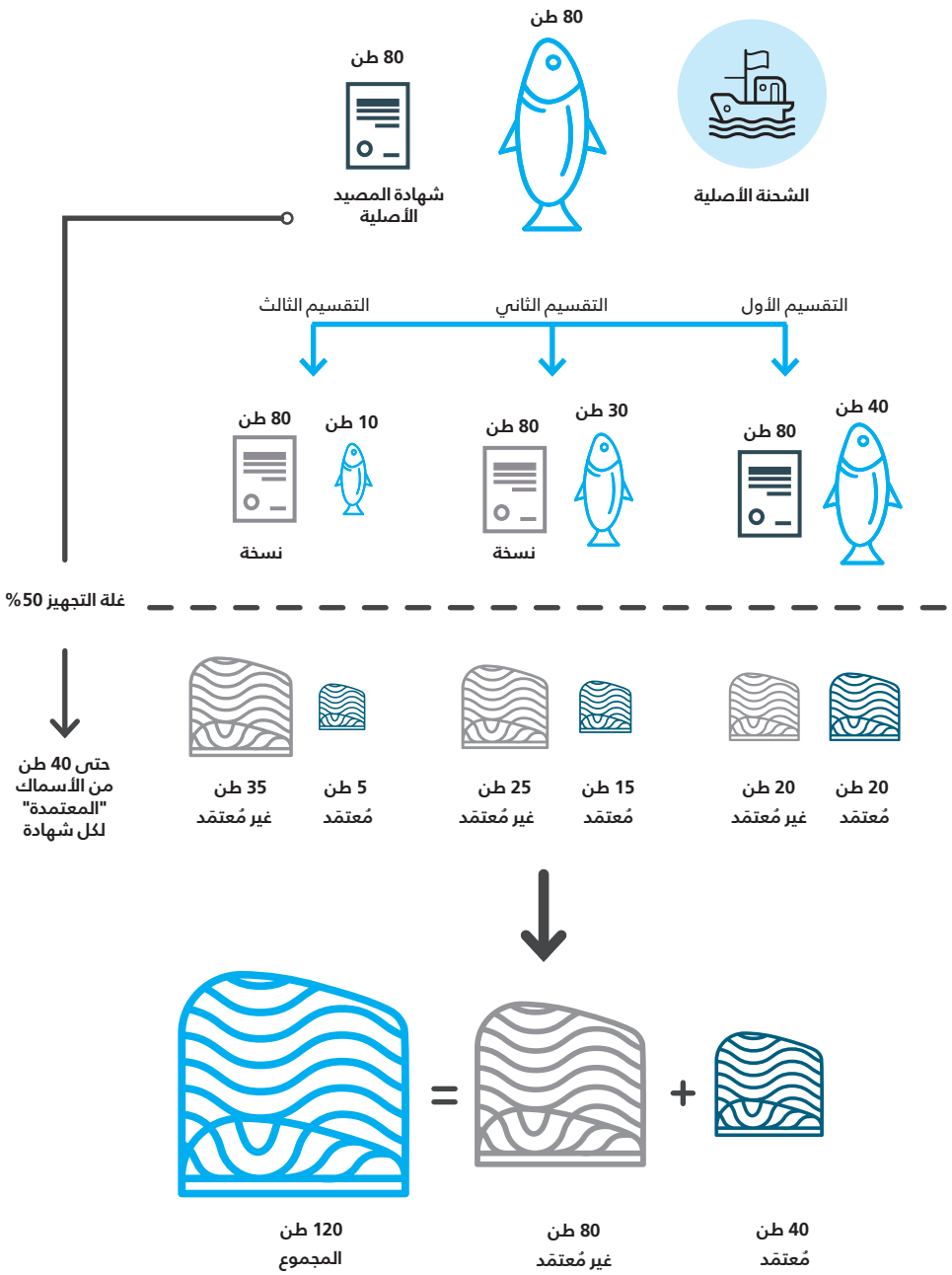

تُقسَّم شحنة أصلية معتمدة وزنها 80 طناً إلى ثلاث حصص تتألف على التوالي من 40 طناً و30 طناً و10 أطنان، وتُرفق بها نُسخ مصورة لا تسجل عمليات التقسيم. وتُضاف مواد غير معتمدة بحيث يطابق المجموع المنتَج في إطار كل تقسيم إجماليَ غلة التجهيز المتوقعة من الحجم المبين في شهادة المصيد (وهو 40 طناً في هذا المثال، إذا افترضنا غلة نسبتها 50 في المائة). ونتيجة لذلك، فإن حجم المواد المجهزة الذي يُزعم أنه مشمول بشهادة المصيد هو 120 طناً (3×40 طناً) – أي أنه يتجاوز الحجم الفعلي المعتمد بثلاثة أمثال. وما لم تُسوَّ عمليات التقسيم بأثر رجعي (السهم الأسود)، فلن يُكشف الإفراط في الاستخدام. ويمكن إضافة مواد غير معتمدة، وإن لم تكن مبيّنة في هذا الشكل، إذا كانت غلة التجهيز المبلغ عنها تصل إلى نسبة 70 في المائة، أي أن من الممكن أن "تُعتمد" خطأً في إطار شهادة المصيد الأصلية كميات ناتج أكبر.

وعلى الرغم من أن عدة خطط توثيق لا تتتبع التوازن الكتلي تتبعاً صريحاً، ومعظمها لا يرصد الغلال، فإن من المتوقع أن تكون لدى العديد من النظم الوطنية بالفعل قدرات على مراقبة كلتا المسألتين. ويعزى ذلك إلى أهمية هذه المعلومات للسلطات الجمركية عند تحديد الرسوم (أي رصد ما إذا كانت جميع المواد المستوردة للتجهيز – معفيةً من الرسوم – قد صُدرت من جديد)، وأهميتها لتوسيم البلد الأصلي[24]. وفي هذه الحالات، يمكن أن يكون الربط بين خطط التوثيق والنظم الوطنية طريقة فعالة من حيث التكلفة لمنع الإفراط في استخدام شهادات المصيد.

4–2–2 منع استبدال/خلط المواد غير المعتمدة بالمواد المعتمدة

يمكن أن يؤدي رصد الإفراط المحتمل في استخدام شهادات المصيد عن طريق تسوية التوازن الكتلي ومعدلات الغلال إلى تحديد الحالات التي تكون فيها كمية ناتج الأسماك المعتمدة أكثر من المتوقع بالنظر إلى مدخلات الأسماك المعتمدة. وقد يشكل ذلك أساساً كافياً لحظر تصدير المنتجات. أما إذا جرت مبادلة كمية معيّنة من المواد المعتمدة بكمية مماثلة من المواد غير المعتمدة، فإن رصد التوازن الكتلي والغلة لن يكشف الأمر (الشكل 5). ولذلك، يجب أن يُطبَّق رصد الإفراط في استخدام شهادات المصيد بالاقتران مع نظام لرصد سلامة الدفعات يمكن أن يضمن فصل الأسماك المعتمدة عن الأسماك غير المعتمدة على طول سلسلة الإمداد. وهذا أمر لا بد منه للحفاظ على ضمانة الأصل القانوني بالحيلولة دون الاستبدال أو دون الخلط بمنتجات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (المتطلب الوظيفي P2).

ورصد سلامة الدفعات عملية سهلة نسبياً عند التعامل مع مصدر واحد للمواد، لكنها تزداد تعقيداً عندما تختلط المواد المعتمدة من مصادر مختلفة، كما هو الحال مثلاً عندما تتضمن دفعة أكثرَ من شهادة مصيد واحدة. ومن المقبول، على صعيد الممارسة، أن يُبيَّن أن الأصل هو من جميع شهادات المصيد التي ربما أسهمت في المنتجات المجهزة، حتى لو كان بعض شهادات المصيد يشمل مواد لا يتضمنها المنتج بالفعل (الحوار العالمي، 2020أ). وهذه المسألة، التي تسمى الدمج المفرط، لا تزيد في حد ذاتها من خطر تبييض الأسماك المتأتية من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، لكنها تقوض بالفعل فائدة عمليات حساب التوازن الكتلي لأن الكمية المدخلة قد تصبح غامضة، ومن ثم قد يصبح التحقق من الغلال أمراً أصعب. ويمكن أن يؤدي الدمج المفرط أيضاً إلى مشاكل في حال إجراء مراجعة لاقتفاء الأصل: على سبيل المثال، إذا كُشفت مسألة في شهادة من شهادات المصيد عند التصدير إلى السوق النهائية، يمكن أن تتأثر جميع المنتجات المرتبطة بشهادة المصيد تلك (سواء أكانت تتضمن تلك المواد أم لا).

وتحديد مستوى تتبع مناسب والحفاظ عليه هو مسعى معقد ومتغير (Borit وOlsen، 2020). ونظراً لعدم تناول أي خطة من خطط التوثيق القائمة التفاصيل بالقدر اللازم لتتبع المنتجات (انظر القسم 3–3)، لا يتضمن أي منها أحكاماً تتعلق برصد سلامة الدفعات. ويعني هذا الأمر بدوره أن السلطات الوطنية هي التي تصبح مسؤولة عن ضمان سلامة الدفعات عند تأكيد الأصل القانوني للمنتجات المتأتية من مواد معتمدة. ولحسن الحظ، فإن النظم الوطنية لمراقبة الصحة والنظافة الصحية تشترط بالفعل سلامة الدفعات. وبالنسبة للعديد من السلطات الوطنية المسؤولة عن خطط التوثيق، توجد هذه النظم بالفعل داخل الجزء الحكومي نفسه ويمكن تسخيرها بسهولة لتوفير الضمانات اللازمة لخطط التوثيق. وفي حالات أخرى، يمكن أن تؤدي أشكال التعاون الجديدة بين مصائد الأسماك والسلطات المعنية بالصحة إلى تعزيز كلتا الوظيفتين (Clarke وHosch، 2013؛ Hosch وBlaha، 2017). وفي كلتا الحالتين، من الممكن إجراء رصد سلامة الدفعات من أجل خطة التوثيق من خلال الربط بالنظم الوطنية القائمة بدلاً من إنشاء نظم جديدة.

4–2–3 الحفاظ على سلسلة محلية للمسؤولية خاضعة للمراجعة

[24] من الأمثلة المفيدة على هذا النظام الصين، وهي أحد أكبر البلدان المجهزة للأسماك في العالم. وتسمح مصلحة الجمارك الصينية باستيراد المواد الخام السمكية لغرض تجهيزها وإعادة تصديرها من دون دفع الرسوم؛ وتختلف رسوم الاستيراد (التعريفات) بحسب النوع والشكل والبلد الأصلي، ولكنها يمكن أن تصل إلى نسبة تتراوح بين 10 في المائة و25 في المائة ((Harkell، 2019). وتُرصد غلال التجهيز عن كثب باستخدام أدلة التجهيز "للأغراض التجارية" لضمان عدم إخفاء أي من المواد المجهزة عن موظفي الجمارك وبيعها في السوق المحلية. ويتضمن كل دليل من أدلة التجهيز للأغراض التجارية كميات وأصنافاً محدودة لتيسير المراجعة، ويزور موظفو الجمارك المصانع ويفحصون أيضاً الشحنات عند التصدير بناءً على غلال التجهيز القياسية المحددة لشتى الأنواع وشتى أشكال المنتجات. للاستزادة، انظر Clarke (2009).

الشكل 5– العلاقة بين التوازن الكتلي وتتبع سلامة الدفعات عند تقييم إمكانية تتبع المنتجات

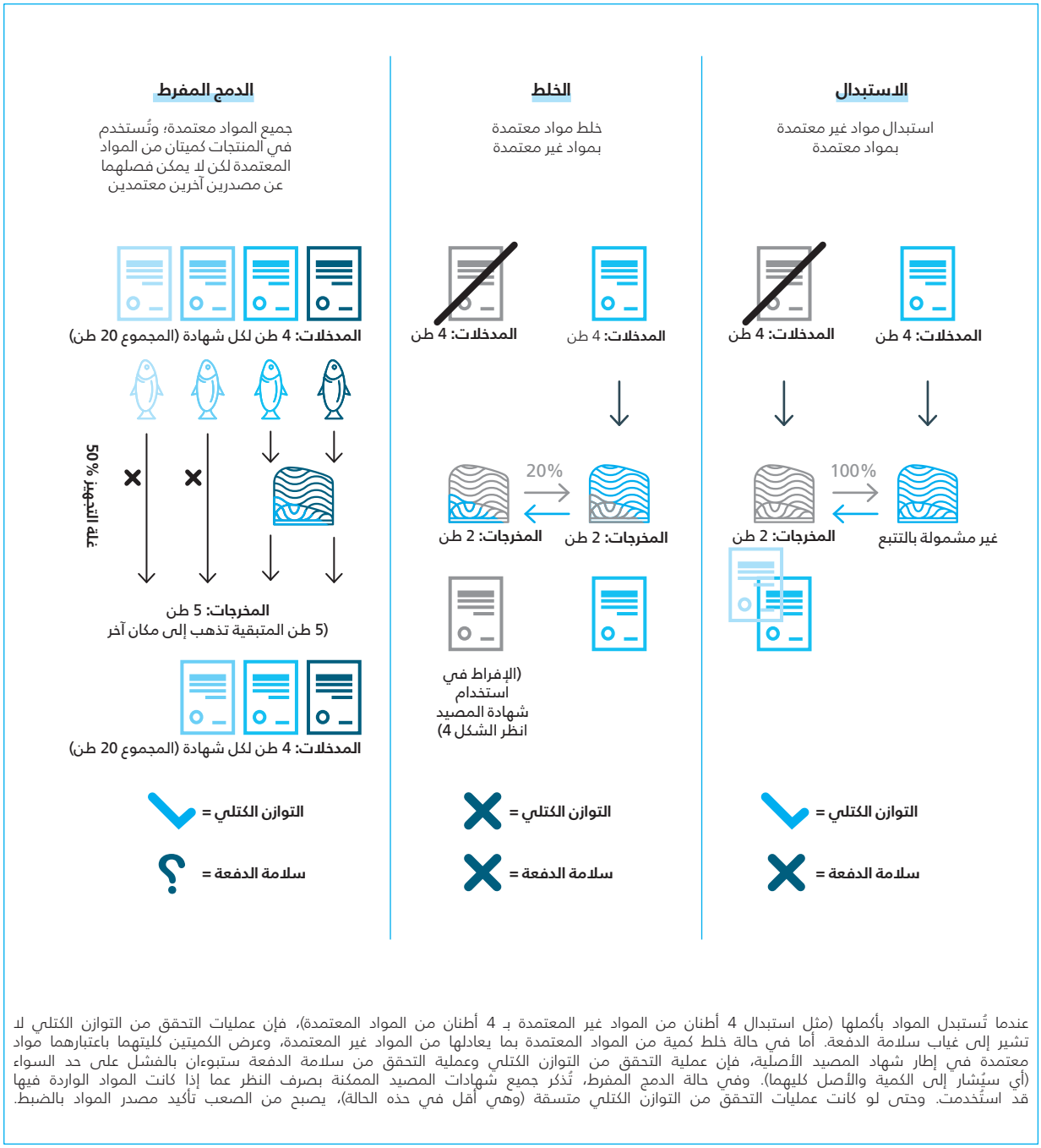

عندما تُستبدل المواد بأكملها (مثل استبدال 4 أطنان من المواد غير المعتمدة بـ 4 أطنان من المواد المعتمدة)، فإن عمليات التحقق من التوازن الكتلي لا تشير إلى غياب سلامة الدفعة. أما في حالة خلط كمية من المواد المعتمدة بما يعادلها من المواد غير المعتمدة، وعرض الكميتين كليتهما باعتبارهما مواد معتمدة في إطار شهاد المصيد الأصلية، فإن عملية التحقق من التوازن الكتلي وعملية التحقق من سلامة الدفعة ستبوءان بالفشل على حد السواء (أي سيُشار إلى الكمية والأصل كليهما). وفي حالة الدمج المفرط، تُذكر جميع شهادات المصيد الممكنة بصرف النظر عما إذا كانت المواد الواردة فيها قد استُخدمت. وحتى لو كانت عمليات التحقق من التوازن الكتلي متسقة (وهي أقل في حذه الحالة)، يصبح من الصعب تأكيد مصدر المواد بالضبط.

كما هو موضح أعلاه، تنطوي المتطلبات الوظيفية لمنع الإفراط في استخدام كميات شهادات المصيد (P1) والحفاظ على سلامة الدفعات (P2) على القدرة على اقتفاء الأصل انطلاقاً من المنتج إلى شهادة المصيد في أي مرحلة من مراحل سلسلة الإمداد المحلية. ومع ذلك، فبالإضافة إلى تلك المتطلبات، من الضروري أيضاً أن تتأكد السلطات الوطنية من الأطراف التي تعود لها الملكية القانونية للأسماك المعتمدة، أو التي تمارس سيطرتها المادية عليها، في كل خطوة من الخطوات، بتحديد سلسلة المسؤولية. وجميع الأطراف في سلسلة المسؤولية مطالَبة بالحفاظ على المتطلبين الوظيفيين P1 وP2؛ ولذلك، ينبغي أن يكون من الممكن إجراء المراجعة اللازمة بناءً على هذه المعايير في أي مرحلة من مراحل سلسلة الإمداد قد تشكل مدخلاً لمنتجات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (المتطلب الوظيفي P3).

وتمشياً مع تركيز خطط التوثيق على الضمانات من دولة إلى أخرى، تتضمن الوثائق التجارية المحددة في خطة التوثيق

(الجدول 1، العمود الأيسر) عناصر بيانات تركز أساساً على إرساء سلسلة المسؤولية بين البلدان. وتركز عناصر البيانات هذه على معلومات عن الجهة المصدّرة والجهة المستوردة، ووصف للمنتجات (نوعها وصنفها ووزنها)، وتفاصيل النقل (على سبيل المثال، رقم الحاوية أو الرحلة، وسند الشحن، وما إلى ذلك). وباستثناء نظام شهادات المصيد التابع للاتحاد الأوروبي، الذي يقتضي تقديم تصريح تجهيز يربط وزن المنتجات المجهزة بشهادات المصيد الأصلية، لا تقدم شهادات المصيد القائمة معلومات أخرى لها صلة بالسلسلة المحلية للمسؤولية. وهذا مثال آخر يدل على أن السلطات الوطنية لا ينبغي أن تقتصر على توفير عناصر البيانات المحددة في استمارات خطط المصيد، بل ينبغي لها أن تنظر أيضاً في المعلومات التي تحتاج إليها لتأييد الضمانات التي تقدمها عند التصديق على شهادات التصدير أو إعادة التصدير المحددة في خطة التوثيق. وعلى وجه الخصوص، يتعين على النظم الوطنية المعنية بالتتبع أن تغطي سلسلة الإمداد المحلية برمتها، بما في ذلك المخازن الباردة ومصانع التجهيز، وألا تقتصر على نقاط الاستيراد والتصدير المبينة في استمارات خطط التوثيق.

الإطار المواضيعي 5

مثال على نظام تتبع الأغذية البحرية لضمان الأصل القانوني

GLOBAL DIALOGUE on Seafood Traceability

الحوار العالمي بشأن تتبع الأغذية البحرية (الحوار العالمي) هو مبادرة يقودها القطاع وتستند إلى توافق الآراء، صُممت من أجل "إتاحة التتبع وإمكانية الحصول على معلومات يمكن التحقق منها، باعتبار ذلك وسيلة لضمان الأصل القانوني لمنتجات الأغذية البحرية ولدعم التوريد المسؤول" (الحوار العالمي، 2020أ؛ والحوار العالمي 2020ب؛ والحوار العالمي، 2020ج؛ والحوار العالمي، 2020د). وتهدف المبادرة إلى زيادة التشغيل المتبادل وإمكانية التنبؤ، مما يؤدي إلى تكافؤ فرص الشركات التي تتلقى عدداً متزايداً من الطلبات التجارية والتنظيمية المتعلقة بالتتبع.

وفي شباط/فبراير 2020، أطلق الحوار العالمي المعايير العالمية الأولى على الإطلاق للتتبع المتبادل للأغذية البحرية، والمعنونة معايير الحوار العالمي وخطوطه التوجيهية بشأن نظم التتبع المتبادل للأغذية البحرية، الإصدار 1.0 (*GDST Standards and Guidelines for Interoperable Seafood Traceability Systems, Version 1.0*) (المعايير والخطوط التوجيهية للحوار العالمي). وتتضمن المعايير والخطوط التوجيهية للحوار العالمي قائمة عالمية أساسية بعناصر البيانات المصممة لتحديد الأصل القانوني لمنتجات الأغذية البحرية. وتتمحور المعايير والخطوط التوجيهية للحوار العالمي حول رقم وحيد لتحديد الهوية (مثل رقم البند أو كود التخزين) ورقم ربط (مثل رقم الدفعة) يُسندان لتحديد المنتج ودفعة المواد الخام، على التوالي. ويرتبط هذان الرقمان بـ 33 عنصراً آخر من عناصر البيانات لتتبع الأصل القانوني من لحظة المبيع الأول إلى مرحلة البيع بالتجزئة. ويمكن ملء معظم عناصر البيانات المدرجة في المعايير والخطوط التوجيهية للحوار العالمي انطلاقاً من عناصر البيانات المتعلقة بسفينة الصيد والمصيد والمسافنة والإنزال، الواردة في خطط التوثيق القائمة. وتشكل المعايير والخطوط التوجيهية للحوار العالمي، بالإضافة إلى هدفها المتمثل في السماح بتقاسم البيانات المتعلقة بالأصل القانوني بين الشركاء في سلسلة الإمداد، استمارة اً مفيداً للنظم الأخرى التي تحتاج إلى الحفاظ على المعلومات عن الأصل القانوني داخل الحدود الوطنية، وربما خارجها.

ويواصل الحوار العالمي العمل على توسيع نطاق الأخذ بقواعده المتعلقة بالتتبع في القطاع الخاص ولدى الحكومة على حد السواء، وإرساء عملية رقمية ومتبادلة لتقاسم المعلومات عن الأصل القانوني، باعتبار ذلك ممارسة تشغيل موحدة أساسية في إطار قطاع الأغذية البحرية.

وأرسى بعض البلدان نظماً وطنية لتتبع منتجات مصائد الأسماك تتضمن متطلبات حفظ السجلات أو تقديم التقارير في جميع خطوات سلسلة الإمداد. وفي بلدان أخرى، تتولى مصلحة الجمارك و/أو السلطات الصحية نظم التتبع فيما يتعلق بطائفة واسعة من الأغذية والمنتجات الأخرى، وقد يكون من الممكن الربط بهذه النظم بدلاً من وضع نظم جديدة لتتبع الأصل القانوني. ويمكن أيضاً للسلطات الوطنية التي تشارك في خطط التوثيق ولكنها لا تملك نظاماً وطنياً للتتبع أن تنظر في الاستناد إلى ممارسات التتبع المعتمدة في القطاع من أجل الحفاظ على تصريح الأصل القانوني (الإطار المواضيعي 5). وأياً كان نوع النظام المستخدم، فإن الهدف ليس هو رصد كل معاملة في كل حلقة من حلقات سلسلة الإمداد، بل هو القدرة على توثيق سلسلة المسؤولية ومراجعتها كلما دعت الحاجة إلى التحقق.

3-4 التشغيل المتبادل وتقاسم البيانات

يركز هذا المنشور على تقديم إرشادات عملية إلى السلطات الوطنية عند توفير البيانات اللازمة لوثائق خطة التوثيق والعمليات المرتبطة بها، وعند التعامل مع هذه الوثائق والعمليات. وشجعت الفروع السابقة البلدان على تحديد عناصر البيانات التي تشكل أساس شهادات الاعتماد التي تُصدَر بموجب خطط التوثيق وتكون ضرورية في مراحل محددة في إطار سلسلة الإمداد، وعلى التحقق من عناصر البيانات تلك على الصعيد الوطني (على سبيل المثال، المتطلبات الوظيفية الخاصة بسفن الصيد أو بالإنزال). ومع ذلك، فإن الفعالية العامة لخطط التوثيق تحددها إمكانية تتبع الأصل القانوني في جميع مراحل سلسلة الإمداد برمتها.

إطار الموجز 11

المتطلبات الوظيفية لتتبع منتجات الأسماك

- عندما تُعتمد الأسماك اعتماداً مناسباً عند الإنزال يؤكَّد وضع أصلها القانوني فيما يتعلق بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ وينبغي أن يكون الهدف من خطة التوثيق هو الحفاظ على شهادة الأصل القانوني تلك طوال المراحل المتبقية من سلسلة الإمداد.
- خطط التوثيق ليست مناسبة تماماً لتحقيق هذا الهدف لأنها لا تتتبع الأسماك عن كثب داخل الحدود الوطنية ولا تتناول التفاصيل بالقدر الكافي لتتبع المنتجات تتبعاً موثوقاً عندما يُقسَّم المصيد ويُجهَّز. ولذلك، فإن خطط التوثيق تفرض ضمناً ضرورة الاعتماد الشديد على النظم الوطنية للحفاظ على إمكانية تتبع الأصل القانوني.
- المتطلبات الوظيفية المحدَّدة للحفاظ على تصريح الأصل القانوني طيلة عملية تتبع المنتجات على الصعيد الوطني هي: أولاً منع الإفراط في استخدام شهادات المصيد (P1)؛ وثانيًامنع استبدال/خلط المواد غير المعتمدة بالمواد المعتمدة (P2)؛ وثالثًا ضمان سلسلة محلية للمسؤولية خاضعة للمراجعة (P3).
- يمكن أن يحدث الإفراط في استخدام شهادات المصيد عن طريق نسخها و/أو المغالاة في غلال التجهيز. وللحد من هذا الخطر، ينبغي أن يُعتمَد، في إطار خطة التوثيق، مستودع مركزي أو وسيلة أخرى لتسوية التوازن الكتلي.
- ينبغي استخدام رصد سلامة الدفعات بالاقتران مع تسوية التوازن الكتلي للحيلولة دون استبدال أو خلط الأسماك غير المعتمدة (التي قد تكون متأتية من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم) بالأسماك المعتمدة.
- يجب أن يتسنى تنفيذ عمليات التحقق من الإفراط في الاستخدام ومن سلامة الدفعات - حسب الطلب - لمراجعة سلسلة المسؤولية الوطنية برمتها من مرحلة الاستيراد إلى مرحلة التصدير.
- قد يكون من الممكن الربط بنظم التتبع التي تستخدمها مصلحة الجمارك الوطنية و/أو السلطات الصحية الوطنية، بدلاً من وضع نظم جديدة لتتبع الأصل القانوني داخل الحدود الوطنية. ويمكن أيضاً أن تشكل مبادرات قطاع الأغذية البحرية، من قبيل المعايير والخطوط التوجيهية للحوار العالمي استمارة أ لنظم التتبع الوطنية.

وفي سياق خطط التوثيق، هناك ثلاث طرق يمكن من خلالها الجمع بين الضمانات المقدمة من كل بلد داخل سلسلة الإمداد، وذلك لمنع دخول منتجات الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الشكل 6). فأما الطريقة الأولى فهي خطة التوثيق نفسها. وخطة التوثيق، سواء أكانت ورقية أم رقمية، هي أداة لتجميع المعلومات والشهادات المقدمة من شتى الجهات المشاركة في شكل موجز وموحد يمكن تمريره من جهة إلى أخرى عن طريق سلسلة الإمداد. وفي الظروف العادية، تقتصر البيانات التي يمكن تقاسمها على البيانات الواردة في استمارات خطط التوثيق أو واجهاتها البينية، وقد تُفرض في بعض الحالات قيود إضافية بشأن الجهات المشاركة في خطط التوثيق التي يجوز لها الحصول على بيانات بعينها.

وأما الوسيلة الثانية لتقاسم البيانات فهي التحقق، حيث يمكن للجهات المشاركة في المرحلة النهائية من خطة التوثيق طلب تأكيد المعلومات المقدمة من الجهات المشاركة في خطة التوثيق في مرحلة سابقة من مراحل سلسلة الإمداد. وقد يتعلق التحقق بمعلومات سبق تقديمها في خطة التوثيق، أو قد ينطوي على توفير معلومات ذات صلة و/أو معلومات محددة تكون في حوزة السلطات الوطنية. ومن المتوقع أن يؤدي التطوير الجاري للنظم الرقمية، من قبيل النظم التي تتضمن فهرس الأرقام الوحيدة لتحديد هوية السفن، ومنها على سبيل المثال السجل العالمي لسفن الصيد (السجل العالمي)، أو تنفيذ أحكام الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء (النظام العالمي لتبادل المعلومات)، إلى المساعدة في عمليات التحقق بتوفير معلومات حسب الطلب، وإلى تعزيز إضفاء طابع رسمي على التشغيل المتبادل لأنواع البيانات التي تتضمنها. ويمكن أيضاً أن تشكل المصادر الإقليمية ودون الإقليمية، مثل قواعد البيانات المتعلقة بالسفن أو عمليات المسافنة التي ترخص لها المنظمة الإقليمية، وقواعد البيانات الوطنية القائمة بذاتها المتعلقة بعمليات الإنزال، مصادر للتحقق إما من خلال البوابات العامة أو قنوات الاستعلام المرخصة.

والطريقة الثالثة لتقاسم المعلومات المتعلقة بالأصل القانوني في جميع مراحل سلسلة الإمداد هي إنشاء نظام يتضمن معايير وبروتوكولات للبيانات قابلة للتشغيل المتبادل من أجل تقاسم البيانات. ويبدو أن النظم من هذا القبيل لم تُنفَّذ بعد، على الرغم من أن الحوار العالمي (انظر الإطار المواضيعي 5) يتوقع وضعها في نهاية المطاف بين الأطراف الفاعلة في هذا القطاع

الشكل 6– تقاسم البيانات المتعلقة بالأصل القانوني بين الجهات المختلفة المشاركة في سلسلة الإمداد الوطنية

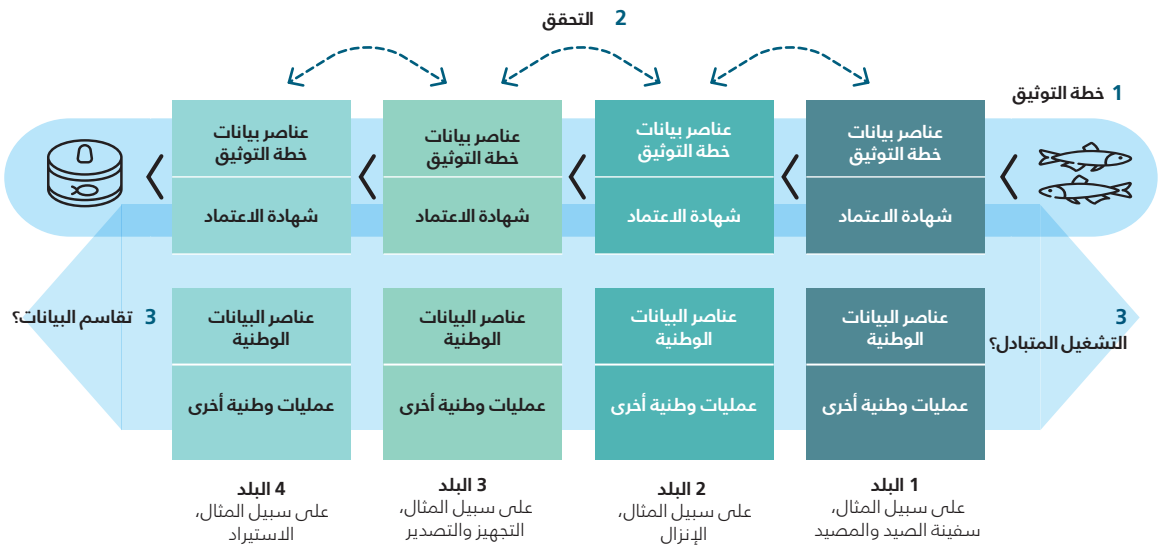

تشمل التآليات ما يلي: (1) تقاسم عناصر البيانات وشهادات الاعتماد الوطنية المبينة في الاستمارات/الواجهات البينية المتاحة عن طريق خطة التوثيق نفسها؛ و(2) تأكيد عناصر بيانات خطة التوثيق وإمكانية تلقي بيانات إضافية عبر عمليات التحقق، ويتم ذلك عادة بين هيئتين وطنيتين في مراحل مختلفة من سلسلة الإمداد؛ و(3) وضع نظم جديدة لتقاسم بيانات خطط التوثيق والبيانات الأخرى خارج إطار خطط التوثيق.

المتقاربة التفكير[25]. وسيكون النظام قادراً على تقاسم عناصر البيانات – بما فيها عناصر البيانات الواردة في خطط التوثيق، وعناصر إضافية – في كل مرحلة من مراحل سلسلة الإمداد، بصرف النظر عن الحدود الوطنية. وكما أقر به الحوار العالمي، فإن التشغيل المتبادل يسمح بمرور المعلومات بين مستخدمين متعددين، لكنه لا يُلزم بذلك ولا يحدد كيفية حدوثه. وتتراوح خيارات تقاسم البيانات بين التراكم البسيط (بحيث يمكن لكل مستخدم لاحق الاطلاع على جميع البيانات المتاحة في المراحل الأولية)، أو مستودع مشترك يتولى طرف موضوعي مراقبة النفاذ إليه، أو مخزونات بيانات لامركزية يمكن الوصول إليها من خلال استفسارات مرخصة (الحوار العالمي، 2020أ).

وبالإضافة إلى هذه الطرق الثلاث لتقاسم البيانات بين أطراف خطة التوثيق، هناك أيضاً مبادرات حالية تهدف إلى وضع خطط توثيق منسقة جديدة وتعزيز تقاسم المعلومات بين خطط التوثيق القائمة (على سبيل المثال، تحالف الاتحاد الأوروبي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، 2020). ويستند ذلك إلى الاعتراف الواسع بأن نطاق كل خطة من خطط التوثيق، على الرغم من احتمال اتساعه (ولا سيما في حالة نظام الاتحاد الأوروبي لشهادات المصيد، وبرنامج الولايات المتحدة الأمريكية لرصد الواردات)، يظل محدوداً، ومن ثم يمكن أن يُوجَّه الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم ومنتجاتُه نحو مصائد أسماك وأسواق تقع خارج نطاق خطة التوثيق. وفي الوقت نفسه، فإن خطط التوثيق القائمة تجسد عدداً من الاختلافات الهامة (انظر الجزء 2 والملحقات 1–5)، وتطورت تطوراً بطيئاً من خلال عمليات مستقلة متعددة الأطراف، ومن غير المحتمل على ما يبدو مواءمتها في وقت قريب. غير أن ذلك لا يمنع السلطات الوطنية من تنظيم معلوماتها ونظمها بطرق يمكن أن تستوفي متطلبات خطط التوثيق المختلفة، القائمة والمستقبلية على حد السواء[26]. ويعرض الجزء التالي عمليات يمكن الاضطلاع بها على الصعيد الوطني لتقييم القدرات وتحسين الأداء استناداً إلى متطلبات خطط التوثيق القائمة والمستقبلية.

إطار الموجز 12

التشغيل المتبادل وتقاسم البيانات

يمكن تقاسم البيانات المتعلقة بالأصل القانوني بين الجهات المشاركة في خطة التوثيق الوطنية عبر خطة التوثيق نفسها، وذلك من خلال عمليات تحقق بين الجهات المشاركة في خطة التوثيق (يمكن أن تُستخدم فيها أيضاً قواعد بيانات خارجية) أو من خلال نظم مصممة تحديداً لتقاسم البيانات (على سبيل المثال، الحوار العالمي).

من غير المحتمل على ما يبدو مواءمة عناصر بيانات خطط التوثيق ومتطلباتها في وقت قريب، ومع ذلك يمكن للسلطات الوطنية أن تنظم معلوماتها ونظمها بطرق تستوفي متطلبات خطط التوثيق القائمة والمستقبلية على حد السواء.

[25] يمكن أن تؤدي مبادرات أخرى مصممة لتيسير تقاسم البيانات بين مصائد الأسماك دوراً في هذا الصدد (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، 2018)، مثل لغة مصائد الأسماك للتبادل العالمي التي وضعها الاتحاد الأوروبي (FLUX; UNECE, 2018). وتهدف هذه اللغة إلى إنشاء شبكة لتبادل المعلومات بين جميع الأطراف ذات الصلة المعنية بإدارة مصائد الأسماك، بما يشمل السفن والرخص والمصيد والمبيعات. وتستند هذه اللغة إلى معايير مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، التي صُممت بغرض تحسين التنسيق والتعاون على الصعيد العالمي في مجالي تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية.

[26] يقدم Hosch وBlaha، (2017 القسم 3–3–4) مزيداً من المعلومات ومثالًا على منصة إلكترونية وطنية لتتبع منتجات الأسماك.

5– فرص تنفيذ مبادئ خطط توثيق المصيد على الصعيد الوطني

يقدم هذا الجزء بعض التدريبات العملية المحددة (القسم 5–1) التي يمكن للسلطات الوطنية استخدامها لاستكشاف واختبار قدراتها لدعم متطلبات خطط التوثيق التي تمت مناقشتها في الفروع السابقة. إلى جانب الوفاء بالتزامات الامتثال الفورية، قد تجد البلدان أيضًا فرصًا لتوقع المتطلبات المحلية والدولية المستقبلية من خلال بناء أنظمة وطنية أقوى للتصديق على الأصل القانوني (القسم 5–2).

5–1 تمارين لتقوية عمليات التحقق من خطط توثيق المصيد

تم تصميم التمارين التالية للمساعدة في تحديد ما يمكن أن يكون فيه مخاطر متبقية من دخول منتجات الصيد غير القانوني إلى سلسلة التوريد. ينبغي لدول علم سفن الصيد ودول علم سفن الشحن ودول الميناء أن تنظر في التمرين 1 (المتطلبات الوظيفية لتتبع المصيد) والتمرين 3 (التحقق)؛ ويجب على دول الاستيراد والتصدير والمعالجة النظر في التمرين 2 (المتطلبات الوظيفية لتتبع المنتج) والتمرين 3 (التحقق). بالنسبة للعديد من الدول، ستكون التدريبات الثلاثة جميعها أمرا بالغ الأهمية.

5–1–1 التمرين 1: عناصر البيانات لتتبع المصيد الوطني

عند المشاركة في خطط التوثيق، يجب أن تكون سلطات دولة العلم والميناء قادرة على جمع كلّ عناصر البيانات الضرورية في السياق الوطني من أجل دعم المتطلبات الوظيفية الكامنة وراء شهادات المصدر القانونية التي تقدمها، والتحقّق منها. في بعض الحالات، قد تكون عناصر البيانات مختلفة عن المطلوب تسجيلها في نماذج خطط التوثيق، أو إضافية لها. نظرًا لأن مجموعة عناصر البيانات المحتملة لكل محطة على طول سلسلة التوريد كبيرة، من المهم تحديد عناصر البيانات الوطنية الأساسية التي يكون التحقق فيها أمرًا بالغ الأهمية. حيثما أمكن، يمكن أيضًا تبسيط عناصر البيانات – دون فقدان محتوى المعلومات – عند توفر معرفات فريدة أو روابط إحالة مرجعية. يستكشف هذا التمرين العلاقة بين عناصر البيانات المطلوبة من قبل خطط التوثيق وعناصر البيانات الضرورية في ظروف وطنية محددة من أجل تحديد أولويات أنشطة التحقق.

توفر ورقة العمل 1 إطارًا لتحديد عناصر البيانت لتتبع المصيد الوطني في سبع خطوات:

1– تحدد الدور الذي تؤدّيه الدولة في خطط التوثيق بناءً على عمليات التحقق المطلوبة. على سبيل المثال: ستكون دول علم سفينة الصيد مسؤولة عن الوفاء بالمتطلبات الوظيفية المتعلقة بسفينة الصيد، والمصيد، وربما المُسافنة والإنزال؛ قد تكون دول علم سفينة إعادة الشحن مسؤولة عن استيفاء المتطلبات الوظيفية لإعادة الشحن؛ ودول الميناء قد تحتاج إلى ضمان المتطلبات الوظيفية للإنزال. بالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والصكوك ذات الصلة، ينبغي للدول الساحلية أن تنظر في الاقتداء بمسؤوليات دول علم سفن الصيد عن سفن الصيد الأجنبية التي تصطاد في مياه الدول الساحلية، وينبغي لدول الميناء أن تنظر في التحقق من عناصر البيانت في البحر والمتطلبات الوظيفية عندما تكون شهادة الصيد غير متوفرة عند الإنزال (انظر ورقة العمل 1، الحواشي). تحقق من جميع الأدوار التي تنطبق في الصف العلوي، ثم تحقق من صفوف المتطلبات الوظيفية التي تنطبق.

2– في الصف الثاني، ضع دائرة حول جميع خطط التوثيق التي تشارك فيها الدولة (أو من المحتمل أن تشارك فيها).

3– في العمود ألف، قم بإدراج عناصر البيانات ذات الصلة بكل متطلب وظيفي قابل للتطبيق بموجب خطط التوثيق المحاطة بدائرة في الصف الثاني (انظر الملاحق 1–5).

4– في العمود باء، قم بإدراج أي عناصر بيانات غير معروضة في العمود ألف تكون مفيدة في السياق الوطني. ويمكن أن تشمل عناصر البيانات الواردة في مخططات أخرى أو تلك التي أوصت بها مصادر أخرى (الملحقات 1–5) أو المعرفات الوطنية، ومتطلبات الترخيص أو غيرها من قضايا الامتثال الرئيسية. تأكد من تحديد عناصر البيانات (أي نوع البيانات المحدد) وليس مجرد مصدر المعلومات.

5- في العمود جيم، اختر عناصر البيانات من العمودين ألف و باء والتي يجب أن تكون ذات أولوية للتحقق داخل السياق الوطني. ضع في اعتبارك ما إذا كان من الممكن التحقق من عناصر بيانات متعددة بمعرف واحد (أي التبسيط؛ انظر الإطار المواضيعي 3).

6- في العمود دال، ضع في اعتبارك قائمة عناصر البيانات في العمود جيم مقابل المتطلبات الوظيفية في العمود الأول. هل تم تأكيد كل متطلب وظيفي بما لا يدع مجالاً للشك أم أن هناك بعض المخاطر المتبقية لدخول منتجات الصيد غير القانوني في سلسلة التوريد؟

7- في العمود هاء، قم بإدراج أي أفكار للتحسينات مثل إضافة عناصر بيانات وطنية جديدة للتحقق، وتغيير تنسيق عناصر البيانات (على سبيل المثال، التحويلات بين إحداثيات الصيد ومناطق إدارة مصايد الأسماك)، وتبسيط عناصر البيانات (على سبيل المثال، ربط عمليات التحقق بواسطة عناصر بيانات متعددة من خلال معرف واحد)، أو إعداد البروتوكولات لإنشاء معرّف يمكن استخدامه كأحد عناصر البيانات (على سبيل المثال، إنشاء مُعرّف فريد لتقارير الشحن العابر).

إطار الموجز 13

تحديد عناصر البيانات لتتبع المصيد الوطني

- ينبغي للسلطات الوطنية تحديد عناصر البيانات الضرورية للتحقق قبل التصديق على الأصل القانوني: قد تكون مختلفة عن عناصر البيانات المطلوب تسجيلها في نماج خطط التوثيق أو إضافية لها.
- قد يكون من الممكن تبسيط مجموعة كيدي ليتم التحقق منها باستخدام معرّفات فريدة أو مجموعات بيانات مرتبطة بالإحالة المرجعية.
- يجب اتخاذ إجراءات لمعالجة أي مخاطر متبقية يتم تحديدها عند مقارنة البيانات المتاحة كـعناصر البيانات بالمتطلبات الوظيفية التي تكمن وراء شهادات المصدر القانونية التي تقتضيها خطط التوثيق.

5-1-2 التمرين 2: تقييم أنظمة تتبع المنتجات السمكية الوطنية

ينبغي أن تقدم عناصر البيانات لتتبع المصيد والمتطلبات الوظيفية في القسم 5-1-1 شهادة مصدر قانونية مناسبة في نقطة الإنزال، إذا تم تطبيقها بشكل صحيح. ومن الضروري بعد ذلك تطبيق مبادئ التتبع للتأكد من أن البلدان المعالجة والمصدرة لا ترفق شهادة المنشأ القانونية إلا للمنتجات الناشئة من الأسماك التي تم إنزالها أو استيرادها بالاقتران مع شهادة مصيد صالحة. لكن لن تتمكن السلطات الوطنية من الاعتماد على عناصر البيانات المدرجة في الوثائق التجارية المحددة في خطة التوثيق لتوفير هذا النوع من التتبع على مستوى المنتج (انظر القسم 4-2): سوف تحتاج إلى التأكيد بشكل مستقل أن أنظمة التتبع المحلية الخاصة بها قادرة على الحفاظ على هذا الرابط. وقد تم تصميم ورقة العمل الواردة أدناه لتسهيل تقييم أنظمة تتبع المنتجات الوطنية مقابل المتطلبات الوظيفية الثلاثة التي تدعم التحقق من صحة الوثائق التجارية المحددة في خطة التوثيق.

توفر ورقة العمل 2 إطارًا لتقييم أنظمة تتبع المنتجات السمكية الوطنية في ست خطوات، بما في ذلك استكشاف الروابط المحتملة بين الأنظمة الحالية:

1- حدد ما إذا كان البلد في الوقت الحال، أو من المحتمل في المستقبل، يحتاج إلى تقديم عمليات التحقق من صحة أي مستند تجاري المحددة في خطة التوثيق (أي أنشطة الاستيراد و/أو التصدير و/أو المعالجة؛ انظر الجدول 1، العمود الأيمن [الصفحة xx]). وإلاّ يمكن تخطي ورقة العمل هذه. وسيتعين على البلدان التي لديها مسؤوليات التحقق من صحة الوثائق التجارية المحددة في خطة التوثيق (سواء الاستيراد أو التصدير و/أو المعالجة) مراعاة المتطلبات الوظيفية الثلاثة (P1 و P2وP3) الموضحة في العمود الأول.

ورقة العمل 1– تحديد عناصر البيانات لتتبع المصيد الوطني

الأدوار الوطنية: (حدد كل ما ينطبق)	دولة علم سفينة الصيد (املاء الصفوف 1T، و2T و 3T)* (املاء الصفوف 1V ، و1C و 2C)**		دولة علم سفينة الشحن العابر (املاء الصفوف 1T، و2T و 3T)			دولة ميناء الإنزال *** (املاء الصفوف 1L، و2L و 3L)
الخطط ذات الصلة: (ضع دائرة حول واحدة أو أكثر)	خطط لجنة أنتاركتيكا	**هيئة التونة في الأطلسي– برنامج وثائق المصيد**	برنامج الوثائق الإحصائية	خطط هيئة صيانة التونة	**شهادة المصيد–الاتحاد الأوروبي**	برنامج رصد الواردات – وأ م
المتطلبات الوظيفية المقابلة (حدد المتطلبات التي تنطبق): ↓↓↓↓↓↓	**ألف** اذكر عناصر البيانات المطلوبة من بموجب خطط التوثيق محاطة بدائرة أعلاه في الصفوف المحددة أدناه (انظر الملحقات)	**باء** اذكر أي من عناصر البيانات الأخرى ذات صلة في الصفوف المحددة أدناه (انظر الملحقات وراعي الظروف الوطنية الخاصة)	**جيم** أي العناصر في العمودين ألف و باء يعدّ مهماً للتحقق من أجل تأكيد المتطلبات الوظيفية في العمود الأول؟		**دال** إذا تم التحقق من عناصر البيانات في العمود جيم، فهل تم تأكيد المتطلبات الوظيفية في العمود الأول بما لا يدع مجالاً للشك؟	**هاء** ما الذي يمكن تحسينه وكيف؟
☐ V1 حدّد هوية سفينة الصيد				☐ نعم	☐ لا	
☐ V2 تأكد من أن السفينة لديها جميع التصاريح اللازمة لإنتاج الأسماك				☐ نعم	☐ لا	
☐ C1 تحديد هوية وكمية الأسماك				☐ نعم	☐ لا	
☐ C2 تأكد مما إذا كانت مسائل التوقيت والموقع وطريقة الصيد قانونية.				☐ نعم	☐ لا	
☐ T1 حدد هوية سفينة النقل التي تستقبل الأسماك				☐ نعم	☐ لا	
☐ T2 تأكد من هوية وكمية الأسماك المستلمة في سفينة الشحن				☐ نعم	☐ لا	
☐ T3 وثّق حدث النقل وحدّد ما إذا كان متوافقًا مع أي قواعد معمول بها				☐ نعم	☐ لا	
☐ L1 حدد تفاصيل (من وماذا ومتى وأين) تمّ الإنزال				☐ نعم	☐ لا	
☐ L2 تأكد من امتثال الإنزال لجميع اللوائح المعمول بها				☐ نعم	☐ لا	
☐ L3 حدد المشتري/المستلم الأول للمصيد، والذي يعمل على البرّ عادةً				☐ نعم	☐ لا	

* رغم عدم تكليف الدول الساحلية بأي مسؤوليات محددة في خطط التوثيق القائمة، فيما يتعلق بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والصكوك ذات الصلة، ينبغي للدول الساحلية أن تنظر في محاكاة مسؤوليات دول علم سفن الصيد عن سفن الصيد الأجنبية التي تصطاد في مياه الدول الساحلية.

** في بعض الحالات، تكون دول علم سفن الصيد مسؤولة أيضًا عن عمليات إعادة الشحن، أي T1 و T2 و T3 و/أو عمليات الإنزال، أي L1 أو L2 أو L3

*** قد تكون مسؤوليات دول الميناء بموجب خطط التوثيق أضيق نطاقاً من مسؤولياتها بموجب اتفاقية تدابير دولة الميناء. لذلك، يجب على دول الميناء أن تنظر في التحقق من عناصر البيانات المتعلقة بسفن الصيد، وبالمصيد والمسافنة، والمتطلبات الوظيفية حتى لو كانت هذه مسؤولية دول أخرى في سياق خطط التوثيق، وخاصة في الحالات التي لا يتم فيها تقديم شهادة الصيد قبل أو عند الإنزال.

2- في الصف الأول، العمود 'ألف'، ابدأ بوصف النظام الوطني المستخدم لمنع الإفراط في استخدام شهادات الصيد المحدد في خطط التوثيق (P1). لقد تمت صياغة الأسئلة المحددة بنعم/لا المدرجة للحث على التفكير في مختلف جوانب هذا النظام الوطني – وقد لا تكون جميعها ذات صلة في جميع الحالات، وقد تكون هناك ميزات إضافية ذات صلة لم يتم سردها. ثم أكمل العمود 'ألف' بالمتطلبات الوظيفية P2 و P3 بنفس الطريقة.

3- في العمود 'باء'، أُنظر إلى المتطلبات والأسئلة الوظيفية في كل صف (P1 و P2وP3) من منظور الأنظمة الوطنية الأخرى التي يمكنها، تتبع المنتجات السمكية لأسباب أخرى (مثل الأغراض الصحية أو الجمركية)، أو تلك التي تقوم بذلك فعلاً. صِف بإيجاز كل نظام وحدد «نعم» أو «لا» لكل سؤال (عند الاقتضاء).

4- في العمود 'جيم'، أُنظر ما إذا كانت الأنظمة الموصوفة في العمودين 'ألف'، و'باء' مرتبطة أو ما إذا كان يمكن ربطها، من أجل التعويض عن أي نقص (على سبيل المثال، أي إجابات «لا») في العمود 'ألف'.

5- في العمود 'دال'، أُنظر في ما إذا كانت هناك مخاطر متبقية لمنتجات الصيد غير القانوني، والتي تدخل سلسلة التوريد بالنظر إلى النظام الوارد في العمود 'ألف'، وعند الاقتضاء، بالنظر إلى فرص الربط المذكورة في العمود 'جيم'.

6- إذا كانت هناك مخاطر متبقية محددة في العمود 'دال'، ففكر في كيفية التخفيف من هذه المخاطر بتعزيز النظم الوطنية واشر إلى ذلك في العمود 'هاء'.

إطار الموجز 14

تقييم أنظمة تتبع المنتجات السمكية الوطنية

- لن تكون السلطات الوطنية قادرة على الاعتماد على عناصر البيانات المدرجة في خطط توثيق وثائق التجارة لتوفير التتبع على مستوى المنتج الضروري لدعم شهادة المصدر القانوني بعد المعالجة والتصدير.
- يمكن أن تدعم أنظمة التتبع المحلية شهادة الأصل القانوني كما هو مطلوب في خطط توثيق مستندات التجارة إذا كانت تفي بثلاثة متطلبات وظيفية. ويتمّ تحديد النقاط الرئيسية للتقييم.
- قد ترغب السلطات الوطنية في تعزيز الأنظمة المستخدمة حالياً للمصادقة على المصدر القانوني للأسماك من خلال الارتباط بالأنظمة المستخدمة للأغراض الصحية و/أو الجمركية، وبالتالي تقوية الأنظمة المتعددة.

5-1-3 التمرين 3: تقييم أدوات وأنظمة وعمليات التحقق

هناك عدد من الأدوات والأنظمة الأساسية التي تقوم عليها قدرة السلطات الوطنية على تحديد مصادر عناصر البيانات والتحقق منها بشكل صحيح ثم التصديق على خطط التوثيق. في حين أنه ليس من الضروري وجود كل هذه الأدوات والأنظمة لحدوث التحقق المناسب، فكلما قل عدد الأدوات والأنظمة المتاح، زاد خطر عدم كفاية الرقابة والفشل في الكشف عن غسل منتجات الصيد غير القانوني في سلاسل التوريد المعتمدة. بالإضافة إلى تأكيد وجود أدوات وأنظمة التحقق، يجب على السلطات الوطنية اختبار ما إذا كان يمكن الوصول إليها بسرعة وكفاءة، وتوفير المعلومات بالشكل والدقة المناسبين. فبتحديد أولويات عناصر البيانات للتحقق مسبقًا (انظر القسم 5-1)، يمكن للسلطات الوطنية محاكاة أنشطة التحقق الأكثر أهمية واستخدام النتائج لتحديد الأماكن التي يكون فيها من المستحسن إجراء المزيد من التحسينات.

تحدد ورقة العمل 3 نهجًا، استنادًا إلى الجزء 4 في Hosch وBlaha (2017)، للسلطات الوطنية لاختبار الأدوات والأنظمة للتحقق من عناصر البيانات. ستساعد الخطوات الخمس التالية على ضمان أن عمليات التحقق من صحة خطط التوثيق تدعم بشكل كامل شهادة الأصل القانوني.

ورقة العمل 2– تقييم أنظمة تتبع المنتجات السمكية الوطنية

الأدوار الوطنية (حدد كل ما ينطبق):	التوريد (املء P1 وP2 وP3 أدناه)			التصدير (املء P1 وP2 وP3 أدناه)			المعالجة (املء P1 وP2 وP3 أدناه)		
المتطلبات الوظيفية لتتبع المنتجات السمكية	**ألف** النظام الحكومي الحالي لتتبع المصدر القانوني للأسماك (على سبيل المثال لدعم عمليات التحقق من صحة خطط التوثيق المتعلقة بالتصدير)			**باء** أنظمة حكومية أخرى حالية لتتبع الأسماك (على سبيل المثال للأغراض الصحية أو الجمركية)			**جيم** فرص الربط أو تعزيز النظم؟		**دال** المخاطر المتبقية؟		**هاء** ما الذي يمكن تحسينه وكيف؟
P1 منع الإفراط في استخدام شهادات المصيد	وصف النظام:			وصف النظام:			☐ نعم	☐ لا	☐ نعم	☐ لا	
قادرة على التحقق من التوازن الشامل؟	☐ نعم	☐ لا		☐ نعم	☐ لا		التفسير:		التفسير:		
تمّ إنشاء مستودع مركزي؟	☐ نعم	☐ لا		☐ نعم	☐ لا						
تحقق من التوازن الشامل أداء؟	☐ نعم	☐ لا		☐ نعم	☐ لا						
تتمّ مراقبة المصيد؟	☐ نعم	☐ لا		☐ نعم	☐ لا						
تم تحديد حد المنتج المسموح به؟	☐ نعم	☐ لا		☐ نعم	☐ لا						
التحقق بشكل دوري من العائد في الموقع؟	☐ نعم	☐ لا		☐ نعم	☐ لا						
P2 منع استبدال / خلط المواد المعتمدة مع المواد غير المعتمدة	وصف النظام:			وصف النظام:			☐ نعم	☐ لا	☐ نعم	☐ لا	
أرقام الهوية مخصصة لدفعات المواد الخام (شهادات المصيد) ودفعات الإنتاج؟	☐ نعم	☐ لا		☐ نعم	☐ لا		التفسير:		التفسير:		
لفصل الكامل بين الموادّ التي لديها شهادات الصيد وتلك التي هي من دون شهادات؟	☐ نعم	☐ لا		☐ نعم	☐ لا						
محطات المعالجة مُلزمة بالاحتفاظ بسجلات التتبع الداخلية؟	☐ نعم	☐ لا		☐ نعم	☐ لا						
P3 الحفاظ على سلسلة عهدة محلية قابلة للتدقيق	وصف النظام:			وصف النظام:			☐ نعم	☐ لا	☐ نعم	☐ لا	
هل يمكن وضع خريطة لسلسلة العهدة المحلية بأكملها؟	☐ نعم	☐ لا		☐ نعم	☐ لا		التفسير:		التفسير:		
هل يمكن تدقيق أي نقطة في السلسلة مقابل P1 و P2 أعلاه؟	☐ نعم	☐ لا		☐ نعم	☐ لا						
هل هناك بروتوكول لتحديد موعد بدء عملية التدقيق وكيفية إجرائها؟	☐ نعم	☐ لا		☐ نعم	☐ لا						

1- راجع الأدوار التي تقوم بها السلطات الوطنية في التحقق من صحة خطط التوثيق في ورقة العمل 1 و ورقة العمل 2؛ وحدّد المربعات المناسبة في العمود الأول من الأسطر الخمسة العليا من ورقة العمل 3 (قد ينطبق فيها أكثر من دور واحد). لاحظ أنه فيما يتعلق بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والصكوك ذات الصلة، ينبغي للدول الساحلية أن تنظر في تقليد مسؤوليات دول علم سفن الصيد عن سفن الصيد الأجنبية التي تصطاد في مياه الدول الساحلية، وينبغي لدول الميناء أن تنظر في التحقق من عناصر البيانات في البحر والمتطلبات الوظيفية عندما لا تتوفر شهادة الصيد عند الإنزال (انظر حواشي ورقة العمل 3).

2- لكل دور ينطبق (أي كل صف محدد في الصفوف 1–5) حدد المربعات المقابلة لأدوات وأنظمة التحقق المتوافرة حاليًا في العمود الأيمن. إذا كانت هناك أية أدوات أو أنظمة غير مدرجة في القائمة، فاملأها ضمن البند "مسائل أخرى".

3- ينبغي لدول علم سفينة الصيد، ودول علم سفن الشحن العابر، ودول الميناء نسخ عناصر البيانات من ورقة العمل 1، العمود جيم في الفراغات الموجودة في العمود الأيسر من ورقة العمل 3. وستحتاج دول الاستيراد والتصدير و/أو المعالجة أيضًا إلى ملء الصفوف بالنسبة لـ P1 و P2و P3 وقد تم ملؤها مسبقًا بالمتطلبات الوظيفية.

4- لكل عنصر من عناصر البيانات و/أو المتطلبات الوظيفية لتتبع المنتج (P1 و P2و P3)، قم بإدراج الأداة أو النظام من قائمة التحقق أعلاه كأسلوب أساسي للتحقق. عند استخدام الأدوات أو الأنظمة الثانوية والثالثية، قم بإدراجها أيضًا. نظرًا لأنه سيتم تعزيز التحقق بشكل كبير باستخدام أكثر من أداة أو نظام، حاول ملء الأعمدة الف باء وجيم لكلعنصر من عناصر البيانات أو متطلبات وظيفية.

5- لكل صف (عنصر من عنصر البيانات أو متطلب وظيفي) ضع في اعتبارك كيفية عمل التحقق. على سبيل المثال، ما أذونات الوصول إلى البيانات أو قيود الوصول الأخرى التي تنشأ لكل طريقة من طُرق التحقق؟ ما هي الطرق التي قد لا تتطابق فيها المعلومات المتاحة من خلال طريقة (طرق) التحقق مع التنسيق أو الدقة أو الموثوقية المطلوبة للتحقق من عناصر البيانات؟ هل هناك حالات من غياب البيانات أو عدم توفرها في كل طريقة قد تمنع التحقق من عناصر البيانات؟ هل يمكن أن يكون هناك تأخير في الوصول إلى المعلومات أو تحليلها مما قد يعيق كفاءة سلسلة التوريد؟ ما هي السلطات التي ينبغي أن تشارك في التحقق وما هي خطوات التنسيق المطلوبة؟ هل توجد إجراءات تشغيل قياسية لضمان سير عملية التحقق بسلاسة؟

6- بعد النظر في هذه الأسئلة، لاحظ ما يمكن تحسينه لتعزيز عمليات التحقق في العمود دال.

إطار الموجز 15

جرد أدوات وأنظمة وعمليات التحقق

- سيكون لدى السلطات الوطنية أدوات وأنظمة متعددة متاحة لها للمساعدة في التحقق من عناصر البيانات الرئيسية التي تكمن وراء عمليات التحقق من صحة خطط التوثيق. إذ من شان اختبار قابلية تطبيق هذه الأنظمة على عناصر البيانات الرئيسية ذات الأولوية أن يحدد طرقًا لجعل عملية التحقق أمتن.
- يجب تحديد طرق تحقق متعددة لكل عناصر البيانات الرئيسية، ويجب تقييم الأدوات والأنظمة لتيسير الوصول إليها، وتنسيقها ودقتها، فضلاً عن انتشار البيانات المفقودة.
- إن المشاكل التي تمت مواجهتها في هذا التقييم ستُبيّن المخاطر الحالية التي تتم مواجهتها عند التحقق من صحة مستندات خطط التوثيق، والتي يمكن معالجتها بعد ذلك من خلال تحسين الأدوات والأنظمة المستخدمة في عملية التحقق.

ورقة العمل 3– جرد أدوات وأنظمة وعمليات التحقق

ضع علامة على الدور (الأدوار) الوطني المحدد في صحيفتي العمل 1 و2 أدناه ثم أشر إلى أدوات وأنظمة التحقق المتاحة داخل كل صف محدد

☐ **دولة علم سفينة الصيد*:**	☐ تسجيل السفن؛ ☐ تسجيل سفن الصيد؛ ☐ التصريح بالصيد؛ ☐ إذن بالصيد خارج نطاق الولاية الوطنية؛ ☐ المراقبون؛ ☐ دفاتر السجلات؛ ☐ نظام رصد السُّفُن؛ ☐ تصاريح التفريغ (إعادة الشحن أو الإنزال)؛ ☐ سجل العقوبات لعدم الامتثال؛ ☐ مسائل أخرى: _____
☐ **دولة علم سفينة الشحن العابر:**	☐ تسجيل السفن؛ ☐ تسجيل سفن الصيد؛ ☐ رخصة التشغيل؛ ☐ الإذن بالعمل خارج نطاق الولاية الوطنية؛ ☐ المراقبون؛ ☐ دفاتر السجلات؛ ☐ نظام رصد السُّفُن؛ ☐ تصاريح التفريغ (إعادة الشحن أو الإنزال)؛ ☐ سجل العقوبات لعدم الامتثال؛ ☐ مسائل أخرى: _____
☐ دولة **الميناء لعمليات الإنزال**:**	☐ تسجيل السفن؛ ☐ عملية الإخطار المسبق؛ ☐ سجلات دخول/خروج السفينة؛ ☐ سجلات تفتيش السفن في الميناء؛ ☐ التنسيق مع الدول المعنية؛ ☐ سجل العقوبات لعدم الامتثال؛ ☐ مسائل أخرى: _____
☐ **بلد المعالجة و/أو التصدير:**	☐ الإخطار المسبق والموافقة على الواردات (إن وجدت)؛ ☐ تاريخ إصدار شهادات المصيد (بيان المخاطر)؛ ☐ التنبيهات التلقائية المتعلقة بخطط التوثيق؛ ☐ المستودع المركزي لفحص الميزان الشامل؛ ☐ سجل عقوبات معالجة المصيد غير القانوني؛ ☐ فحص الإرساليات؛ ☐ نظام الإبلاغ عن التتبع؛ ☐ تدقيق التتبع؛ ☐ نظام تسجيل المصدرين؛ ☐ التنسيق مع الجمارك أو السلطات الصحية؛ ☐ مسائل أخرى: _____
☐ **البلد المستورد:**	☐ الإخطار المسبق والموافقة على الواردات؛ ☐ تاريخ إصدار شهادات المصيد (بيان المخاطر)؛ ☐ التنبيهات التلقائية المتعلقة بخطط التوثيق؛ ☐ سجل عقوبات معالجة المصيد غير القانوني؛ ☐ فحص الإرساليات؛ ☐ التنسيق مع الجمارك أو السلطات الصحية؛ ☐ مسائل أخرى: _____

دول علم سفن الصيد ودول سفن المسافنة ودول الميناء **قائمة عناصر البيانات الهامة من ورقة العمل 1، العمود جيم أدناه (كل عنصر في من عناصر البياناتصفه الخاص)**	**ألف** نظام أو أداة للتحقق من الدرجة الأولية (املأ قوائم المراجعة أعلاه)	**باء** نظام أو أداة للتحقق من الدرجة الثانوية (املأ قوائم المراجعة أعلاه)	**جيم** نظام أو أداة للتحقق من الدرجة الثالثة (املأ قوائم المراجعة أعلاه)	**دال** ما هي الأدوات أو الأنظمة أو العمليات التي يمكن تحسينها وكيف؟
الدول المستوردة أو المصدرة أو المعالجة				
P1 : منع الإفراط في استخدام شهادات الصيد				
P2 : منع استبدال/خلط المواد المعتمدة مع المواد غير المعتمدة				
P3 : الحفاظ على سلسلة عهدة محلية قابلة للتدقيق				

* رغم عدم تكليف الدول الساحلية بأي مسؤوليات محددة في خطط التوثيق القائمة، فيما يتعلق بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والصكوك ذات الصلة، ينبغي للدول الساحلية أن تنظر في محاكاة مسؤوليات دول علم سفن الصيد عن سفن الصيد الأجنبية التي تصطاد في مياه الدول الساحلية.

** قد تكون مسؤوليات دول الميناء بموجب خطط التوثيق أضيق نطاقاً من مسؤولياتها بموجب اتفاقية تدابير دولة الميناء. لذلك، يجب على دول الميناء أن تنظر في التحقق من عناصر البيانات المتعلقة بسفن الصيد، وبالمصيد والمسافنة، والمتطلبات الوظيفية حتى لو كانت هذه مسؤولية دول أخرى في سياق خطط التوثيق، وخاصة في الحالات التي لا يتم فيها تقديم شهادة الصيد قبل أو عند الإنزال.

5–2 ما بعد الامتثال: تحديد تغطية وتوقيت وثائق الأصل القانوني الوطني

يوفر تقديم وثائق الأصل القانوني بموجب خطط التوثيق العديد من الفوائد على المستوى الوطني. فهو يضمن تعظيم قيمة المنتجات المحلية من خلال القدرة على دخول أي سوق على الفور، ويعزز السمعة الوطنية في معالجة الأسماك ذات المصادر القانونية فقط. ويعزز توثيق الأصل القانوني أيضًا تدابيرَ إدارة مصايد الأسماك، وبالتالي تعزيز مصايد الأسماك المستدامة وما يرتبط بها من منافع اقتصادية طويلة الأجل.

على الرغم من أن شهادة المصدر القانونية تستلزم تكاليف، فإن حصرها على أقل عدد ممكن من الأسماك ليس بالضرورة الخيار الأكثر فعالية من حيث التكلفة. في الواقع، قد تكون تكاليف أنظمة التشغيل القادرة على توفير وثائق المصدر القانوني لبعض الأسماك أحياناً أعلى من تكاليف تشغيل مثل هذه الأنظمة لجميع الأسماك في جميع الأوقات. وذلك لأن عبء تحديد بعض الأسماك وخاصة معالجتها قد يكون أكبر من الخيار الافتراضي للمصادقة على الأصل القانوني كإجراء تشغيل قياسي. على المدى القصير، قد تسمح وفورات الحجم بتوسيع نطاق الأسماك المشمولة حاليًا بموجب خطط التوثيق دون تكاليف أعلى بكثير. وعلى المدى الطويل، سيكون جلب المزيد من مصايد الأسماك الخاضعة للتنظيم – إن لم يكن جميعها – في إطار مخطط وطني لإصدار شهادات المصدر القانوني استثمارًا في مواكبة التوسع المتوقع لمقاييس التنمية المجتمعية وغيرها من الطلبات للحصول على شهادة المصدر القانوني بمرور الوقت. وسيؤدي اختيار الأنظمة الإلكترونية إلى زيادة وفورات الحجم المحتملة والتأكد في الوقت نفسه من إعداد الأنظمة الوطنية للتطوير المتوقع لـخطط التوثيق الإلكترونية. ويتم توفير قائمة مقترحة لمواضيع التقييم الوطنية – ذات صلة بتحديد التغطية المناسبة لشهادة الأصل القانوني الوطني – في الجدول 3.

وبالمثل، قد ترغب البلدان أيضًا في النظر في الموعد الأمثل لإصدار شهادة المصدر القانونية للمصيد وذلك للحدّ من مخاطر السماح لمنتجات الصيد غير القانوني بدخول سلسلة التوريد. كما هو موضح في القسم 4–1، يتم تجميع عناصر البيانات ارئيسية لتتبع المصيد، وسفينة الصيد والمصيد والمسافنة (إن أمكن) والإنزال، ويتم التحقق من صحتها عن طريق شهادة الصيد. وينطوي مختلف خطط التوثيق على متطلبات مختلفة فيما يخصّ وقت التحقق من صحة شهادات الصيد. وقد يكون ذلك بعد حدوث المعالجة (الشكل 7)، أو بعد مغادرة الأسماك للولاية القضائية لدولة العلم (على سبيل المثال، بعد التصدير والنقل والتخزين المبرّد، على النحو الذي وصفه Clarke وHosch، 2013). وبالتالي، فإن تأخير التحقق من صحة شهادة المصيد بعد نقطة الإنزال، أثناء ممارسته بموجب بعض خطط التوثيق، يمكن أن يترك بعض أجزاء سلسلة التوريد غير محمية، مع عدم وجود آلية تتبع خطط التوثيق الموجودة (Hosch، 2016). وعلى العكس من ذلك، فإن طلب شهادة المصيد قبل الإنزال، كما كما تقضي بعض خطط التوثيق (الشكل 7)، يحافظ على أوثق صلة بين فعل الصيد القانوني والتصديق على هذا الفعل. كما أنه يحمي من استخدام مرافق الموانئ من قبل السفن المشاركة في الصيد غير القانوني (أي إذا كان لا يمكن التصريح بالرسو بدون شهادة صيد)، ويحمي أولئك الذين يحتفظون بالمواد التي يتم إنزالها من التورط عن غير قصد في الاتجار بالأسماك غير القانونية (على سبيل المثال، إذا كانت شهادة المصيد لم تُحضّر بعد شراء الأسماك التي تم إنزالها بالفعل). ولجميع الأسباب المذكورة أعلاه، يجب على البلدان التي تتحقق من صحة شهادات الصيد النظر في تجميع وتأكيد جميع معلومات تتبع المصيد الضرورية في أقرب وقت ممكن[27]. وقد تساعد قائمة مواضيعموضوعات التقييم الموضّحة في الجدول 3 في تحديد هذه النقاط.

[27] بالنسبة لخطط التوثيق التي تتطلب إصدار شهادات المصيد في نقطة التصدير بحيث يمكن أن تشير تحديداً إلى الوزن المُصدّر (بدلًا من الوزن المُصطاد) – على سبيل المثال شهادات المصيد للاتحاد الأوروبي، عندما تتم معالجة المصيد في دولة العلم لسفينة الصيد قبل تصديرها مباشرة إلى الاتحاد الأوروبي – لا يزال بإمكان البلد الذي يقدم شهادة الصيد تأكيد جميع متطلبات عناصر البيانات الرئيسية والمتطلبات الوظيفية اللازمة للتحقق في أقرب وقت ممكن، أثناء إصدار شهادة الصيد في الوقت الذي تقتضيه خطط التوثيق.

الجدول 3– مسائل التغطية والتوقيت فيما يخصّ أنظمة شهادات المنشأ القانوني

المسألة	مواضيع التقييم الوطنية
التغطية: ما هي الأسماك التي يجب إدراجُها في شهادة المصدر القانوني؟	• تحديد نطاق وكمية الأسماك الخاضعة لمتطلبات خطط التوثيق: ما هي المستويات الحالية؟ ما هي الاتجاهات؟ آثار تطلعات السوق المستقبلية؟ • توثيق كيفية تجميع خطط التوثيق عناصر البيانات المتعلقة بالمنشأ القانوني الوطني والتحقق منها، وكيف يتم إجراء عمليات التحقق: ما هو عدد الأطراف المشاركة وما هي أنواعها؟ هل الإجراءات موحّدة؟ هل هي ورقية أم إلكترونية؟ أي فرص للتبسيط؟ أين وإلى متى يتم تخزين البيانات/المستندات؟ • تحديد التكاليف المرتبطة باستيفاء هذه المتطلبات، على سبيل المثال وقت الموظفين، وتكاليف تشغيل النظام، وتكاليف الاتصالات، وتكاليف أخرى. • النظر في مدى طلبات من غير خطط التوثيق للحصول على معلومات عن الأصل القانوني والفوائد المرتبطة بتقديم الشهادات (أصحاب المصلحة الوطنيون، ومتطلبات الإبلاغ غير التابعة لـخطط التوثيق، وفرص السوق.). • تقييم الجوانب العملية لتوسيع نطاق شهادة المصدر القانوني بما يتجاوز الأسماك التي تغطيها خطط التوثيق: ما هو نطاق الأسماك التي يجب تغطيتها؟ هل هناك تكاليف أو مسائل تتعلق بالسلطة القضائية؟ • تقييم فوائد التوسع في الحصول على شهادة المصدر القانوني بما يتجاوز الأسماك التي تغطيها خطط التوثيق: هل ينطوي ذلك على إمكانات سوقية أكبر؟ تسهيل التجارة؟ هل توفر وفورات الحجم و/أو تعزز سمعة المنتجات الوطنية؟ • تقييم جدوى استخدام الأنظمة الرقمية للنطاق الحالي أو الموسع لشهادة المصدر القانوني: هل هناك درجة من الرقمنة الحالية؟ ما هي تكلفة الأنظمة الجديدة؟ هل هي متوافقة مع مبادرات الرقمنة الأخرى؟
التوقيت: متى يتمّ تقديم شهادة المصدر القانوني للمصيد؟	• تحديد النقاط التي تتحقق فيها السلطات الوطنية من صحة شهادات الصيد: هل هي نقاط فردية أم متعددة؟ هل تحدد هذه النقاط بواسطة خطط التوثيق أو عوامل أخرى؟ • تقييم المخاطر المرتبطة بنقاط التحقق من الصحة المحددة أعلاه: ما هي المخاطر الموجودة؟ إلى من؟ كيف يمكن تقليلها؟ • تحديد العوائق التي تحول دون نقاط التحقق السابقة، على سبيل المثال قبل إعادة الشحن أو الإنزال: ما هي العوائق الموجودة؟ لماذا ا؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟ • النظر فيما إذا كان التنسيق الدولي الأفضل مطلوبًا للتحقق من معلومات تتبع المصيد: ما هي الأطراف التي تثير قلق هذا الأمر؟ ما هي الإجراءات أو الأنظمة المطلوبة؟ ما هي الحوافز التي يمكن تقديمها؟ • توثيق أي مشاكل سابقة مع التحقق من صحة شهادة المصيد: هل كانت هناك أي عمليات تحقق أو رفض؟ هل كانت هناك حاجة إلى أي إجراءات علاجية؟ هل كانت فعالة؟

الشكل 7- نقاط التحقق التي يتم فيها التحقّق من صحة شهادات الصيد (أو غيرها من أشكال عناصر البيانات للمصدر القانوني) ضمن خطط التوثيق الحالية (لا يتم عرض جميع السيناريوهات)

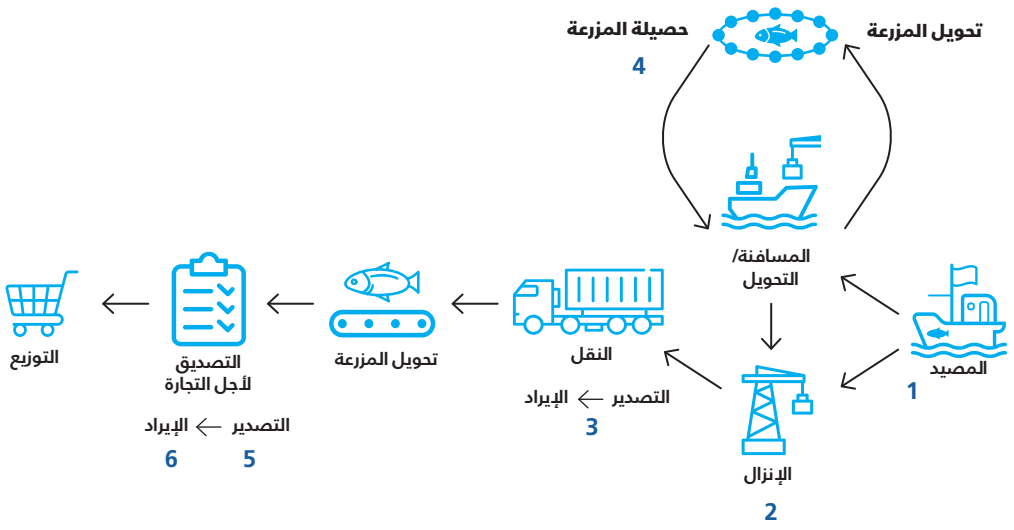

(1) قبل أي إعادة شحن أو إنزال (لجنة أنتاركتيكا، 2018)؛ (2) عند الإنزال المحلي (هيئة صيانة التونة، 2019 ب)؛ (3) عند التصدير من دولة العلم أو الإنزال الأجنبي (لجنة أنتاركتيكا، ب؛ الاتحاد الأوروبي، 2008؛ هيئة التونة الاستوائية؛ 2003؛ هيئة التونة في الأطلسي، 2001 ب؛ هيئة التونة في المحيط الهندي، 2001؛ هيئة التونة في المحيط الهندي، 2003)؛ (4) عند حصاد الأسماك الحية من المزرعة ((هيئة صيانة التونة، 2019 ب)؛ (5) عند التصدير بعد معالجته في دولة العلم (سيناريو التصدير المباشر؛ الاتحاد الأوروبي 2008)؛ (65) عند الاستيراد إلى بلد السوق النهائي (حكومة الولايات المتحدة، 2016).

إطار الموجز 16

تغطية وتوقيت وثائق الأصل القانوني الوطني

- بالإضافة إلى الامتثال لمتطلبات خطط التوثيق، يمكن لشهادة المنشأ القانوني زيادة القيمة إلى أقصى حدّ وكذلك تسهيل وتعزيز تجارة الأسماك على المستوى الوطني.
- قد يكون أكثر فعالية من حيث التكلفة بالنسبة لأنظمة المصدر القانوني الوطنية تحديد تغطيتها الخاصة (أي الأسماك ومصايد الأسماك وتدفقات المنتجات) وتقديم الشهادات بشكل استباقي، كممارسة تشغيل معيارية، وليس فقط عندما تطلبها خطط التوثيق، لا سيما مع اتساع نطاق طلبات الحصول على معلومات المصدر القانوني.
- توفر عناصر البيانات لتتبع المصيد والمتطلبات الوظيفية المؤكدة قبل الإنزال أقوى سيطرة على الأنشطة البحرية، ويمكنها حماية الموانئ الوطنية ومستقبلات الأسماك من التورط عن غير قصد في أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. ويمكن للسلطات الوطنية أن تختار تأكيد هذه المعلومات في أقرب وقت ممكن، حتى إذا كانت بعض خطط التوثيق تتطلب إصدار شهادات الصيد في نقاط لاحقة في سلسلة التوريد.

6- الاستنتاج

لا يمكن لخطط التوثيق أن تقضي بمفردها على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. فهي تعتمد على أنظمة أخرى للرّصد والتحكم والمراقبة لتوليد معلومات حول المصدر القانوني للمصيد، وتعتمد على أنظمة التتبع على مستوى المنتج لمنع الخلط بين الصيد غير القانوني والقانوني عبر سلسلة التوريد. وبتوفير إطار لتجميع وتبادل بيانات المصدر القانوني، تمثل خطط التوثيق فرصة للتعاون والتآزر بين الدول المختلفة على طول سلسلة توريد المأكولات البحرية. ولذلك فإن تعزيز مساهمة كل دولة في ذلك الإطار يقوّي النظام ككل.

تواجه الدول في مشاركتها اليومية في خطط التوثيق الميد مجموعة من الخيارات التي توازن بين المخاطر والتكلفة وعوامل أخرى. يجب أن تحدد كيف ومتى يتم جمع البيانات وتقديمها؛ وما هو ضمان الجودة الكامن وراء البيانات؛ وكيف يتم تخزين هذه البيانات للردّ على الاستفسارات. وقد تهدف الدول إلى: تلبية الحد الأدنى من معايير خطط التوثيق التي تشارك فيها حاليًا، والتمسك بمعايير أعلى مطلوبة من قبل خطط التوثيق الأكثر تقدمًا (في حالة توسيع مصايد الأسماك أو الأسواق الخاصة بها)، أو تجاوز كل خطط التوثيق الحالية لتوقع المعايير المستقبلية. ويمكن للأشخاص الاستباقيين حماية قيمة المصيد المعتمد لأصحاب المصلحة، وتجنب الضرر الذي يلحق بالسمعة على نطاق واسع بسبب الارتباط بأنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

قدم هذا التحليل عدة طرق يمكن للسلطات الوطنية من خلالها تقييم أدواتها وأنظمتها مقابل متطلبات خطط التوثيق من أجل تحديد المشاكل وصياغة الإجراءات لمعالجتها. وتشمل هذه الإجراءات تحديد عناصر البيانات الرئيسية لتتبع الصيد الوطني، وتقييم أنظمة تتبع المنتجات السمكية الوطنية، وتقييم أدوات وأنظمة التحقق، وموازنة فوائد وتكاليف توسيع تغطية خطط التوثيق . إن الدول التي تقوم بهذه الأنواع من التمارين لا يمكنها تحسين أنظمتها الوطنية فحسب، وإنما ستضع أيضًا معايير أعلى للتطور والتوسع المستمر في خطط التوثيق . إن التحسين المستمر في توثيق الأصل القانوني، سواء أكانت في شكل خطط التوثيق أو تنفيذه على المستوى الوطني، سيكون بمثابة رادع قوي لأنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

المراجع

Blaha, F. & Katafono, K. 2020. *Blockchain application in seafood value chains*. FAO Fisheries and Aquaculture Circular No. 1207. FAO, Rome. https://doi.org/10.4060/ca8751en.

Borit, M. & Olsen, P. 2020. *Beyond regulatory compliance – Seafood traceability benefits and success cases*. FAO Fisheries and Aquaculture Circular No. 1197. Rome, FAO. https://doi.org/10.4060/ca9550en.

Clarke, S. 2007. *Trading tails: Russian salmon fisheries and East Asian markets* [online]. TRAFFIC East Asia, Hong Kong. [Cited 20 September 2021]. https://www.traffic.org/site/assets/files/3358/trading-tails-salmon-russia.pdf.

Clarke, S. 2009. *Understanding China's Fish Trade and Traceability Systems* [online]. TRAFFIC East Asia, Hong Kong. [Cited 20 September 2021]. https://www.traffic.org/site/assets/files/5938/understanding-chinas-fish-trade.pdf.

Clarke, S. 2010. *Best practice study of fish catch documentation schemes* [online]. MRAG Asia Pacific. Brisbane. [Cited 20 September 2021]. https://meetings.wcpfc.int/file/281/download.

Clarke, S. & Hosch, G. 2013. *Traceability, legal provenance and the EU IUU regulation: Russian whitefish and salmon imported into the EU from Russia via China*. [online]. [Cited 20 September 2021]. https://www.researchgate.net/publication/263039270_Traceability_legal_provenance_the_EU_IUU_Regulation_Russian_whitefish_and_salmon_imported_into_the_EU_from_Russia_via_China.

لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا. 2018. *Catch documentation scheme for Dissostichus spp.* (Conservation Measure 10-05 (2018). [عبر الانترنت]. Hobart, Australia. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. https://www.ccamlr.org/sites/default/files/10-05_53.pdf

لجنة حفظ الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا. 2019. *Report of the Standing Committee on Implementation and Compliance (SCIC), 21–25 October 2019*. [عبر الانترنت]. Hobart, Australia. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. https://www.ccamlr.org/en/system/files/e-cc-38-a6.pdf

الهيئة الدولية لصيانة التونة زرقاء الزعانف. 2019 أ. *Report of the Fourteenth Meeting of the Compliance Committee. 10–12 October 2019*. [عبر الانترنت]. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. https://www.ccsbt.org/sites/default/files/userfiles/file/docs_english/meetings/meeting_reports/ccsbt_26/report_of_CC14.pdf

الهيئة الدولية لصيانة التونة زرقاء الزعانف. 2019ب. *Resolution on the Implementation of a CCSBT Catch Documentation Scheme (revised at the Twenty-Sixth Annual meeting: 17 October 2019)*. [عبر الانترنت]. Canberra, Australia. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. https://www.ccsbt.org/sites/ccsbt.org/files/userfiles/file/docs_english/operational_resolutions/Resolution_CDS.pdf

تحالف الاتحاد الأوروبي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. 2020. *A comparative study of key data elements in import control schemes aimed at tackling illegal, unreported and unregulated fishing in the top three seafood markets: the European Union, the United States and Japan*. [عبر الانترنت] [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. http://www.iuuwatch.eu/wp-content/uploads/2020/01/CDS-Study-WEB.pdf

الاتحاد الأوروبي. 2008. *Council regulation (EU) No 1005/2008 of 29 September 2008 establishing a Community system to prevent, deter and eliminate illegal, unreported and unregulated fishing*. [عبر الانترنت]. Brussels, Belgium. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2008:286:0001:0032:EN:PDF

منظمة الأغذية والزراعة. 1995أ. اتفاقية تعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الصيانة والإدارة الدولية [عبر الإنترنت]. مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة. الدورة السابعة والعشرون، تشرين الثاني/نوفمبر 1993 من خلال القرار 93/15. [تم الاستشهاد به في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. www.fao.org/3/X3130m/X3130E00.htm#b4

منظمة الأغذية والزراعة. 1995ب. مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد[عبر الانترنت]. روما. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. www.fao.org/3/v9878e/V9878E.pdf

منظمة الأغذية والزراعة. 2001. خطة العمل الدولية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. [عبر الانترنت]. روما. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. www.fao.org/3/y1224e/Y1224E.pdf.

منظمة الأغذية والزراعة. 2009. الخطوط التوجيهية الدولية بشأن إدارة مصايد الأسماك في أعالي البحار. [عبر الانترنت]. روما. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. . www.fao.org/3/i0816t/I0816T.pdf

منظمة الأغذية والزراعة. 2015. الخطوط التوجيهية الطوعية لأداء دولة العلم. [عبر الانترنت]. روما. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. www.fao.org/3/I4577T/i4577t.pdf

منظمة الأغذية والزراعة. 2016. الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء. [عبر الانترنت]. روما. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. http://www.fao.org/3/i5469t/I5469T.pdf

منظمة الأغذية والزراعة. 2017. الخطوط التوجيهية الطوعية لخطط التوثيق . [عبر الانترنت]. روما. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. www.fao.org/3/a-i8076e.pdf

منظمة الأغذية والزراعة. 2020. *The state of world fisheries and aquaculture 2020 – Sustainability in action*. [عبر الانترنت]. Rome. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. https://doi.org/10.4060/ca9229en

منظمة الأغذية والزراعة. 2021. *Checklists and technical guidelines to combat illegal, unreported and unregulated* (*IUU*) *fishing. Volume I: a consolidated checklist of coastal, flag and port State responsibilities to combat illegal, unreported and unregulated* (*IUU*) *fishing*. Rome. https://doi.org/10.4060/cb5992en

Food Standards Agency. 2021. *Traceability e-learning course - Product units for traceability.* [online]. London, United Kingdom. [Cited 20 September 2021]. https://traceabilitytraining.food.gov.uk/module7/overview_1.html.

الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط. 2019. *On a management plan for the sustainable exploitation of red coral in the Mediterranean Sea.* Rec GGCM/43/2019/4. [عبر الانترنت]. Rome. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. http://www.fao.org/gfcm/decisions/en/

الحوار العالمي بشأن تتبع الأغذية البحرية. 2020أ. *Standards and guidelines for interoperable seafood traceability systems – Explanatory materials (version 1.0)*. [عبر الانترنت]. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. https://traceability-dialogue.org/wp-content/uploads/2020/03/2020.03.11_GDST1.0ExplanatoryMaterialsfinalMAR13.pdf

الحوار العالمي بشأن تتبع الأغذية البحرية. 2020ب. *GDST standards and guidelines for interoperable seafood traceability systems (version 1.0). Executive summary*. [عبر الانترنت]. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. http://traceability-dialogue.org/wp-content/uploads/2020/03/2020.03.11_GDST1.0ExecutiveSummaryfinalMAR13.pdf

الحوار العالمي بشأن تتبع الأغذية البحرية. 2020ج. *Basic universal list of KDEs – Wild*. [عبر الانترنت]. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. http://traceability-dialogue.org/wp-content/uploads/2020/02/GDST-1.0-BUL-KDEs-final.xlsx

الحوار العالمي بشأن تتبع الأغذية البحرية. 2020د. *Standards and guidelines for interoperable seafood traceability systems –Core normative standards (version 1.0)*. [عبر الانترنت]. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. http://traceability-dialogue.org/wp-content/uploads/2020/03/2020.03.11_GDST1.0CoreNormativeStandardsfinalMAR13.pdf

Government of the United States of America. 2016. *Seafood Import Monitoring Program Final Rule*. 9 December 2016. [online]. Washington, D.C., United States of America. [Cited 20 September 2021]. https://www.regulations.gov/document/NOAA-NMFS-2015-0122-0111.

GS1 US. 2013. *Integrated traceability in fresh foods: Ripe opportunity for real results*. White paper. [online]. Lawrenceville, New Jersey, United States of America. [Cited 20 September 2021]. https://www.gs1us.org/DesktopModules/Bring2mind/DMX/Download.aspx?Command=Core_Download&EntryId=598&language=en-US&PortalId=0&TabId=134.

Harkell, L. 2019. China's tariffs on imported seafood unchanged in latest revision. *Undercurrent News*, 24 December 2019. (also available at https://www.undercurrentnews.com/2019/12/24/chinas-tariffs-on-imports-of-seafood-unchanged-in-latest-revision.

Holland, J. 2019. European markets importing, exporting more seafood products. Seafood Source, 11 July 2019. (also available at https://www.seafoodsource.com/news/supply-trade/european-markets-importing-exporting-more-seafood-products.

Hosch, G. 2016. *Design options for the development of tuna catch documentation schemes*. FAO Fisheries and Aquaculture Technical Paper No. 596. Rome, FAO. 161pp. (also available at http://www.fao.org/3/a-i5684e.pdf).

Hosch, G. 2018. *Catch documentation schemes for deep-sea fisheries in the ABNJ - Their value, and options for implementation*. FAO Fisheries and Aquaculture Technical Paper No. 629. Rome, FAO. 94 pp. (also available at http://www.fao.org/3/CA2401EN/ca2401en.pdf).

Hosch, G. 2019. *The 2018 Atlantic bluefin tuna trade scandal: The catch & trade control framework of ICCAT - and how to fix it.*[online]. Luxembourg. [Cited 20 September 2021]. https://www.academia.edu/40915566/The_2018_Atlantic_Bluefin_Tuna_Trade_Scandal_The_catch_and_trade_control_framework_of_ICCAT_and_how_to_fix_it.

Hosch, G. & F. Blaha. 2017. *Seafood traceability for fisheries compliance – Country-level support for catch documentation schemes*. FAO Fisheries and Aquaculture Technical Paper No. 619. Rome, FAO. (also available at http://www.fao.org/3/a-i8183e.pdf).

Indian Ocean Tuna Commission (IOTC). 2001. *Recommendation by IOTC concerning the IOTC bigeye tuna statistical document programme*. Recommendation 01/06.[online]. Victoria, Seychelles. [Cited 20 September 2021]. https://www.iotc.org/sites/default/files/documents/compliance/cmm/iotc_cmm_01-06_en.pdf.

Indian Ocean Tuna Commission(IOTC). 2003. *Concerning the amendment of the forms of the IOTC statistical documents.* Recommendation 03/03. [online]. Victoria, Seychelles. [Cited 20 September 2021]. https://www.iotc.org/sites/default/files/documents/compliance/cmm/iotc_cmm_03-03_en.pdf.

Inter-American Tropical Tuna Commission (IATTC). 2003. *Resolution on IATTC bigeye tuna statistical document program*. Resolution C-03-01. [online]. La Jolla, United States. [Cited 20 September 2021]. https://www.iattc.org/PDFFiles/Resolutions/IATTC/_English/C-03-01-Active_IATTC%20bigeye%20tuna%20statistical%20document%20program.pdf.

الهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي. 1993. *Resolution by ICCAT concerning validation by a government official of the bluefin tuna statistical document.* Recommendation 93-02. [online]. Madrid, Spain. [Cited 20 September 2021]. https://www.iccat.int/Documents/Recs/compendiopdf-e/1993-02-e.pdf

الهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي. 2001أ. *Recommendation by ICCAT establishing a swordfish statistical document program.* Recommendation 01-22. Madrid, Spain. [عبر الانترنت]. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. https://www.iccat.int/Documents/Recs/compendiopdf-e/2001-22-e.pdf

الهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي. 2001ب. *Recommendation by ICCAT concerning the ICCAT bigeye tuna statistical document program.* Recommendation 01-21. Madrid, Spain. [عبر الانترنت]. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. https://www.iccat.int/Documents/Recs/compendiopdf-e/2001-21-e.pdf

الهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي. 2016. *EBCD Working Group (eBCD-TWG) Summary Report 2016.* Doc. No. PWG-403/2016. Madrid, Spain. [عبر الانترنت]. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. https://www.iccat.int/com2016/DocENG/PWG_403_ENG.pdf

الهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي. 2018أ. *Recommendation by ICCAT replacing Recommendation 11-20 on an ICCAT bluefin tuna catch documentation programme.* Recommendation 18-13. [عبر الانترنت]. Madrid, Spain. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. https://www.iccat.int/Documents/Recs/compendiopdf-e/2018-13-e.pdf

الهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي. 2018ب. *Recommendation by ICCAT replacing Recommendation 17-09 on the application of the eBCD system*. Recommendation 18-12. [عبر الانترنت]. Madrid, Spain. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. https://www.iccat.int/Documents/Recs/compendiopdf-e/2018-12-e.pdf

الهيئة الدولية لصون أسماك التونة في المحيط الأطلسي. 2020. *Report for the biennial period 2018-2019, Part II (2019), Volume 1.* Annex 10-Report of the meeting of the Permanent Working Group for the improvement of ICCAT statistics and conservation measures (PWG). [عبر الانترنت]. Madrid, Spain. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. https://www.iccat.int/Documents/BienRep/REP_EN_18-19_II-1.pdf

المؤسسة الدولية لاستدامة الأغذية البحرية. 2020. *nique vessel identifier database* [عبر الانترنت]. Washington, D.C. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. https://iss-foundation.org/knowledge-tools/databases/uvi-/database

المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد أسماك التونة. 2007. *Report of the Joint Tuna RFMO Working Group on Trade and Catch Documentation Schemes, Raleigh, United States of America, 22-23 July 2007*. [عبر الانترنت]. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. http://www.tuna-org.org/Documents/TUNA%20RFMO%20REP_USA_ENG.PDF

المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد أسماك التونة. 2009. *Progress report on harmonization and improvement of T-RFMO trade tracking programs and development of catch documentation systems.* 2nd Joint Tuna RFMOs Meeting, San Sebastian, Spain. [عبر الانترنت]. Cited 20 September 2021. http://www.tuna-org.org/Documents/TRFMO2/16%20ANNEX%205.8%20ENG.pdf

المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد أسماك التونة. 2010. *Report of the international workshop on improvement, harmonization and compatibility of monitoring, control and surveillance measures, including monitoring catches from catching vessels to markets*. Barcelona, Spain - June 3 to 5, 2010. [عبر الانترنت]. [تم الاستشهاد بها في 20 سبتمبر/ايلول 2021]. http://www.iccat.int/Documents/Meetings/Announce/2010-RFMO/2010_TRFMO_WS2_REP_ENG.pdf

Mosteiro Cabanelas, A. (ed.), Quelch, G.D., Von Kistowski, K., Young, M., Carrara, G., Rey Aneiros, A., Franquesa Artés, R., Ásmundsson, S., Kuemlangan, B. & Camilleri, M. 2020. *Transshipment: a closer look –An in-depth study in support of the development of international guidelines*. FAO Fisheries and Aquaculture Technical Paper No. 661. Rome, FAO. (also available at https://doi.org/10.4060/cb2339en).

Pramod, G. 2019. *CATCH – A big leap from paper to electronic catch certification of imported seafood entering the European Union.* [online]. [Cited 20 September 2021]. https://iuuriskintelligence.com/catch-a-big-leap-in-switch-from-paper-to-digital-catch-certification-of-imported-seafood-entering-european-union.

Pramod, G., Nakamura, K., Pitcher, T.J. & Delagran, L. 2014. Estimates of illegal and unreported fish in seafood imports to the USA. *Marine Policy*, 48:102-113. (also available at https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0308597X14000918).

Probst, W.N. 2020. How emerging data technologies can increase trust and transparency in fisheries. *ICES Journal of Marine Science*, 77(4):1286–1294. (also available at https://doi.org/10.1093/icesjms/fsz036).

Robinson, J.E. & Sinovas, P. 2018. Challenges of analyzing the global trade in CITES-listed wildlife. *Conservation Biology*, 32: 1203–1206.

الأمم المتحدة. 1982. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار[متاحة على الإنترنت]. نيويورك [20 سبتمبر/ايلول 2021] www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_e.pdf

الأمم المتحدة. 1995. اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة *10* كانون الأول/ديسمبر *1982* من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. [متاحة على الإنترنت]. نيويورك [20 تم الاستشهاد به في سبتمبر/ايلول 2021] ttps://www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/fish_stocks_agreement/CONF164_37.htm

اللجنة الاقتصادية لأوروبا. 2018. *Towards sustainable fisheries, Fisheries Language Universal eXchange* (*FLUX*) - *the global standard for the exchange of fisheries information*. [على الإنترنت]، جنيف، سويسرا [20 تم الاستشهاد به في سبتمبر/ ايلول 2021] https://unece.org/fileadmin/DAM/cefact/SustainableFisheriesTeamOfSpecialists/2018/FLUX-Brochure.pdf

Western and Central Pacific Fisheries Commission (WCPFC). 2009. *Conservation and Management Measure (CMM) on transhipment (CMM 2009-06).*[online]. Pohnpei, Micronesia. [Cited 20 September 2021]. https://www.wcpfc.int/file/227377/download?token=4vIGoE4A.

Western and Central Pacific Fisheries Commission (WCPFC). 2020. *Summary Report of the Northern Committee, Sixteenth Regular Session, 8 October 2020*. [online]. Pohnpei, Micronesia. [Cited 20 September 2021]. https://meetings.wcpfc.int/file/8226/download.

الملحق 1
تحليل مفصّل لعناصر البيانات الرئيسية الخاصة بسُفُن الصيد في خطط التوثيق

يُبيّن الجدول ألف1 عناصر البيانات الرئيسية المتعلقة ببسُفُن الصيد في خطط التوثيق الموجودة وتلك التي أوصت بها مصادر أخرى (منظمة الأغذية والزراعة، 2017؛ منظمة الأغذية والزراعة 2016؛ تحالف الاتحاد الأوروبي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، 2020؛ Blaha وKatafono، 2020؛ الحوار العالمي، 2020)

الجدول ألف1– عناصر البيانات الرئيسية المتعلقة بسُفُن الصيد

عناصر البيانات	#	مز	من	ن	ش	مس	ع	لجنة أنتاركتيكا خطة التوثيق	هيئة التونة في الأطلسي برنامج وثائق المصيد	برنامج الوثائق الإحصائية	هيئة صيانة التونة خطة التوثيق	نظام شهادات المصيد	برنامج رصد الواردات
اسم السفينة	1							■	■	■	■	■	■
علم السفينة	2								■	■	■	■	■
تسجيل الرقم	3							■					
تفويض الرقم	4								■	■			
ميناء التسجيل	5							■				■	
علامة التصال	6							■				■	
رقم رخصة الصيد	7							■				■	■
عنوان الاتصال بالسفينة	8											■	
الحصة النسبية	9								■				
الطول الكلي	10									■			
اسم ربان السفينة	11											■	
فترة صلاحية التصريح	12											■	
معرف السفينة الفريد	13							■				■	■
رقم الترخيص الصحي	14												
موقع التسجيل على الانترنت	15												
سلطة نظام رصد السفن	16												
هوية مراقب الرحلة	17												
هوية سلطة إصدار ترخيص الصيد الخارجية	18												
منطقة ترخيص الصيد	19												
والأنواع والمعدات	20												
مالك السفين	21												
شعاع السفينة	22												
غاطس السفينة	23												

ملاحظة: تشير الأعمدة على اليمين إلى الأطراف التي من المحتمل أن تقدم بعض المعلومات أو كلها ع– العلم، مس– مستأجَر، ش– الشاطئ، ن– النقل، مي–الميناء، مز– مزرعة). وتظهر لعناصر البيانات الرئيسية الأساسية باللون الأزرق الفاتح، والمُعزَّزة باللون الأزرق المتوسط والمتقدمة باللون الأزرق الداكن (انظر النص أدناه للحصول على التعريفات). وتتم مناقشة عناصر البيانات الرئيسية المكتوبة بالخط العريض في قسم الاعتبارات الخاصة أدناه.

السلطات المسؤولة

يكون توفير البيانات لملء عناصر البيانات الرئيسية المتعلقة ببسُفُن الصيد بشكل عام مسؤولية دولة العلم ما لم تكن السفينة مستأجرة، وفي هذه الحالة تسمح بعض خطط التوثيق بتوفير المعلومات من قبل مصادر أخرى. قد تكون الدولة الساحلية في وضع يمكنها من توفير أو التحقق من المعلومات المتعلقة برقم وحصص رخصة الصيد، التي ينطبق عليها نظام مراقبة السفن ومعرف رحلة المراقب (في حالة وجود مراقب)، عندما تقوم السفينة بالصيد في مياهها.

مجموعات عناصر البيانات الرئيسية الأساسية والمعزَّزة والمتقدمة

بالنسبة لسفن الصيد، تتكون المجموعة **الأساسية** من عناصر البيانات الرئيسية من أنواع البيانات التي يستخدمها ما لا يقل عن اثنين من ستة من خطط التوثيق الموجودة (تعتبر نقاط توزيع البيانات كوحدة لأن متطلباتها متطابقة بشكل أساسي). وتتضمن هذه المجموعة الأساسية اسم السفينة، وعلم السفينة، ورقم تسجيل السفينة، ورقم «الإذن بالصيد» للسفينة، ورقم رخصة الصيد، والميناء الرئيسي، وعلامة الاتصال اللاسلكي الدولية .

يتم تحديد مجموعة عناصر البيانات الرئيسية **المحسّنة** المتعلقة بسُفُن الصيد من خلال المجموعة الأساسية المذكورة أعلاه بالإضافة إلى تلك الحقول التي يجب توفيرها بموجب واحدة على الأقل من خطط التوثيق الحالية وتتكون من تفاصيل الاتصال بالسفينة (مثل البريد الإلكتروني أو الفاكس)، والحصة (إن وجدت)، والطول بشكل عام (للسفينة)، واسم ربان سفينة الصيد، وفترة صلاحية تصريح الصيد.

تتكون مجموعة عناصر البيانات الرئيسية **المتقدمة** من المجموعات الأساسية والمعزَّزة أعلاه بالإضافة إلى الحقول الموصى بها من قبل المصادر الأخرى لكن لا تتطلبها أي من خطط التوثيق الموجودة. وتشمل هذه الحقول: معرف السفينة الفريد (اختياري في بعض خطط التوثيق الموجودة)؛ ورقم الترخيص الصحي للسفينة؛ وعنوان الموقع الإلكتروني لسجل السفينة المسجل به السفينة؛ وسلطة **نظام رصد السفن** التي تراقب السفينة؛ ورابط إلى سجل رحلة المراقب (إن وجد)؛ ومعرّف خارجي (من غير علامة الاتصال أو رقم التسجيل أو رقم التفويض أو رقم الهوية)؛ وسلطة إصدار تراخيص الصيد؛ ومنطقة ترخيص الصيد وأنواعها ونوع معداتها؛ ومالك السفينة؛ شعاع السفينة وغاطس بدن السفينة.

اعتبارات خاصة

تكون العديد من عناصر البيانات الرئيسية **المتقدمة** المتعلقة بسُفُن الصيد قابلة للتطبيق على نطاق واسع عبر مصايد الأسماك ومفيدة بشكل خاص في الربط بمجموعات البيانات الأخرى ذات الصلة للتحقق و/أو التحقق. وتتضمن هذه المعلومات رقم الهوية للحصول على معلومات حول خصائص وخلفية السفينة، ومعرف رحلة المراقبة للحصول على معلومات إضافية حول سلوك السفينة أثناء رحلة الصيد (بما في ذلك المصيد غير المسجل في كيدي للصيد، على سبيل المثال المصيد العرضي المهمل.) ومن الفوائد الأخرى لهذه لهذين العنصرين هي أنه قد يحتويان على المعلومات المطلوبة في العديد من عناصر البيانات الرئيسية الأخرى المتعلّقة بسفن الصيد، وبالتالي ستعمل على تبسيط قائمة عناصر البيانات الرئيسية المتعلقة بسُفُن الصيد.

الملحق 2
تحليل مفصّل لعناصر البيانات الرئيسية الخاصة بالمصيد في خطط التوثيق

يُبيّن الجدول ألف2 عناصر البيانات الرئيسية المتعلقة بالمصيد في خطط التوثيق الموجودة وتلك التي أوصت بها مصادر أخرى (منظمة الأغذية والزراعة، 2017؛ منظمة الأغذية والزراعة 2016؛ تحالف الاتحاد الأوروبي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، 2020؛ Blaha وKatafono، 2020؛ GDST، 2020).

الجدول ألف-2- عناصر البيانات الرئيسية المتعلقة بالمصيد

ع	مس	ش	ن	من	مز	#	عناصر البيانات	لجنة أنتاركتيكا خطة التوثيق	هيئة التونة في الأطلسي برنامج وثائق المصيد	برنامج الوثائق الإحصائية	هيئة صيانة التونة خطة التوثيق	نظام شهادات المصيد	برنامج رصد الواردات
						1	النوع	■	■	■	■	■	■
						2	الوزن المقدر للإنزال (كلغ)	■	■	■	■	■	
						3	نوع المنتج	■	*	■	■	■	†
						4	منطقة الصيد	■	■	■	■	■	■
						5	شهر الصيد و/أو التاريخ		■	■	■	■	
						6	عدد الأسماك		■		■		
						7	معدّات الصيد		■	■	■		
						8	مواعيد الرحلة	■					
						9	مواعيد الصيد	■					
						10	المنطقة الاقتصادية الخالصة	■					
						11	صافي وزن السمكة (كلغ)		■				
						12	تطبيق معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة					■	
						13	وزن الحيّ المُقدَّر					■	
						14	نوع المعالجة على متن السفينة					■	
						15	اسم وعنوان مؤسسة المعالجة				■		
						16	مشروع تحسين الثروة السمكية						
						17	توافر إحداثيات الصيد						

* لا يتم تسجيله في إطار المصيد ولكن يمكن تسجيله عند إعادة الشحن أو عند المتاجرة (تصديره ميت).

† يحتمل أن يكون مسجلا في عهدة سجلات السلسلة؛ يحتفظ به المستورد في سجل التفتيش عند الطلب.

ملاحظة: تشير الأعمدة على اليمين إلى الأطراف التي من المحتمل أن تقدم بعض المعلومات أو كلها ع = العلم، مس = مستأجَر، ش = الشاطئ، ن = النقل، مي = الميناء، مز = مزرعة). وتظهر لعناصر البيانات الرئيسية الأساسية باللون الأزرق الفاتح، والمعزَّزة باللون الأزرق المتوسط والمتقدمة باللون الأزرق الداكن (انظر النص أدناه للحصول على التعريفات). وتتم مناقشة عناصر البيانات الرئيسية المكتوبة بالخط العريض في قسم الاعتبارات الخاصة أدناه.

السلطات المسؤولة

يكون توفير البيانات لملء عناصر البياناتبشأن المصيد مسؤولية دولة العلم ما لم تكن السفينة مستأجرة، وفي هذه الحالة تسمح بعض خطط التوثيق بتوفير المعلومات من قبل مصادر أخرى. قد تكون الدولة الساحلية في وضع يمكّنها من تقديم المعلومات المتعلقة بالمنطقة والوقت والعتاد واللوائح المعمول بها أو التحقق منها بالرجوع إلى شروط الترخيص وأنظمة الرصد. وقد تكون الدول الساحلية أيضًا قادرة على التحقق من تفاصيل المصيد مثل الأنواع والكمية، خاصة في حالة وجود مراقب.

مجموعات عناصر البيانات الرئيسية الأساسية والمعزَّزة والمتقدمة

تتضمن مجموعة عناصر البيانات الرئيسية **الأساسية** لمصايد الأسماك المطلوبة من قبل اثنين على الأقل من خطط التوثيق الحالية: الأنواع، والوزن المقدر للأسماك التي سيتم إنزالها، ونوع المنتج (مثل الخياشيم والمنزوع)، ومنطقة الصيد، ووقت الصيد (الشهر و/أو التاريخ) وعدد الأسماك ونوع الترس (الجدول 2) على الرغم من وجود اتفاق جيد بفيما ين خطط التوثيق على أنواع البيانات الأساسية هذه، إلا أن الدقة المطلوبة لكل منها تختلف. على سبيل المثال، لا تتطلب بعض خطط التوثيق إلاّ صيد شهر وسنة، بينما يتطلب البعض الآخر التاريخ؛ ويمكن تحديد منطقة الصيد من خلال المنطقة الإحصائية لإدارة مصايد الأسماك أو المنطقة الاقتصادية الخالصة أو فقط بحسب المحيط.

تقدم المجموعة المحسّنة من عناصر البيانات – أي العناصر الأساسية بالإضافة إلى تلك المطلوبة من قبل خطة واحدة على الأقل من خطط التوثيق الحالية – بعض الازدواجية المحتملة للمعلومات. على سبيل المثال، إذا تم توفير كل من الوزن المقدر الذي سيتم إنزاله وعدد الأسماك فمن الممكن حساب متوسط الوزن لكل سمكة (وبالتالي لن يكون من الضروري تحديده على أنها عناصر البيانات منفصلة.) وبالمثل، إذا تم توفير كلٍّ من الوزن المقدّر ونوع المنتج، فيمكن تطبيق الإنتاجية القياسية لحساب الوزن الحي ويمكن استنتاج نوع المعالجة على متن المركب. في حين أن إدراج تدابير الحفظ والإدارة المطبقة قد يكون مفيدًا في بعض الحالات، قد يكون تحديدها بالكامل مرهقًا. يبدو أن توفير اسم وعنوان مؤسسات المعالجة بموجب خطط المصيد التي حدّدها الحوار العالمي مصمم لتلبية القضية المحددة الخاصة بالتجهيز المحلي للمنتجات المستزرعة[29].

تُشتق خطط المصيد الإضافية في المجموعة المتقدمة من خطط المصيد التي طورها الحوار العالمي حول تتبع المأكولات البحرية (الحوار العالمي، 2020). وقد يكون تسجيل ما إذا كان المصيد يأتي من مصايد الأسماك المشاركة في مشروع تحسين مصايد الأسماك أمرًا مهمًا لتقييم الاستدامة، لكنه ليس وثيق الصلة بتحديد المصدر القانوني. بالإضافة إلى طلب تسجيل موقع الصيد حسب المنطقة، كما هو الحال في المجموعة الأساسية، يحدد الحوار العالمي عناصر بيانات إضافية لتوثيق ما إذا كانت إحداثيات الصيد متاحة (وفقًا للاعتبارات الخاصة أدناه).

اعتبارات خاصة

يمكن أن يمثل تحديد منطقة الصيد تحديًا لأنظمة إصدار الشهادات القانونية. بينما يمكن أن تكون إحداثيات الصيد ضرورية لتحديد الامتثال للقواعد واللوائح المعمول بها، يمكن أيضًا حمايتها بموجب القانون كمعلومات تجارية سرية. عالجت معظم المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك هذه المشكلة بالموافقة على القواعد التي تحكم دقة البيانات التي سيتم توفيرها و/أو الكشف عنها (على سبيل المثال (في خريطة المصائد $1^o \times 1^o$ أو $5^o \times 5^o$). لكن تختلف هذه الدقة بين المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك وبحسب نوع البيانات، مما يجعل من الصعب تحديد عناصر بيانات واحدة موحدة. اعتبر الحوار العالمي أن تحديد عناصر بيانات إحداثيات المصيد المتاحة قد تبَيّن ما إذا كان مسؤول التحقق يتمتع بحق الوصول إلى موقع المصيد الدقيق دون الكشف عنه بالضرورة إلى خطة التوثيق. هذا النهج ينطوي على ميزة لكن يمكن استكماله بشكل مفيد بشرط تحديد موقع المصيد بالدقة التي يسمح بها القانون. ويمكن صياغة هذا كإحداثيات خطية – طولية يمكن أن تمثل إما الموقع الدقيق للصيد (إذا لم يكن سريًا) أو نقطة مركزية متفق عليها لإحدى المناطق على سبيل المثال (في خريطة المصائد $1^o \times 1^o$ أو $5^o \times 5^o$، أو مساحة أكبر إذا لزم الأمر).

[29] لاحظ أنه بموجب خطة التوثيق لهيئة صيانة التونة، يعتبر مصيد المزارع شكلًا من أشكال الصيد، لذلك يتم تحليله في هذا الجزء.

الملحق 3
تحليل مفصّل لعناصر البيانات الرئيسية الخاصة بإعادة الشحن في خطط التوثيق

يُبيّن الجدول ألف 3 عناصر البيانات الرئيسية المتعلقة بإعادة الشحن في خطط التوثيق الموجودة وتلك التي أوصت بها مصادر أخرى (منظمة الأغذية والزراعة، 2017؛ منظمة الأغذية والزراعة 2016؛ تحالف الاتحاد الأوروبي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، 2020؛ Blaha وKatafono، 2020؛ GDST، 2020)

الجدول ألف3– عناصر البيانات الرئيسية الخاصة بالمسافنة

عناصر البيانات	#	مز	من	ن	ش	مس	ع	لجنة أنتاركتيكا خطة التوثيق	هيئة التونة في الأطلسي برنامج وثائق المصيد	برنامج الوثائق الإحصائية	هيئة صيانة التونة خطة التوثيق	نظام شهادات المصيد	برنامج رصد الواردات
اسم السفينة المتلقّية	1												
الموقع (إحداثيات الميناء أو البحر)	2												
تاريخ العبور	3												
إعادة الشحن باسم هيئة الميناء	4												
اسم ربان سفينة الصيد	5												
اسم ربان السفينة المتلقية	6												
إشارة نداء السفينة المتلقية	7												
علم السفينة المتلقية	8												
الوزن المقدر للكمية المنقولة (كلغ)	9												
رقم ترخيص السفينة المتلقية	10												
رقم تسجيل السفينة المتلقية	11												
ميناء التفريغ المقصود	12												
تاريخ التفريغ المقصود	13												
إعادة الشحن في جهات الاتصال بهيئة الميناء	14												
اسم مراقب الشحن	15												
رقم هوية السفينة المتلقية	16												
رقم هوية سفينة المانحين	17												
رقم رخصة السفينة المتلقية	18												
رقم تصريح النقل/التفويض	19												
سلطة تفويض إعادة الشحن	20												
صلاحية إذن إعادة الشحن	21												

ملاحظة: تشير الأعمدة على اليمين إلى الأطراف التي من المحتمل أن تقدم بعض المعلومات أو كلها ع=العلم، مس=مستأجَر، ش=الشاطئ، ن=النقل، مي=الميناء، مز=مزرعة). وتظهر لعناصر البيانات الرئيسية الأساسية باللون الأزرق الفاتح، والمعزَّزة باللون الأزرق المتوسط والمتقدمة باللون الأزرق الداكن (انظر النص أدناه للحصول على التعريفات). وتتم مناقشة عناصر البيانات الرئيسية المكتوبة بالخط العريض في قسم الاعتبارات الخاصة أدناه.

السلطات المسؤولة

يمكن أن تكون الأطراف المسؤولة عن تقديم المعلومات حول إعادة الشحن هي دولة علم سفينة الصيد أو دولة العلم لسفينة إعادة الشحن (أو في بعض الحالات كلاهما). وقد تشارك دول الميناء في توفير البيانات إذا حدث النقل في الميناء.

مجموعات عناصر البيانات الرئيسية الأساسية والمعزَّزة والمتقدمة

تتضمن المجموعة الأساسية من عناصر البيانات الرئيسية الأساسية لإعادة الشحن (المطلوبة من قبل اثنين على الأقل من خطط التوثيق الحالية) معلومات حول السفينة التي تستقبل الأسماك المنقولة (اسم السفينة، وإشارة المخاطبة اللاسلكية، والعلم، واسم الرُّبّان)، وحدث إعادة الشحن نفسه (الموقع، والتاريخ، والجهة المشرفة والأوزان المشحونة) واسم ربان سفينة الصيد.

توفر عناصر البيانات الرئيسية المحسّنة (المطلوبة من قبل خط واحدة من خطط التوثيق على الأقل) مزيدًا من المعلومات حول منفذ التفريغ المقصود والتاريخ، وتفاصيل الاتصال بالسلطة المشرفة، واسم مراقب إعادة الشحن، وأرقام تسجيل السفن المستقبلة والترخيص.

تضيف عناصر البيانات الرئيسية **المتقدمة** الرقم الوحيد لتحديد هوية السفن الخاص بالسفينة المستقبلة ورقم الترخيص، والرقم الوحيد لتحديد هوية السفن الخاص بالسفينة المانحة، بالإضافة إلى رقم التصريح/ الإذن بإعادة الشحن، والسلطة وفترة الصلاحية. ويمكن العثور على قائمة بالمعلومات المطلوبة للحصول على مثال لإعلان الشحن العابر في وثيقة هيئة مصايد الأسماك في غرب ووسط المحيط الهادي (2009).

اعتبارات خاصة

كما نوقش في الملحق 1المتعلّق بسُفُن الصيد، فإن تحديد عناصر البيانات الرئيسية المتقدمة للرقم الوحيد لتحديد هوية السفن سيكون مفيدًا بشكل خاص في الربط بمجموعات البيانات الأخرى المتصلة بالتحقق من خلفية وخصائص سفينة إعادة الشحن. وفي حالة إعادة الشحن مرة واحدة، ستقوم عناصر البيانات الرئيسية لسفينة الصيد بالتقاط المعلومات المتعلقة بسفينة الصيد (بما في ذلك الرقم الوحيد لتحديد هوية السفينة إذا أمكن ذلك) وستلتقط عناصر البيانات الرئيسية معلومات حول سفينة إعادة الشحن (بما في ذلك الرقم الوحيد لتحديد هوية السفينة إذا أمكن ذلك) في حالة العديد من عمليات إعادة الشحن، سيكون من الضروري ملء عناصر البيانات الرئيسية لإعادة الشحن مرتين: أي مرة واحدة لكل شحنة، وتحديد الرقم الوحيد لتحديد هوية السفينة المانحة في عناصر البيانات الرئيسية الإضافية للسفينة، بالنظر إلى أنه في عمليات إعادة الشحن اللاحق، لن تكون السفينة المانحة هي سفينة الصيد.

من الروابط المهمة أيضاً في عناصر البيانات الرئيسية **رقم تصريح إعادة الشحن/التفويض**. وتُستمدّ هذه الأرقام من إجراءات التفويض قبل إعادة الشحن، أو التصريحات أو تقارير المراقبين بعد إعادة الشحن. حتى لو لم يتم استخدام هذه الأنظمة على نطاق واسع في الوقت الحاضر، فمن المتوقع أن تتعزز بمرور الوقت وستكون مكونًا مهمًا للتحقق من الأصل القانوني. لذلك، كما هو الحال بالنسبة للرقم الوحيد لتحديد هوية السفن، سيكون من الحكمة التخطيط لتضمين عناصر البيانات الرئيسية في خطط التوثيق نفسها وفي الأنظمة الوطنية التي توفر البيانات إلى خطط التوثيق . وتتمثل إحدى المزايا المرتبطة بكل من الرقم الوحيد لتحديد هوية السفن ورقم إعادة الشحن في عناصر البيانات الرئيسية في إمكانية تبسيط قائمة عناصر البيانات الرئيسية لإعادة الشحن من خلال الإحالة المرجعية إلى أنظمة أخرى (انظر الإطار المواضيعي 3).

الملحق 4
تحليل مفصّل لعناصر البيانات الرئيسية الخاصة بالاستزراع في خطط التوثيق

يبيّن الجدولُ ألف4 عناصر البيانات الرئيسية المتعلقة بأنشطة الاستزراع في إطار خطط التوثيق الموجودة والموصى بها من قبل مصادر أخرى (GDST, 2020c). يتم تنظيم عدد كبير من عناصر البيانات الرئيسية المتعلقة بالاستزراع (33) بترتيب تسلسلي وفقًا لطبيعة النشاط: القطر (النقل)؛ التخزين والتربية؛ والحصاد.

الجدول ألف4– عناصر البيانات الرئيسية المتعلقة بأنشطة الاستزراع (القطر (التحويل)، والتخزين، والتربية والمحاصيل

ع	مس	ش	ن	من	مز	#	عناصر البيانات	لجنة أنتاركتيكا خطة التوثيق	هيئة التونة في الأطلسي برنامج وثائق المصيد	برنامج الوثائق الإحصائية	هيئة صيانة التونة خطة التوثيق	نظام شهادات المصيد	برنامج رصد الواردات
القطر (التحويل)													
						1	اسم سفينة القطر						
						2	علم سفينة القطر						
						3	رقم تسجيل سفينة القطر						
						4	رقم الترخيص لسفينة القطر						
						5	عدد القفصتين						
						6	عدد وفيات الجر						
						7	وزن الجر (كلغ)						
						8	رقم تصريح التحويل						
						9	مواعيد السحب						
التخزين والمزارع													
						10	تصريح الاستزراع (Reg #)						
						11	اسم المزرعة						
						12	عنوان المزرعة						
						13	عدد الأسماك المخزنة						
						14	الوزن الإجمالي للأسماك المخزنة (كلغ)						
						15	متوسط وزن الأسماك المخزنة						
						16	تاريخ التحويل إلى المزرعة						
						17	طريقة تقدير الوزن						
						18	تاريخ وضعها في القفص ورقم القفص						
						19	البرنامج الوطني لأخذ العينات (نعم/لا)						
						20	دولة المزرعة						
						21	تشكيل كمية حجم التخزين						
						22	اسم مراقب تخزين						
						23	لقب مراقب تخزين						
						24	أسلوب الإنتاج						
الحصاد													
						25	تاريخ الحصاد						
						26	عدد الأسماك المحصودة						
						27	إجمالي الوزن الدائري المحصود (كلغ)						
						28	متوسط الوزن المحصود (كلغ)						
						29	أرقام العلامات						
						30	اسم مراقب الحصاد						
						31	لقب مراقب الحصاد						
						32	استقبال حصيلة المصيد						
						33	شكل المنتج ونوعه						

ملاحظة: تشير الأعمدة على اليمين إلى الأطراف التي من المحتمل أن تقدم بعض المعلومات أو كلها ع=العلم، مس=مستأجَر، ش=الشاطئ، ن=النقل، مي=الميناء، مز=مزرعة). وتظهر لعناصر البيانات الرئيسية الأساسية باللون الأزرق الفاتح، والمعزَّزة باللون الأزرق المتوسط والمتقدمة باللون الأزرق الداكن (انظر النص أدناه للحصول على التعريفات).

السلطات المسؤولة

يعدّ توفير عناصر البيانات الرئيسية المرتبطة بقطر الأسماك إلى المزارع بشكل عامّ مسؤولية صاحب الحصة، والتي يمكن أن تكون دولة العلم لسفينة الصيد (الأصلية أو المؤجرة) أو الدولة الساحلية. وتعدّ المعلومات حول التربية نفسها – بما في ذلك حصيلة صيد الأسماك – مسؤولية الدولة التي تقع فيها المزرعة.

مناقشة عناصر البيانات الرئيسية المتعلقة بأنشطة الاستزراع

معظم عناصر البيانات الرئيسية المتعلّقة بالقطر (التحويل) شائعة في كل من برامج توثيق المصيد التابعة لهيئة التونة في الأطلسي وخطط التوثيق لهيئة صيانة التونة. وتعدّ عناصر البيانات الرئيسية التي تتناول المزرعة نفسها أكثر شمولاً لبرامج توثيق المصيد التابعة لهيئة التونة في الأطلسي، بما في ذلك خطط التوثيق محددة على برامج أخذ العينات وتشكيل الكميات المصيدة من حيث الحجم ومعلومات مفصّلة عن الجهة المراقبة. وإذ يعكس مسألة التغطية الجغرافية وتغطية الأنواع الواسعة النطاق المقصودة، يلتقط برنامج مراقبة استيراد المأكولات البحرية الأمريكي بعضًا من عناصر البيانات الرئيسية الأساسية حول المزارع (الاسم والموقع والترخيص) ويفترض ترك المعلومات الأخرى ليتم توثيقها في سلسلة أوراق العهدة المحفوظة في الملف من قبل المستورد. وفي المرحلة الأخيرة من الاستزراع، أي عندما يتم حصاد حصيلة الأسماك، يتطلب برنامج توثيق المصيد التابع لهيئة التونة في الأطلسي مرة أخرى أكبر عدد من عناصر البيانات الرئيسية، ربما لأنه أكثر تعقيدًا من نظامي وخطط التوثيق لاستزراع التونة (لا يتم استزراع التونة حسب هيئة صيانة التونة إلاّ في أستراليا، بينما تتم عمليات الاستزراع في برامج توثيق المصيد التابعة لهيئة التونة في الأطلسي في عدة بلدان).

لم تتضمن معظم الدراسات الحديثة عن عناصر البيانات الرئيسية تلك العناصر المتعلقة بالاستزراع في نطاقها. ويتمثل أحد الاستثناءات في العمل الأخير الذي قام به الحوار العالمي، والذي اقترح تسجيل طريقة الإنتاج. وهذا هو اقتراح عناصر البيانات الرئيسية الوحيد الذي لم يكن مطلوبًا بالفعل بموجب أحد المخططات الموجودة (مجموعة متقدمة).

باختصار، تمثل وخطط التوثيق لهيئة صيانة التونة وخاصة برامج توثيق المصيد التابعة لهيئة التونة في الأطلسي أنظمة التتبع الأكثر تقدمًا للأسماك الطبيعية الملقّحة. في حين أن إدراج بعض التبسيط والتحسين والمواءمة في عناصر البيانات الرئيسية أمر ممكن بلا شك، إلا أن هناك مشاكل تقنية أخرى، على سبيل المثال كيفية تقدير الكتلة الحيوية للأسماك التي يتم تخزينها واصطيادها بدقة، وكيفية تحديد ما إذا كانت معدلات النمو معقولة، والتي قد تكون أكثر أهمية في القضاء على الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

الملحق 5
تحليل مفصّل لعناصر البيانات الرئيسية الخاصة بالإنزال في خطط التوثيق

يُبيّن الجدول ألف5 عناصر البيانات الرئيسية التي تلتقط بيانات عن عمليات التفريغ في خطط التوثيق الحالية وتلك التي أوصت بها مصادر أخرى (منظمة الأغذية والزراعة، 2017؛ منظمة الأغذية والزراعة 2016؛ تحالف الاتحاد الأوروبي لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، 2020؛ Blaha وKatafono، 2020؛ GDST، 2020).

الجدول ألف5– عناصر البيانات الرئيسية الخاصة بالإفراغ

ع	مس	ش	ن	من	مز	#	عناصر البيانات	لجنة أنتاركتيكا خطة التوثيق	هيئة التونة في الأطلسي برنامج وثائق المصيد	برنامج الوثائق الإحصائية	هيئة صيانة التونة خطة التوثيق	نظام شهادات المصيد	برنامج رصد الواردات
■	■		■	■		1	الوزن المُرسَل حسب نوع المنتج (تم التحقق منه)	■			■	■	■
				■		2	اسم مستلم المنتج الذي تم استلامه	■			■		■
■	■					3	اسم ربان سفينة الصيد	■				■	
■	■		■	■		4	موقع الإفراغ	■					■
■	■		■	■		5	تاريخ الإفراغ	■					■
				■		6	بيانات الاتصال التفصيلية بمستقبل الإفراغ	■			■		
■	■		■	■		7	كمية الهبوط حسب نوع المنتج						■
■	■		■	■		8	الوزن الصافي المباع (كلغ)	■					
				■		9	اسم سلطة الإفراغ	■					
■	■		■	■		10	تاريخ دخول الميناء						
■	■		■	■		11	رقم الإذن بالتفريغ						
■	■					12	جنسية ربان سفينة الصيد						
				■		13	الترخيص الصحي للميناء						
■	■					14	الغرض (أغراض) التفريغ						
■	■					15	ميناء وتاريخ آخر مرسى						
■	■		■	■		16	إجمالي المصيد على متن السفينة						

ملاحظة: تشير الأعمدة على اليمين إلى الأطراف التي من المحتمل أن تقدم بعض المعلومات أو كلها ع- العلم، مس- مستأجَر، ش- الشاطئ، ن- النقل، مي- الميناء، مز- مزرعة). وتظهر **لعناصر البيانات الرئيسية** الأساسية باللون الأزرق الفاتح، والمعزَّزة باللون الأزرق المتوسط والمتقدمة باللون الأزرق الداكن (انظر النص أدناه للحصول على التعريفات). وتتم مناقشة **عناصر البيانات الرئيسية المكتوبة** بالخط العريض في قسم الاعتبارات الخاصة أدناه.

السلطات المسؤولة

قد يكون عدد من الأطراف مسؤولاً عن توفير المعلومات المتعلقة بعناصر البيانات الرئيسية الخاصة بعملية الإفراغ. ومن المرجح أن تقدم دولة العلم (أو الدولة المستأجرة إذا كانت مستأجرة) للسفينة التي تُقيل الأسماك بعض المعلومات الضرورية بغضّ النظر عمّا إذا كانت سفينة صيد أو سفينة نقل. ومن المحتمل أن تكون دولة الميناء في وضع يمكّنها من توفير بعض هذه البيانات أو التحقق منها، ولكن قد تختلف الإجراءات التي يتبعها المشارك في سلسلة التوريد في كل عنصر من عناصر البيانات الرئيسية.

مجموعات عناصر البيانات الرئيسية الأساسية المُعزّزة والمتقدمة

تتضمن المجموعة **الأساسية** من عناصر البيانات الرئيسية (أي تتطلبها اثنان على الأقل من خطط توثيق المصيد الموجودة) الوزن المتحقق منه الذي تم تفريغه حسب نوع المنتج، والاسم وتفاصيل الاتصال الخاصة بمستقبل الأسماك التي تم إفراغها، وموقع الإفراغ وتاريخه، واسم ربان سفينة الصيد. وتتطلب بعض الخطط تسجيل الكمية التي تم إفراغها (بالإضافة إلى الوزن)، والوزن الصافي المباع، واسم_سلطة الإفراغ التي توافق على الإفراغ (المجموعة المحسّنة؛ يتطلبها مخططٌ على الأقل من خطط توثيق المصيد الموجودة)._

وهناك مجالات إضافية في المجموعة **المتقدمة** (وهي غير مطلوبة من قبل خطط التوثيق الموجودة لكن موصى بها من قبل مصادر أخرى) تشمل تاريخ دخول الميناء، ورقم تصريح التفريغ، وجنسية رُبّان سفينة الصيد، والترخيص الصحي للميناء، والغرض من التفريغ، والميناء، وتاريخ آخر ميناء تفريغ، وإجمالي الصيد على متن السفينة. وتجدر الإشارة إلى أن عددًا من عناصر المعلومات المحددة في اتفاقية تدابير دولة الميناء، والتي سيتم توفيرها قبل دخول الميناء، تكون متاحة في سفينة الصيد أو في خطط التوثيق لإعادة الشحن (بدلاً من خطط التوثيق للتفريغ في حد ذاتها)، اعتمادًا على ما إذا كان يتم التفريغ مباشرة من سفينة الصيد أو عن طريق الشحن.

اعتبارات خاصة

تعمل العديد من الموانئ حسب نظام ترخيص الإفراغ لضمان ما يلي: (1) رفض الأذونات في حالات الصيد غير القانوني أو المشتبه فيه وغير المنظم؛ (2) تسجيل بيانات الإفراغ لأغراض التتبع (Blaha وKatafono، 2020). بافتراض أن مثل هذه الأنظمة يخصص رمزا فريدا لتحديد هوية كل إفراغ (رقم ترخيص الإفراغ)، وإتاحة هذا الرمز للجمهور، فإن التقاط هذا الرمز باعتباره عنصر البيانات الأساسي سيوفر إمكانات مرجعية ترافقية مهمة للتحقق. ويمكن أن يساعد أيضًا عنصر البيانات الأساسي في تبسيط الإفراغ إذ قد يحتوي نظام ترخيص الإفراغ على الكثير من المعلومات المحددة بواسطة عناصر البيانات الأساسية والمعزَّزة والمتقدمة. على غرار عناصر البيانات الأساسية الأخرى الموصى بها للربط بقواعد البيانات الخارجية (مثل رقم تعريف السفينة وأرقام تعريف رحلة المراقب ورموز ترخيص النقل)، حتى إن كان محتوى المعلومات وقدرات الربط لهذه الأنظمة محدودة في الوقت الحالي، فمن المتوقع أن تتعزز بمرور الوقت. وبالتالي، فإن توفير ارتباط بين هذه الأنظمة وعنصر البيانات الأساسي سيوفر دعمًا حاسمًا لخطط التوثيق.

لا تعدّ خطط توثيق المصيد (خطط التوثيق) إلاّ واحدة من مجموعة الأدوات المصممة لمكافحة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم (الصيد غير القانوني). توفر خطط التوثيق وسيلة لتعاون البلدان في توفير المعلومات حول شرعية الأسماك أثناء انتقالها عبر سلسلة التوريد، من الصيد إلى السوق.

إن العديد من البلدان على دراية بمتطلبات المعلومات المحددة عن المصيد في نماذج خطط التوثيق؛ لكن بعض لم تدرك بعد ضرورة أنظمة وطنية قوية للتصديق على هذه المعلومات والتحقق من صحتها. وتسعى هذه الوثيقة إلى مواءمة وتحسين أدوات الرصد والمراقبة والإشراف الوطنية الحالية، وكذلك أنظمة تتبع المنتجات، من أجل دعم التنفيذ الوطني الأكثر فعالية لاستراتيجيات خطط التوثيق وتعزيز خطط التوثيق عبر سلسلة التوريد الدولية.

تتضمّن هذه الوثيقة فصولاً حول الخلفية القانونية والسياسات المتعلقة بخطط توثيق المصيد، ومقدمة عن سمات ومتطلبات الخطط الموجودة، بالإضافة إلى إرشادات حول كيفية التعامل مع المتطلبات المتعلقة بمعلومات خطط التوثيق وتحديد عناصر البيانات الرئيسية الوطنية. أخيرًا ، توفر سلسلة من التمارين لتقييم القدرات الوطنية ذات الصلة وعمليات التنسيق، بما في ذلك إدارة وتبادل المعلومات.

تعد خطط توثيق المصيد مجرد أداة واحدة ضمن مجموعة من الأدوات المصممة لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وتوفر الخطط وسيلة للدول للتعاون من أجل توفير المعلومات حول شرعية الأسماك أثناء انتقالها عبر سلسلة التوريد، من الصيد إلى السوق. ويعد العديد من البلدان على دراية بمتطلبات المعلومات المحددة بشأن نماذج خطط توثيق المصيد (خطط التوثيق)؛ ومع ذلك، فإن بعضها أقل وعياً بالحاجة إلى أنظمة وطنية قوية للتثبت من صحة هذه المعلومات والتحقق منها. وتسعى هذه الوثيقة إلى مواءمة أدوات النظام الفرعي للاتصالات البحرية الوطنية الحالية وتحسينها، بالإضافة إلى أنظمة تتبع المنتجات، من أجل دعم تنفيذ خطط توثيق المصيد الوطني الأكثر فعالية وتعزيزها عبر سلسلة التوريد الدولية. تحتوي الوثيقة على فصول حول المعلومات الأساسية القانونية والسياساتية المتعلقة بخطط التوثيق، ومقدمة لميزات ومتطلبات الخطط الحالية، بالإضافة إلى إرشادات حول كيفية التعامل مع متطلبات معلومات وتحديد عناصر البيانات الرئيسية الوطنية. وأخيراً، تقدم سلسلة من التمارين لتقييم القدرات الوطنية ذات الصلة وعمليات التنسيق، بما في ذلك إدارة المعلومات وتبادلها.

ISBN 978-92-5-136360-7 ISSN 1020-833X

9 789251 363607

CB8243AR/1/08.22